

تأليف

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفة
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مطبعة اللوتس
٠٤٥ /٣٣٥٩٩٣٦

الإعراب في علم النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفة
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

أما بعد ..

فهذا كتاب الإعراب فى علم النحو لطالبات السنة الأخيرة يشتمل على إعراب الفعل مفصلاً ومبنياً بالشواهد من كتاب الله ، وحديث رسوله ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

أسأل الله أن ينفع به إنه سميع مجيب .

أ . د / محمد عبد الله سعاده

المضـــــارع

معنى المضارع : المشابه ، يقال / ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ، وأصل المضارعه ([1]) تقابل السخلين على ضرع الشاه عند الرضاع . يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع اللفظ فقيل لكل مشتبهين متضارعان . فاشتقاقه من الضرع لا من الرضع .

والمراد أنه ضارع الأسماء أى شابهها بما فى أوله من الزوائد الأربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء نحو أقوم ونقوم ويقوم وتقوم ؛ فأعرب المضارع لذلك . فهذه المشابهة أوجبت له الإعراب . والمشابهة من أوجه .

أولها : إذا قلنا يقوم زيد فهو صالح للحال والاستقبال وهو مبهم فيهما إلا إذا دخل على الفعل ما يخلصه لواحد منهما ، نحو : سيقوم زيد فيصير مستقبلاً بدخول السين .

ثانيها : أن المضارع يقع موقع الأسماء ويؤدى معانيها نحو : زيد يقوم كما تقول : زيد قائم ، وتقول فى الصفة : هذا رجل يقوم ، كما تقول : هذا رجل قائم .

ثالثها : تدخل عليه لام التأكيد التى هى للاسم فى الأصل ، نحو قولك : إن زيداً ليقوم ، كما تقول : إن زيداً لقائم ، ولا يجوز دخول اللام على الماضى ، فلا يقال : إن زيداً لقام .

([1]) شرح المفصل ٦/٧ .

فلما ضارع الفعل المضارع الاسم من هـــذه الأوجـــه أعـــرب ، وإعرابه بالرفع والنصب والجزم .

وإذا كان الفاعل مع المضارع ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه فى حال الرفع نون مكسورة بعد الألف ، نحو يفعـــلان وأنتما تفعلان ، ونون مفتوحة بعد الواو والياء ، نحو يفعلـــون وأنتـــم تفعلون ، وأنت تفعلين . وهذه الأمثلة وهى يفعلان ويفعلـــون وتفعليـــن ليست تثنية للفعل ولا جمعاً له فى الحقيقة ؛ لأن الأفعـــال لا تثنـــى ولا تجمع لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ، ولفظ الفعـــل يعبر به عن القليل والكثير ، فليس هناك حاجة إلى تثنية الفعل وجمعه ، والتثنية فى قولك يفعلان ، والجمع فى قوله يفعلون إنما هو للفـــاعل لا للفعل ، والألف فى يفعلان اسم وهى ضمير الفاعل ، وليست كـــالألف فى الزيدان ، لأن ألف الزيدان حرف . وكذلك الـــواو فـــى يضربـــون ونحوه ، ضمير الفاعل وليست كالواو فى الزيدون فهى حرف . والنون فى يفعلان ونحوه علامة الرفع ولا تحذف هذه النون إلا لجزم ونصب ، نحو : " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا " .

وإذا اتصل بالمضارع نون جماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمـــل فيه العوامل لفظاً نحو : الهندات يذهبن ، وتفتح هذه النون ، لأنها نـــون جمع كما تفتح نون الجمع فى قولك : الزيدون ، فإذا قلت هن يضربـــن كان الفعل فى محل رفع وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . وإذا قلت لن يضربن كان فى محل نصب ، وإذا قلت لم يضربن كـــان

فى موضع جزم لأن موجب الإعــــراب موجــود ، ولأن المضارعــة قائمة ، ولكنه وجد مانع من الإعراب فحكم على محله بالإعراب .

ولا تسقط هذه النون فى البناء لجزم أو نصب ؛ لأنـــها ضمـــير كالواو فى يضربون ، وإنما تسقط من يضربان ويضربون فى الجـــزم والنصب لأنها علامة رفع ، وليست ضميراً ، فنقول : لم يضربا ولـــن يضربوا وإنما ثبتت النون فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُــونَ أَوْ يَعْفُــوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ لأنها ضمير وليست علامة رفع كالتى فى لـــم يضربوا ، ولن يضربوا ، والمضارع (يعفون) مبنى لاتصاله بنـــون الإناث ، وهو فى موضع نصب بـــ (أن) مثل لـــن يضربـــنْ . ولـــم تحذف النون لأنها ضمير .

وكذلك يبنى المضارع عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلـة فى نحو : والله ليقومن من قبل أن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنيـــة ، وإنما أعرب منها ما شابه الاسم فإن دخلت عليها نون التوكيـــد أكـــدت معنى الفعلية ، فغلب جانب الفعل وبعد من شبه الاسم .

ولما وجب للمضارع أن يكون معرباً بالحمل على الأسماء كـــان القياس أن يدخله جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما فى الاســم إلا أن الجر امتنع فى الأفعال لأمرين : أحدهما أن الجر يكون بـــأدوات هى حروف الجر ولها معان مثل الغاية والتبعيض والإلصـــاق ممـــا لا معنى له فى الأفعال ، وكذلك الجر بالإضافة يمتنـــع مـــن الفعـــل لأن الإضافة الغرض منها التعريف أو التخصيص ، والأفعـــال فـــى غايـــة

الإبهام والتنكير فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص فلم يكن فى الإضافة إليها فائدة . الأمر الثانى : أن الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه وإنما جعلوا الجزم للأفعال بدلاً من الجر ؛ لأن الجزم حذف وتخفيف والأفعال ثقيلة فحسن دخول الجزم فيها . فصار إعراب الأفعال ثلاثة رفعاً ونصباً وجزماً .

إعراب الفعل المضارع

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسَلِم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً ، نحو يقوُم .

رافع الفعل المضارع :

اختلف النحويون فى رافع الفعل المضارع على أقوال :

أولها : تجرده من الناصب والجازم ، وهذا رأى الفراء ([1]) وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش ، وهو أصح الأقوال ، وإليه أشار الناظم بقوله :

ارفع مضارعاً إذا يجرد ∴ من ناصب وجازم كتسعدُ

ثانيها : وقوعه موقع الاسم حيث يقع خبراً وحالاً ، تقول : يضرب زيد فترفع الفعل كما تقول : أخوك زيد فترفع المبتدأ لأنه موضع ابتداء . وتقول : محمد قائم ، كما تقول : محمد يقوم . فوقع الفعل خبراً كما وقع الاسم وكان وقوع المضارع موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم ؛ لأنه وقوعه موقع الاسم ليس عاملاً لفظياً فأشبه الابتداء الذى ليس بعامل لفظى ، فلما وقع المضارع موقع الاسم صار مثله فأعطى

([1]) اعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمى ، والرفع أمر وجودى ، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره ، وأجيب بأن التجرد أمر وجودى ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم . شرح المفصل ١٢/٧ .

أسبق أنواع الإعراب وهو الرفع ، وهو رأى البصريين ([١])
غير الأخفش والزجاج ، ولهذا قالوا إذا دخل عليه لن ولم امتنع
رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم.

ثالثها : رافع المضارع حروف المضارعة ، وهو رأى الكسائى ([٢]) ؛
لأنه قبلها كان مبنياً ، وبها صار مرفوعاً .

رابعها : مضارعته للاسم ، وهو رأى ثعلب من الكوفيين ، والزجاج
من البصريين . ورُدَّ هذا الوجه بأن المضارعة تقتضى مطلق
الإعراب ، لا خصوص الرفع . أى أن إعراب المضارع
بالمضارعة للاسم أما الرفع فهو لوقوعه موقع الاسم .

❖ تنبيه :

قلنا إن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، فما حكم
قولهم : كاد زيد يقوم ، وخبر كاد فعل مضارع مرفوع ولا يستعمل
موضع الاسم ، فلا يقال : كاد زيد قائماً . والجواب عن ذلك أن الأصل
فى كاد زيد يقوم أن يقال : كاد زيد قائماً وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ

([١]) اعترض قول البصريين بأنه غير مطرد ، لانتقاضه بنحو سوف نفعل ، فإن المضارع فيه مرفوع وليس حالاً محل الاسم ؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التنفيس ، وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التنفيس فلم يغيره .

([٢]) اعترض قول الكسائى بأن جزء الشىء لا يعمل فيه . وحرف المضارعه إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل وحرف من حروفه ، ولأن الناصب يدخل عليه فينصبه ، والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هى عاملة للرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب .

الفعل لغرض وهو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه فقولك : كاد يفعل يعنى أنه قرب من الفعل وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم، والذى يدل على ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب فتقول هى فى محل نصب ، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً، ونظير ذلك نحو : عسى زيد أن يقوم ، والتقدير عسى زيد القيام وإن كان المصدر غير مستعمل . ووجه آخر فى ارتفاع الفعل بعد كاد أن الأصل فى كاد زيد يقوم : زيد يقوم ، فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم فى خبر المبتدأ ثم دخلت (كاد) لمقاربة الفعل ولم يكن لها عمل فى الفعل فبقى على حاله من الرفع . (١)

ناصب الفعل المضارع :

ناصبه عند البصريين أربعة : (لن ، وكى ، وأنْ ، وإذن) : هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها ، وما عداها فبإضمار أن معها كما سيأتى .

والأصل فى هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمولة عليها . وإنما عملت (أن) لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاختصاصها بها . وأما عمل (أن) النصب خاصة فلشبه (أن) الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم . ووجه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ فهما مثلان فى عدد الحروف ونوعها ، وأما المعنى فلأن (أن) والفعل بعدها فى تأويل المصدر كما أن (أن) المشددة وما

---

(١) شرح المفصل ٧/١٤ .

بعدها من الاسم والخبر في تأويل المصدر . فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت المخففة ناصبة للفعل :

أحدها : لن ، وهى لنفى الفعل المستقبل ، والنفى إما إلى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى : (١) ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ ، فإن نفى البراح مستمر إلى رجوع موسى ، وإما أن يكون النفى إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ فإن نفى خلق الذباب مستمر أبدا ؛ لأن خلقهم للذباب محال . ويجوز أن يتقدم على (لن) الفعل المنصوب بها نحو : زيداً لن أضرب .

رأى الزمخشرى في لن :

نسب إلى الزمخشرى أن (لن) تفيد تأبيد النفى (٢) وتوكيده ، ويرى النحويون أن (لن) لا تقتضى تأبيد النفى ؛ لأنها لو كانت كذلك لزم التناقض بذكر اليوم فى قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ ولزم التكرار بذكر أبداً فى قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ .

ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ .

---

(١) آية ١٩ من سورة طه .

(٢) ونسب إليه ذلك الأشمونى فى شرح الألفية ، ولكنه ذكر توكيد النفى فى الكشاف عند قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

وتأبيد النفى فى (لن) يخلقوا ذباباً " لأمر خارجى لا من مقتضيات لن ، ولن لا تقتضى توكيد النفى كذلك عند النحويين ، لأن قولك : " لن أقوم " محتمل أنك لا تقوم أبداً أو لأن تريد به أنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك " لا أقوم فى عدم إفادة التوكيد والتأبيد " .

(لن) بساطتها وتركيبها :

هى بسيطة على وضعها الأصلى عند سيبويه ، والجمهور ، ويرى الفراء أن أصلها (لا) النافية ، فأبدلت الألف نوناً ، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، (ولا) أكثر استعمالاً ، ويرد عليه أن المعهود هو إبدال النون ألفاً كنسفعا بالناصية لا العكس .

ويرى الخليل والكسائى أن أصلها (لا أن) فتكون مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ، ومن أن المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً كما فى (وَيْلُمِّه) (١) وحذفت الألفُ للساكنين ، وحجتهما فى ذلك قرب لفظها منهما ، وأن معناها من النفى والاستقبال حاصل فيهما ، ورُدَّ عليهما بأمور :

أحدهما : أن الترتيب يصح إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، والظاهر هنا جزء كل منهما . والتركيب على خلاف الأصل .

ثانيهما : لو كانت مركبة مما ذكر لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ، ومعنى (لن يقوم زيد) ، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير .

---

(١) أصلها وَيْلُ أمه فحذفت الهمزة . شرح المفصل ١٥/٧ .

الناصب الثانى : كى المصدرية

- تأتى (كى) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من كيف ([١]) كقول الشاعر :

كىْ تَجْنَحُون إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ ∴ قتلاكم ولَظَى الهيْجاءِ تَضْطَرِم ([٢])

الثانى : أن تكون حرف جر بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، وهى الداخلة على (أن) المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت النصب بأنْ ، ولا يجوز إظهار أن بعدها ، وهذه تسمى كى التعليلية وهى جارة ، والناصب بعدها أن مضمرة .

الثالث : أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملا ، وهى الناصبة للمضارع بنفسها ويتعين ذلك إذا وقعت بعد اللام ، وليس بعدها (أن) كما فى قوله تعالى ([٣]) : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، ولا يُجْمَع بين حرفى جر فى الفصيح ، فإن وقع بعدها (أن) كقول الشاعر :

([١]) تكون بمعنى كيف ، ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعاً .

([٢]) الشاهد فى " كى " فإنه بمعنى كيف : أى كيف تميلون إلى سلم : أى صلح ، وثئرت مبنى للمجهول من ثأرت القتيل : أى قتلت قاتله ، وجملة وما ثئرت قتلاكم حالية ، ولظى الهيجاء : مبتدأ ، تضطرم : خبره .

([٣]) آية ٢٣ من سورة الحديد .

أردت لكيما أن تطير بقربتى ∴ وتتركها شنًّا ببَيْداءَ بلقعِ (١)

يجوز فيه الوجهان : احتمل أن تكون مصدرية مُؤكَّدة بـأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدِّة للاّم ؛ لتأخر (أنْ) عنها .

ويترجح الأمر الثانى لأمور :

الأول : أن " أن " أم الباب ، فلو جعلت مؤكدة لكى كانت " كى " هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل .

الثانى : ما كان أصلاً فى بابه لا يكون مؤكداً لغيره .

الثالث : أن " أن " لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة . ويجوز الأمران فى نحو " جئت كى تفعل " فإن جعلت جارة كانت " آن " مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها . وحذفت اللام استغناء عنها بنيتها .

أراء أخرى فى (كى) :

ما سبق من أن " كى " يكون حرف جر ومصدريه هو مذهب – سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيين إلى أنها ناصبة للفعل دائماً ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض .

دليل البصريين :

احتج البصريون بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر

---

(١) الشاهد فى " لكيما أن تطير" حيث يجوز الوجهان ، وشنا : حال ، وهو القربه الباليه ، وبلقع : أرض قفراء لا شئ فيها . شرح المفصل ١٩/٧ .

دخلولها على الاسم الذى هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام عليـها (١) وحذف الألف فيها .

فإنهم يقولون " كَيْمه " كما يقولون " لِمَه " فلما حذفت الألف فـــى " كيمه " كما يحذف مع حرف الجر دل على أنها حرف جر . فلو كانت كى هنا غير حرف جر لم تدخل على ما الاستفهامية .

واحتج الكوفيون على أن (كى) ناصبة دائماً بقولهم : إن كى من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون حــرف خفــض ، لأنه من عوامل الأسماء ، والصحيح مذهب البصريين (٢) ، لأنـــه قــد ورد قوله (فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها) (٣) .

وقــوله : (٤)

كــىْ لتقضينـــى رقيـــه ما ∴ وعدتنـــى غيـــر مختلـــس

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، فليس النصب بكى بل

---

(١) المعلوم أن ألف " ما " الاستفهامية تحذف عند دخول حرف الجر عليها نحو لمه ونحو ﴿ عَمَّ يَتَسَاءلُونَ ﴾ ؟ وقوله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ وقوله ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ .

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة ٧٨ .

(٣) الشاهد فى " كى ليبصر " فإنه يتعين أن تكون كى حرف جر للتعليل بمعنـــى الـــلام لظهور اللام بعدها ، وجمع بينهما للتأكيد .

(٤) قاله عبد الله بن قيس الرقيات من المديد ، والشاهد فى كى لتقضينى ، فإن كى تعليليـة لتأخر اللام عنها ، وغير بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى تقتضينى قضاء غــير مختلس ، مختلس بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

بأن مضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة ، فبطل قول الكوفيين بأنـــها مصدرية ناصبة للفعل دائماً ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائمـــاً ، وهو رأى الأخفش ويكون النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة .

والخلاصة فى (كى) :

أن تكون تعليلية جارة والناصب بعدها أن مضمرة لزوماً فى النثر وقد تظهر فى الشعر ، نحو : جئت كى تكرمنى ، أى لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وتتعين (كى) التعليلية إن تأخرت عنها الـــلام أو أن . فالأول نحو جئت كى لتكرمنى . فكى هنا تعليلية لتأخر الـــلام عنـــها ، والفعل منصوب بأن مضمرة ، والثانى نحو : جئت كى أن تكرمنـــى . فكى تعليلية لتأخر أن عنها .

وتتعين المصدرية فى (كى) أى تكون ناصبة للمضارع بنفســها إن سبقتها اللام وليس بعدها أن نحو : جئت لكى تكرمنى ؛ لئلا يدخـــل الجار على الجار ، ويجوز الوجهان فى نحو : جئت لكى أن تكرمنـــى ، إذا وقعت اللام قبل كى وبعدها أن . احتمل أن تكون كــــى مصدريـــة مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح الأمر الثــــانى ، لأن (أن) أصل النواصب .

هل يجوز تقديم معمول معمولها عليها ؟

أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كــــى أتعلم ومنعه الجمهور ؛ لأن كى من الموصلات الحرفيـــة ، ومعمــول الصلة لا يتقدم على الموصول .

الفصل بين كى والفعل المنصوب :

الصحيح أنه يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، بلا النافيـــة أو مـــا الزائدة . وأجاز الكسائى* الفصل بمعمول الفعـــل وبالقســـم وبالشـــرط ، فيبطل عملها ويرفع الفعل فتقول : ذاكرت كى والله أفهمُ .

النـاصب الثالث : أن المصدرية :

وتقع فى موضعين :

أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع على الابتداء ، نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .. أى صومكم خير لكم .

الثانى : بعد لفظ دال على معنى اليقين ، فتكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ وفى موضع نصب على المفعوليه نحو قوله تعالى (٣) ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ وفى موضع جر نحو ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ (٤) .

إعمال (أن) المصدرية :

أكثر العرب على وجوب إعمالها ، وبعضهم يُهملها جوازا حملا على " ما " أختها المصدرية ، بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وإليه أشار الناظم بقوله :

وبعضهم أهمل أن حملا على ∴ ما أختها حيث استحقت عملا

---

(١) آية ١٨٤ سورة البقرة .

(٢) آية ١٦ سورة الحديد .

(٣) آية ٧٩ سورة الكهف .

(٤) آية ٢٥٤ سورة البقرة .

وفى هذا بعد ؛ لأن (أن) تقع دائماً للمضى أو الاستقبال نحو : سرنى أن قام ، ويسرنى أن يقوم ، أى فى الاستقبال وليس فى الحال ، أما (ما) فهى للحال أبداً فى نحو : أعجبنى ما قلت أو ما تقول . فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها . (١)

كقراءة ابن محيصن : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٢) برفع يتم ، وقراءة العشرة بنصب (يتم) . قال الزمخشرى : قرئ برفع الفعل تشبيهاً لـ (أن) بـ (ما) لتآخيهما فى التأويل .

ونحو قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماءَ ويحكُما .·. منِّى السلامَ وأن لا تشعرا أحدا (٣)

فأن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة ، وقد أهملت الأولى ، وأعملت الثانية ، وما ورد من إهمال (أن) المصدرية هو قول البصريين ، وزعم الكوفيين أنها مخففة من الثقيلة . كأنه قال : أنكما تقرآن مخفف من غير تعويض .

---

(١) شرح المفصل ٩/٧ .

(٢) آية ٢٣٣ سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢١٣/٢ والكشاف ٣٧٠/١ .

(٣) الشاهد فى " أن تقرآن " حيث أهملت " أن " عن العمل ، وويحكما كلمة ترحم ومحل " أن تقرآن " بدل من " حاجة " فى البيت السابق على هذا البيت .

إن تقضيا حاجة لى خف محملها .·. تستوجبا منة عندى لها ويدا

أو فى محل خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هى أن تقرآن . انظر الأشمونى ٢٨٧/٢ . وشرح المفصل ٩/٧ .

أحوال (أن) :

تأتى (أن) على أحوال :

١- مصدرية ناصبة كما ذكرنا .

٢- مفسرة بمنزلة " أى " .

٣- زائدة ، دخولها وخروجها سواء .

٤- مخففة من " ان " المشددة .

ولا تنصب (أن) المضارع فى الأحوال الثلاثة الأخيرة . ولكل حالة من الحالات السابقة ضابط يضبطها ، فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والمتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجار نحو قوله تعالى (١) : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ .

و (أن) تفسر مفعولاً مقدراً نحو كتبت إليه أن قم : أى – كتبت إليه شيئاً هو قم ، أو ظاهرا نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ اقْذِفِيهِ ﴾ أما قوله تعالى (٣) : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فأن غير مفسرة لعدم تقدم الجملة ، وهى مخففة من الثقيلة ، وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة ؛ لأن المفسرة ليس ما

---

(١) آية ٢٧ سورة المؤمنون.

(٢) آية ٣٨ ، ٣٨ سورة طه .

(٣) آية ١٠ سورة يونس .

بعدها من تمام ما قبلها ، بل يتم الكلام دونه ، وما بعد أن المسبوقة بمفرد ليس كذلك ، فإن قوله تعالى : ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ خبر ﴿ آخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ . وأن مفسرة فى قوله تعالى (١) : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ . أى انطلقت ألسنتهم بهذا القول فليس المراد بالانطلاق : المشى المعروف .

ما حكم الفعل بعد أن المفسرة وبعدها (لا) ؟

نحو : " أشرت إليه أن لا يفعل " جاز رفعه على تقدير (لا) نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، وأن مفسرة على الرأيين ، وجاز نصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية ، وإن لم توجد (لا) امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب .

(أن) الزائدة :

الزائدة هى : التالية لما التوقيتية ، أى غير لما النافية الجازمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع .

والواقعة بين القسم ولو كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ∴ لكان لكم يوم من الشر مظلم (٢)

---

(١) آية ٦ سورة ص .

(٢) الشاهد فى زيادة أن بين القسم ولو ، وأنتم عطف على الضمير المرفوع فى التقينا والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم وفيه خلاف مشهور ولكان : جواب الشرط .

والواقعة بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

ويوما توافينا بوجه مُقسَّم ∴ كأَنْ ظبية تعطو إلى وَارِق السَّلَم (١)

فيمن جر ظبية ، ويجوز نصبَ ظبية على تقدير (أن) مخففة من الثقيلة ، ويجوز رفع الظبية على تقدير كأنها ظبية فتكون خبر كأن والاسم محذوف ، وأكثر هذه المواضع الواقعة بعد " لما " وزعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك وأجاز إعمالها وهى زائدة .

واستدل بالسماع كقوله تعالى (٢) : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾ وبالقياس على حرف الجر الزائد (٣) .

ولا حجة له فى ذلك ، لأنها فى الآية مصدرية ، والأصل وما لنا فى أن لا نقاتل ، وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف من والباء الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر .

(أن) المخففة من الثقيلة :

هى الواقعة غالباً بعد علم ونحوه من أفعال اليقين ، نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ أى أنه سيكون ، واسمها

---

(١) تعطو : تتطاول إلى الشجر لتنال منه والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق والسلم شجر له شوك ، ووارق السلم : أى ~~شجر~~ السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٢) آية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) يرى الأخفش عمل أن الزائدة كما تجر من والباء الزائدتان الاسم .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

ضمير الشأن حينئذ ، ونحو قوله تعالى [١] ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّـا يَرْجِـعُ ﴾ أى أنه لا يرجعُ ، بالرفع وأما قول الشاعر :

نَرْضَى عن الله أنَّ الناسَ قد عَلِموا .·. أن لا يدانينَا من خلقه بشرُ [٢]

بنصب " يدانينا " فشاذ ؛ لأن العلم يقتضى التأكيد والثبوت وهـذا يناسب " أن " المخففة ، أما الناصبة فتدخل على غير المستقر .

وإذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعـده ، ولذلـك أجـاز سيبويه " ما علمت إلا أن تقوم " بالنصب ؛ لأنه كلام خـرج مخـرج الإشارة مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم .

(وأن) المخففة أيضاً تقع بعد ظن مؤول بالعلم ونحوه من أفعـال الرجحان نحو قوله تعالى [٣] : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ فى قـراءة الرفع عن أبى عمرو وحمزة والكسائى . ويجوز فى تاليـة الظـن أن تكون ناصبة إجراء للظن على أصله . وفى هذه الحالة يجـوز نصـب تكون ورفعه [٤] ، ولهذا اتفقوا على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ

---

[١] آية ٨٩ من سورة طه .

[٢] نرضى عن الله : نثنى عليه ونشكره . " أن الناس قد علموا " استئناف بيانى مسـوق للتعليل ، يدانينا : يقاربنا فى المفاخر .

[٣] آية ٧١ سورة المائدة .

[٤] وتكون (حسب) بمعنى العلم واليقين و (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمـر ، فارتفع الفعل بعدها ، وقرأ سائر العشرة بالنصب على أن (حسب) للشـك والظـن و (أن) مصدرية ناصبة . انظر التيسير ١٠٠ ، وابن الجزرى ٢/٢٥٥ .

النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعاً من المخففة ، ولأن حسب هنا للشك والظن .

وأجرى سيبويه والأخفش (أن) بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو : خفت أن لا تفعل ، وخشيت أن تقوم ، ونحو قول الشاعر :

ولا تدفننى فى الفلاة فإننى ∴ أخاف إذا مامت أن لا أذوقُها ([1])

برفع أذوقها كبقية القوافى ([2]) .

الفصل بين أن ومنصوبها :

أجاز بعض النحاة الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو أريد أن عندك أجلس ، وورد الفصل مع غير (أن) اضطرارا نحو قول الشاعر :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ∴ أدع القتال وأشهد الهيجاء

والتقدير : لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد ، والأصل (لن ما) :

([1]) الشاهد فى (أن) حيث لم تعمل فى أذوقها . والشاعر هو أبو محجن الثقفى الصحابى رضى الله عنه . انظر الخزانة ٣/٢٥٥ والأشمونى ٣/٢٨٣ .

([2]) سبق هذا البيت قوله :

إذا مت فادفنى إلى جنب كرمه ∴ تروّى عظامى فى الممات عروقها

وعروقها فاعل تروى والجملة فى محل جر صفة كرمه .

فأدغمت النون فى الميم للتقارب ، وحقهما أن يكتبـــا منفصليــن (وما) ظرفية مصدرية وفصل بها وبصلتها بين لن والفعل ، وأشـــهد ليس معطوفاً على أدع للمنافاة بل منصوب بأن ، وأن والفعــل عطــف على القتال .

الناصب الرابع (إذن) :

ونصبوا بإذن المستقبلا ∴ إن صُدِّرت والفعلُ بعدُ موصلا

الصحيح أن " إذن " بسيطة لا مركبة من إذ وأن ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها ، ومَنْ قال بالتركيب يجعل النصب بـأن المشتملة عليها " إذن " وإذن حرف جواب وجزاء عند الجمهور ، واسم عند بعض الكوفيين . وهى عندهم ظرف وأصلها إذا الظرفية لحقها التنوين عوضاً عن المضاف إليه . (١)

وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

أحدها :

أن تتصدر فى أول الجواب ، نحو إذن أكرمك فى جواب أنا أزورك ، فإن تأخرت نحو : أكرمك إذن ، أهملت ، وكذلك إن وقعت حشوا نحو مجيئها جواب قسم فى قول الشاعر (٢) :

لَئِن عاد لى عبد العزيز بمثلها ∴ وأمكننى منها إذن لا أقيلُها

---

(١) والتقدير عندهم فى نحو قولك : إذن تنجح ، إذا تجتهد تنجح فحذفت الجملة الأولى وعوض عنها التنوين ، والنصب بأن مضمرة بعدها .

(٢) قاله كثير عزة يمدح به عبد العزيز بن مروان ، انظر الكتاب ٤١٢/١ ، والخزانة ٢٨٠/٣ ، واللام إيذان بالقسم ، والشاهد حيث ألغيت " إذن " عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب ، والضمير فى " بمثلها " يعود على المقالة ، لأن الشاعر حين امتدح الخليفة بقصيدة أعجبته قال له : تَمَنَّ على – فقال له : أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له : ويحك أنت لا تحسن الكتابة فصمم الشاعر على أنه إن قال له الخليفة ثانياً : تمن علىّ لا يتمنى إلا كونه كاتبه .

برفع أقيلها ؛ لأن (إذن) لم تتصدر ، والتقدير : والله لئن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم . وكذلك قولك : إن تكرمنى إذن أكرمك فتجزم لأن الفعل بعد إذن معتمد على حرف الشرط.

(إذن) المسبوقة بحرف عطف :

إن سبقت بحرف عطف بالواو أو الفاء جاز النصب والرفع باعتبارين ، نحو : زيد يقوم وإذن يذهب ، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل بعد إذن غير معتمد على ما قبلها ، نحو قوله تعالى[1]: ﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فالغالب الرفع وبه قرأ السبعة ، وقرئ ﴿ وإذن لا يلبثوا ﴾ بالنصب وهى قراءة ابن مسعود وإلى ذلك أشار الناظم .

وانصب وارفعا ∴ إذا إذن من بعد عطف وقعا

وكذلك قوله تعالى [2] : ﴿ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ قرئ بالرفع والنصب .

الشرط الثانى :

أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً قياساً على بقية النواصب ، فيجب الرفع نحو قولك : إذن تصدقُ ، جواباً لمن قال : أنا أحبك ؛ لأنه

([1]) آية ٧٦ سورة الإسراء . وانظر الكشاف ٢/٤٦٢ والبحر المحيط ٦/٦ .

([2]) آية ٥٣ سورة النساء .

حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال .

الشرط الثالث :

أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ، فيجب الرفع في قولك : إذن أنا أكرمك .

أما الفصل بالقسم فلم يمنع النصب نحو قول الشاعر :

إذن والله نرميَهم بحرب ∴ يشيبُ الطفلُ من قبل المشيب (١)

لأن القسم زائد مؤكد فلم يمنع الفصل من النصب .

الخلاف في كتابة إذن :

اختلف في نطقها عند الوقوف عليها في غير القرآن ، أما في القرآن فيوقف عليها ، وتكتب بالألف إجماعاً اتباعاً للمصحف العثماني . فالجمهور يكتبونها بالألف ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لن وأن .

(أن) الظاهرة والمضمرة :

سبق أن (أن) من نواصب المضارع ، وتختص بأنها تعمل النصب ظاهرة ومضمرة .

إظهار (أن) وجوباً :

تظهر (أن) وجوباً إذا وقعت بين " لا " و " لام جر " نحو قوله

---

(١) نصب نرميهم " بإذن مع وجود الفصل بالقسم ، ويشيب مضارع شاب فحرف المضارع مفتوح ، والجملة صفة حرب ، والعائد محذوف وتقديره يشيب الطفل منها .

تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ . وقوله : ﴿ لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ لعدم مباشرة اللام لفظ لا فيتوالى لامان وهذا ثقيل فأظهروا أن ليزول الثقل .

قال ابن مالك :

وبين لا ولام جر التُزِم ∴ إظهار أن ناصبة وإن عدم

لا فأن أعْمَلْ مظهرا أو مضمرا ∴ وبعد نفى كان حتماً أضمرا

ويجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا .

فالإضمار نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فاللام باشرت لفظ الفعل وأصلها أن تدخل على الاسم لأنها حرف جر وحروف الجر مختصة بالاسم ، ولذلك قدروا إضمار أن بعد اللام لتكون اللام داخلة على الاسم وهو المصدر المؤول ، والإظهار نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فإن سبقها كون ناقص ماض منفى وجب إضمار أن بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ لَمْ يَكُنْ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ وتسمى هذه اللام لام الجحود ، من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفى ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى ، ولا يجب الإضمار بعد كان التامة ؛ لأن اللام بعدها ليست للجحود ، بل هى لام " كى " نحو ما كان زيد ليلعب [1] : أى ما وجد للعب ، وما ذكرناه من أن

(1) علة إضمار " أن " بعد لام الجحود أن قولك "ما كان زيد ليفعل" رد على من قال : =

اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها بطريق الأصالة، واحتجوا بقول الشاعر :

لقد عَذَلَتْنى أم عمرو ولم أكن ∴ مقالتَها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت " أن " الناصبة لأسمع لما جاز أن يتقدم معمول الفعل على اللام لأنه علم أن الحروف المصدرية لا يتقدم معمول أفعالها عليها . فلما تقدم فى هذا البيت قوله : مقالتها وهو مفعول لقوله : لأسمعا علم أن الناصب هو اللام وليس أن المصدرية ، ورد بأن "مقالتها" (١) معمول لمحذوف يفسره المذكور ، كما جاء فى قول الشاعر :

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

وهنا تقدم معمول " أن " عليه ، على تقدير أن أجلد بالعصا أن أجلدا فحذف الأول لدلالة الثانى عليه .

❖ تنبيه :

لم قبح ظهور أن بعد لان الجحود ؟ الجواب : أنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنك إذا قلت : ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد : كان زيد سيخرج وسوف يخرج ، فلو قلنا ما

= كان زيد سيفعل . فاللام فى مقابلة السين فكما لا تذكر " أن " مع السين ، كذلك لا تذكر " أن " مع اللام ؛ لأن النفى يكون على حسب الإثبات .

(١) والتقدير : لم أكن لأسمع مقالتها ما كنت حيا لأسمعا .

كان زيد لأن يخرج بإظهار (أن) لكنا قد جعلنا مقابل سوف يخرج اسما فكرهوا إظهار (أن) لذلك ؛ لأن النفى يكون على حسب الإثبات.

❖ **تنبيه :**

لم كانت (أن) أولى بالإضمار من سائر الحروف . الجواب عن ذلك بأمرين :

الأول : أن (أنْ) هى الأصل فى العمل لما ذكرنا من شبهها بأن المشددة ، فوجب أن يكون المضمر (أن) لقوتها فى بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعاً واحداً ولا يتصرف .

والأمر الثانى : أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها . فقد يليها الماضى والمستقبل بخلاف أخواتها ، فإنها لا يليها إلا المستقبل فجعل لها مزية على أخواتها بالإضمار .

واختلف فى الفعل الواقع بعد لام الجحود : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد .

وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه " ما كان زيد مريداً ليفعل " ، وإنما ذهب البصريون إلى ذلك ؛ لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها فى تأويل مصدر .

وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار " أن " بشرط حذف اللام محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ورد بأن "أن يفترى"

فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن .

هل يجوز حذف كان قبل لام الجحود ؟

قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

فما جمع ليغلب جمع قومى ∴ مقاومة ولا فردا لفرد

أى فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر " ما أنا لأدعهما " أى ما كنت ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

المراد بالنفى فى قول الناظم " وبعد نفى كان حتماً أضمرا " :

أطلق الناظم النفى ومراده ما ينفى الماضى وهو ما ، ولم ، دون لن لأنها تختص بالمستقبل وأما " لما " فإنها تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ([1]) أما " إن النافية فهى بمعنى " ما " فيشملها قول الناظم ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى ([2]) : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجحود أى ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال ، أى ما هو كالجبال تمكناً من آيات الله وشرائعه ، وأنّ " إنْ " هنا بمعنى " ما " كما فى قوله تعالى ([3]) : ﴿ وَمَا

([1]) وشرط النافى قبل لام الجحود أن يكون نافياً للحدث فى الماضى فقط .

([2]) آية ٤٦ سورة إبراهيم .

([3]) آية ١٤٣ سورة البقرة . قراءة الكسائى بفتح اللام ورفع " تزول " . فأن مخففة من الثقيلة ، واللام للفصل : أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال .

كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ أى إنَّ مكرهم لأضعف من أن تـــزول منـــه الجبال .

مواضع أخرى يجب فيها إضمار (أن) :

يجب إضمار " أن " فى مواضع أخرى غير الموضع الســـابق : وهى بعد حروف العطف الثلاثة (١) : أو والفاء والواو .

أحدها : بعد " أو " العاطفة إذا صلح فى موضعها حتى المرادفة إلـــى ، نحو : [لألزمنك أو تقضينى حقى] أى حتى تقضينى .

وقول الشاعر :

لأستسهلن الصعبَ أو أُدركَ المنى ∴ فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ

جاءت أو بمعنى حتى التى بمعنى إلى ، وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، أو صلح فى موضعها (إلا) الاستثنائية ، نحـــو : لأقتلـــن الكافر أو يسلم ، أى : إلا أن يسلم .

ونحو قول الشاعر :

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ ∴ كَسَرْتُ كعوبَها أو تستقيما (٢)

---

(١) المواضع كلها خمسة : حرفان من حروف الجر وهما حتى واللام وثلاثة من حـروف العطف وهى أو والواو والفاء .

(٢) القناة : الرمح ، جمعها : قنا ، الكعوب : النشُوز فى أطراف الرمـــح أى ارتفاعـــه ، والشاهد فى " أو تستقيما " حيث جاءت " أو " بمعنى إلا فـــى الاســـتثناء ، فـــانتصب المضارع بعدها بأن مضمرة ، وفى البيت استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فـــى إصلاح قوم اتصفوا – بالفساد فلا يكف عن ذلك إلا أن يصلحهم بحاله إذا غمز قنـــاة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ولا يفارقها إلا أن تستقيم .
والشاعر هو زياد الأعجم . انظر الكتاب ٤٢٨/١ ، التصريح ٢٣٦/٢ .

والفعل فى هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير لأنتظرنه أو يقدم : ليكونن انتظار منى أو قدوم منه وتقدير : لأقتلنه أو يسلم : ليكونن قتل منى للكافر أو إسلام منه . وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل .

وقدر ذلك ؛ لأن الفعل بعد " أو " مؤول بمصدر ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل فلابد أن يكون المعطوف عليه اسماً ، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم . ومن ذلك قول امرئ القيس : ([1])

فقلت له لاتبْكِ عينك إنما ∴ نحاول مُلكا أو نموتَ فنُعْذرا

وهنا سؤال :

لم نصبوا المضارع بأن مضمرة فى هذا الموضع بعد " أو " ولم

([1]) شرح المفصل ٢٢/٧ من كلمة لامرئ القيس قالها عند ذهابه إلى قيصر ملك الروم يستجير به . وقبل البيت

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه ∴ وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والشاهد : (أو نموت فنعذرا) حيث نصب المضارع بعد أو أى إلا . أن نموت . ولو رفع (نموت) لجاز على تقديرين أحدهما : أن يكون معطوف على نحاول أو يكون مستأنفاً كأنه قال أو نحن نموت فنعذر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ بالرفع على الاشتراك بين الأول والثانى ، فالثانى عطف على الأول ، والذى يقع من ذلك أحد الأمرين إما القتال ، وإما الإسلام، أو الرفع على الاستئناف كأنه قال : أو هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وقرئ : أو يسلموا بالنصب على معنى : إلا أن يسلموا أى يجوز وقوع القتال ثم يرتفع بالإسلام ، أو بمعنى حتى يسلموا فيكون القتال سبباً للإسلام أو يكون الإسلام غاية ينتهى القتال عند وجوده .

ينصبوا المضارع بعد " أو " التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك فى نحو : أفعل كذا أو أترك ، برفع أترك ؛ لأن النحويين أرادوا أن يفرقوا بين (أو) التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك ، وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى ذلك . فإنهم كثيراً ما يعطفون المضارع على مثله بأو فى مقام الشك فى الفعلين تارة ، وفى مقام الشك فى الثانى منهما تارة أخرى ، فإذا قصدوا الشك فى الفعلين رفعوا ما بعد (أو) . وإذا قصدوا الشك فى الفعل الثانى الذى بعد (أو) نصبوا ما بعد (أو) فقالوا : " لأنتظرنه أو يأتى " بنصب (يأتى) ليدل النصب على أن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها فى الشك ، لكونه محقق الوقوع ، أو راجح الوقوع ، فلما احتاجوا إلى النصب ليعلم هذا المعنى احتيج له إلى عامل ولم يجز أن يكون العامل (أو) ؛ لعدم اختصاصها فتعين أن تكون (أن) مضمرة .

الموضع الثانى :

يجب إضمار " أن " بعد " حتى " الجارة . والغالب فى " حتى " حينئذ أن تكون بمعانٍ ثلاثة . للغاية إذا صلح فى موضعها إلى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ فما قبلها غاية لما بعدها ، وأصل الغاية لإلى ، وحتى محمولة عليها فى ذلك فهى حرف جر مثلها كما فى قوله تعالى : ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ . وحرف الجر لا ينصب الفعل فإذا نصب الفعل بعد حتى فيكون بإضمار أن ، وأن والفعل مصدر مجرور بحتى ، أو للتعليل إذا

صلح فى موضعها كى [١] ، نحو : لأطيعن الله حتى يغفر لى ، أو للاستثناء بمعنى إلا أن نحو : لأقتلن الكافر حتى يسلم أى إلا أن يسلم ، وقول الشاعر :

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً ∴ حتى تجودَ وما لديك قليل [٢]

وقول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا ∴ حتى أبير مالكا وكاهلا [٣]

وحتى فى البيت بمعنى " إلا " ولا تصح أن تكون غائية ، ولا تعليلية ؛ لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا سبباً عنه .

وذهب الكوفيون إلى أن " حتى " تنصب المضارع بنفسها وأجازوا إظهار " أن " بعدها توكيداً ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

شرط النصب بأن مضمرة بعد حتى :

أن يكون الفعل بعدها مسقبلا ، فإن كان استقباله حقيقياً أى بالنسبة إلى زمن المتكلم فالنصب واجب ، نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة ،

---

[١] ما قبلها علة لما بعدها فيكون الفعل الأول فى زمان والثانى فى زمان آخر .

[٢] الفضول : المال الزائد ، والشاهد : حتى تجود ، فإن حتى بمعنى الاستثناء .

[٣] الشاهد فى " حتى أبير " فظاهر أنها بمعنى إلا ، والمعنى : لا أترك الأخذ بثأر شيخى أى الحسين بن عليٍ إلا أن أقتل هذين الحيين ، ويروى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى سعد قتلت أباه ، وأن المراد بشيخه أبوه ومالك وكاهل قبليتان من بنى أسد ، وأبير بضم الهمزة من أباره الله : أهلكه .

فدخول المدينة مستقبل بالنسبة للسير ، ونحو قوله تعالى ([1]) : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال ، وإن كان المستقبل غير حقيقى أى كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة من غير اعتبار زمن المتكلم نحو قوله تعالى ([2]) : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فإن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار لنا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم فالنصب حينئذ جائز لا واجب .

وقرأ نافع ([3]) برفع يقول على تأويله بالحال ، والنصب على تأويله بالمستقبل وبه قرأ غيره ، وهى قراءة العشرة إلا نافعاً . فالنصب على وجهين : أن يكون القول غاية للزلزال ، أو تكون حتى بمعنى كى فتكون الزلزلة علّة للقول .

ويرتفع الفعل بعد حتى بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالاً ، إما حقيقة نحو سرت حتى أدخلُها إذا قلت وأنت فى حالة الدخول ، أى حدث منى سير فدخول فليس فى هذا معنى كى ولا معنى إلى أن ، وإنما أخبرت بأن هذا وقع منك فالسبب والمسبب قد مضيا ، والرفع حينئذ واجب ، وإما تأويلا

([1]) من الآية ٩ سورة الحجرات .

([2]) من الآية ٢١٤ سورة البقرة .

([3]) أى وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسول فحكى الحال .

انظر ابن الجزرى ٢٢٧/٢ . والرفع على أن الزلزال اتصل بالقول بلا مهلة بينهما ، أو أن الزلزال قد مضى والقول واقع الآن . شرح المفصل ٣٢/٧ .

نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر ، وإنما رفع الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازاً ؛ لأن نصبه يؤدى إلى تقدير "أن" وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال .

الثانى : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فيمتنع الرفع فى نحو ، لأسيرن حتى تطلعَ الشمس ؛ لانتفاء السببية ؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، ويجوز النصب والرفع فى " أيهم سار حتى يدخلها ، فإن السير محقق وإنما الشك فى عين الفاعل " . فأما السير فإنه تحقق فجاز أن يكون سبباً فحينئذ يجوز الرفع لأنه سبب ، ويجوز النصب على الغاية أو معنى كى ، لأن النصب بعد حتى قد يكون ما بعد حتى غاية للأول غير مسبب عنه . وإذا قلت : أسرت حتى تدخلها فلا يجوز فيه إلا النصب لأن الاستفهام غير موجب للسير فلا يصلح أن يكون السير سبباً للدخول فبطل الرفع .

الثالث : أن يكون فضلة ، فيجب النصب فى نحو : سَيْرِى حتى أدخلها؛ لانتفاء الفضلة ، فسَيْرى مبتدأ ، وحتى أدخلها : خبره فحتى حرف جر فى موضع الخبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر ؛ لأن حتى تكون حينئذ حرف ابتداء يقع بعده الجملة ، فلا يسوغ أن يكون خبراً .

وأشار الناظم إلى ذلك بقوله :

وتلو حتى حالا أو مؤولا ∴ به ارفعن وانصب المستقبلا

حتى الابتدائية :

سبق أن حتى تأتى جارة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها ، وتأتى عاطفة (١) وتأتى ابتدائية أيضاً : أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

فما زالت القتلى تمج دماءها ∴ بدجلة حتى ماء دجلة أشكل (٢)

ونحو قولك : أجلست القوم حتى زيد جالس .

وتدخل على الجملة الفعلية : شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه . أى وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فى الحال .

ونحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ فى قراءة نافع بالرفع، لأن الفعل إذا كان حالاً أو مؤولاً به فحتى (٣) ابتدائية ، وإذا

---

(١) للعطف بحتى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه نحو : أعجبنى الرجل حتى حديثه ، ومثل : أكلت السمكة حتى رأسها ، الثانى ، أن يكون فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأنبياء .

(٢) الشاهد فى حتى فهى ابتدائية ، ودخلت على الجملة – الاسمية ، والأشكل الذى تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة . وتمج : تقذف والمعنى : ما زالت القتلى تقذف دماءها بنهر دجلة حتى صار ماء دجلة مشوباً بحمرة دمائها .

(٣) مثل : سرت البارحة حتى أدخلُها الآن ، ومرض زيد حتى لا يرجون شفاءه أى هو الآن كذلك ، وسألت عنه حتى لا أحتاجُ إلى سؤال . برفع المضارع بعد حتى فى الأمثلة كلها ؛ لأنه حال بالنسبة إلى زمن المتكلم .

كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم . وتقول : سرت حتى أدخلها . يجوز نصب الفعل وحتى جارة وأن مضمرة ، ويجوز رفع (أدخلها) وتكون حتى حرف ابتداء تقطع ما بعدها عما قبلها .

وقد أنشدوا بيتاً جمعوا فيه معانى حتى وهو :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ∴ والزادَ حتى نعله ألقاها

فيروى برفع النعل ونصبها وجرها . فمن جرها جعلها غاية وكان ألقاها تأكيداً ومن رفع (نعله) فهو على الابتداء وألقاها الخبر جملة اسمية مستأنفة وحتى حرف ابتداء . ومن نصب فعلى وجهين أحدهما أن تكون حتى حرف عطف بمعنى الواو عطف النعل على الزاد وكان ألقاها أيضاً توكيداً .

والثانى أن تكون حتى حرف ابتداء أيضاً وتنصب الفعل بإضمار فعل دل عليه ألقاها كأنه قال : حتى ألقى نعله ألقاها على حـ ـد زيداً ضربته .

الموضع الثالث من مواضع إضمار أن :

- بعد " فاء السببية " :

يقول الناظم :

وبعد فا جواب نفى أو طلب ∴ محضين أن سترها حتم نصب

يعنى أن " أن " تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جـــواب نفـــى ([1]) وهى فاء السببية : أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ، والنفـــى شمل ما كان بحرف نحو " ما " أو الفعل كليس أو الاسم كغير ، فـــالنفى بالحرف نحو قوله تعالى ([2]) : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا ؛ لأن أهل النار لا يموتون فيها ولا يحيون فـــهم يرون موتهم راحة لهم من العذاب ، ولكن لا سبيل إلى ذلك . ومعنـــى الآية : لا يكون قضاء عليهم فموت ، لانتفاء المسبب بانتفـــاء الســـبب وهو القضاء ، ونحو . لا تأتينى فأعطيك على أن تكون لا نافية ، أى لو أتيتنى لأعطيتك ، والمراد نفى الإتيان والعطاء .

والنفى بالفعل نحو : ليس زيد حاضرا فيكلمكِ ، والنفـــى بالاســـم نحو : أنت غير آتٍ فتحدثنا . وجواب الطلب مثل جواب النفـــى ، أى ينصب الفعل بعده بأن مضمرة ويشمل الطلب : الأمر ، والنهى والدعاء والتمنى والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، فـــالأمر نحـــو قـــول الشاعر :

يا ناقُ سير عَنَقاً فسيحا ∴ إلى سليمانَ فنستريحا ([3])

([1]) سمى جواباً ؛ لأن ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمـــون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط .

([2]) آية ٣٦ سورة فاطر .

([3]) ناق : مناى مرخم : أى : يا ناقة ، وعنقا بالنصب صفة مصدر محذوف : أى ســـيرا عنقاً ، وهو ضرب من السير ، والشاهد : فنستريحا حيث نصب ؛ لأنه جواب الأمـــر أى ليكون منك سير فاستراحة ، وسليمان هو : ابن عبد الملك بن مروان . والشـــاعر هو أبو النجم العجلى . الكتاب ٤٢١/١ ، والتصريح ٢٣٩/٢ والأشمونى ٣٠٢/٣ .

والنهى نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ . ونحو (٢) : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ ، ونحو : لا تأتِ زيداً فيهينك .

والدعاء نحو قول الشاعر :

ربِّ وفقنى فلا أعدلَ عن .·. سَنَن الساعين فى خير سَنَن (٣)

والاستفهام نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ونحو : أين بيتك فأزورك ، بنصب المضارع بأنٍ مضمرة بعد الفاء أى : عرفنى بيتك فأزورك .

والعرض نحو قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما .·. قد حدثوك فما راء كمن سَمِعا (٥)

ونحو : ألا تنزل عندنا فنكرمك ، بنصب المضارع بعد الفاء .

والتحضيض نحو قوله تعالى (٦) : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ

---

(١) آية ٨١ سورة طه .

(٢) آية ٦١ سورة طه .

(٣) سنن بفتحتين : أى ، طريق ، والشاهد فى " فلا أعدل " حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء ، والفاء فاء السبب . انظر التصريح ٢٣٩/٢ .

(٤) الآية ٥٢ سورة الأعراف .

(٥) الشاهد فى " فتبصر " حيث نصب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب العرض ، والعرض هو طلب برفق ولين ، والفاء فى (فما) للتعليل ، وهو مبتدأ ، وكمن سمعا : خبره .

(٦) آية ١٠ سورة المنافقون . ونصب (فأصدق) بأن مضمرة بعد التحضيض وهو من أنواع الطلب . شرح المفصل ٥٦/٧ .

فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنْ الصَّالِحِينَ) وقرىء وأكن بالجزم عطفاً على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم ، أو عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء ، وجزم أصدق ، ويسمى العطف على المعنى ؛ لأن المعنى أخرْنِي أصدقْ ، ويقال له فى غير القرآن : العطف على التوهم ، والإجماع على الجزم إلا قراءة أبى عمرو بالنصب .

والتمنى نحو قوله تعالى ([1]) : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بالرفع ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثُنا ، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما بِترفع الفعلين ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، مثل : ما تعطينى فأشكرك أى ما تعطينى فأنا أشكرك على كل حال ..فنفى العطاء وأثبت الشكر . وإذا قصد الجواب يكون الفعل منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أى أثبت له الإتيان ونفى الحديث أى تزورنى ولا حديث ، ويظهر ذلك فى قوله تعالى ([2]) : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ برفع الفعل بعد الفاء بناء على الفاء عاطفة لا سببية فعطف " يعتذرون " على لفظ يؤذن " فهو شريك له فى النفى الداخل عليه ، وكأنه قيل : " لا يؤذن لهم فلا يعتذرون " ولو قرىء بالنصب على أنه جواب النفى لم يمتنع ، والمعنى : " لو أذن

([1]) أية ٧٣ سورة النساء .

([2]) أية ٣٦ سورة المرسلات .

لهم لاعتذروا " مثل " لا يقضى عليهم فيموتوا " ولكنه آثر الرفع لتناسب رؤوس الآى .

وقيد النفى والطلب بقوله محضين احترازاً من النفى الذى ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلا والمتلو بنفى ، نحو ([1]) ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، فإن معناه الإثبات ، ويجب رفع الفعل بعد الفاء ، نحو : ألم تأتنى فأحسن إليك إذا كان الاستفهام على غير حقيقته بأن كان على الإقرار والاعتراف ، والاستفهام التقريرى يثبت حصول الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم تمحض النفى ، وكذلك يرفع الفعل بعد الطلب غير المحض ، وهو الطلب باسم الفعل أو المصدر نحو صه فأكرمُك ؛ لأن اسم الفعل ليس موضوعاً للطلب .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى "أو" والصحيح مذهب البصريين بأن النصب بأن مضمرة بعد الفاء ، والفاء عطفت مصدراً مُقدَّراً على مصدرٍ متوهم ، والتقدير فى قولك : ما تأتينا فتحدثنا : ما يكون منك إتيان فتحديث ، والنفى منصب على المعطوف دون المعطوف عليه ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منك تحديث ، ويقدر ذلك فى كل المواضع ويعنى ذلك أنه يشترط فى النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد من مصدر من فعل أو شبهة . فلما كان الفعل

([1]) ومن ذلك قول الفرزدق :

وما قام منا قائم فى ندِيِّنا ∴ فينطقُ إلا بالتى هى أعرفُ

حيث رفع (ينطق) لأن النفى الذى قبله ليس نفياً خالصاً . لأنه انتقض بإلا ، ولا عبرة عند سيبويه بذلك .

الأول فى تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه فإذا أضمروا (أن) قبل الفاء صار مصدراً فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم .

الموضع الرابع من مواضع إضمار أن :

بعد (واو) المصاحبة .

- قال ابن مالك :

والواو كالفا (١) إن تفد مفهوم مع (٢) كلا تكن جلدا وتظهر الجزع .

وقد سمع النصب بأن مضمرة بعد واو المعية فى خمسة مما سمع مع الفاء :

الأول : النفى نحو قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

والمعنى أن جماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة ، مع أن الطمع فى الجنة يقتضى الصبر مع الجهاد ، أى لم يتعلق علم الله بجهادهم وعلمه صبرهم ؛ لعدم وقوع صبرهم ، وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه ؛ لأنه غير واقع . فتعلق علمه تعالى بجهادهم ، وعدم صبرهم .

---

(١) فى جميع ما تقدم .

(٢) أى يقصد بها المصاحبة .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة .

الثانى : الأمر نحو قول الشاعر :

فقلت ادعى وأدعَو إن أَنْدَى ∴ لصـــوتٍ أن ينادِى داعيان ([1])

الثالث : النهى نحو قول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتى مثلــه ∴ عار عليك إذا فعلت عظيم ([2])

الرابع : الاستفهام نحو قول الشاعر : ([3])

ألم أك جاركم ويكون بينـــى ∴ وبينكـــم المــودة والإخـــاء

حيث نصب " يكون بأن مضمرة لوقوع الفعل بعد واو المصاحبـة الواقعة بعد الاستفهام .

الخامس : التمنى نحو قوله تعالى ([4]) ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فى قراءة حمزه وحفص بنصب نكـــذب ونكون ، ووافقهما ابن عامر فى الثانى فقــط ، وقــرأ البـــاقون

([1]) الشاهد فى " وأدعو " حيث نصب الفعل فيه بتقدير " أن " بعد واو المعية فى جـــواب الأمر وأندى أفعل تفضيل من الندا وهو بعد ذهاب الصوت ، والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك فإن أرفع صوت دعاء داعيين معاً .

([2]) الشاهد فى " (وتأتى) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو فى جـــواب النـــهى والمعنى ، ألا يجمع بين الإتيان والنهى أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار خـــبر مبتدأ محذوف ، وعظيم صفته . والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، وقيـــل للأخطـــل ، أو الطرماح . انظر الخزانة ٦١٧/٣ ، التصريح ٢٣٨/٢ .

([3]) البيت للحطيئة يهجو به الزبرقان بن بدر ، وقومه . وانظر المقضب ٧٢/٢ .

([4]) آية ٢٧ سورة الأنعام .

بالرفع فيهما . فالنصب على أنه جواب للتمنى بإضمار (أن) (1)
أما الرفع فعلى العطف على (نرد) . أو على سبيل الاستئناف
أى : ونحن لا نكذب بآيات ربنا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ فيجوز أن يكون تكتموا مجزوماً بالعطف على (لا تلبسوا) ويكون النهى عن كل واحد منهما ، أى ولا تكتموا الحق ، ويجوز أن يكون منصوباً بحذف النون ويكون النهى عن الجمع بينهما ، أى لا تلبسوا الحق بالباطل مع كتمان الحق ، والواو حينئذ للمعية ، والفعل منصوب بأن مضمرة ولا يجوز رفع الفعل فى الآية ، لأنه لو رفع يكون على معنى الاستئناف أى النهى عن الأول وإباحة الثانى أى ولكم كتمان الحق وهذا لا يجوز . (2)

الأوجه الجائزة فيما بعد الواو من قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ثلاثة الأوجه :

الأول : الرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط وأبحث له الثانى كأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن .

الثانى : النصب على النهى عن الجمع بينهما ، أى على إرادة المعية كأنك قلت : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

---

(1) على معنى الجمع ، والتقدير : يا ليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين .

(2) شرح المفصل ٣٤/٧ .

الثالث : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، كأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

والفرق بين النصب والجزم فى حالة العطف أنه فى النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر من الفعل السابق ، وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل .

سقوط الفاء فى جواب الطلب :

انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه .

قال ابن مالك :

وبعد غير النفى جزما اعتمد ∴ إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد

والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك الطب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ، ونحو : هل تزورنى أزرك ، ونحو ليت لى ما لا أنفقه فى سبيل الله ، ونحو لعلك تقدم أحسنْ إليك . ونحو : زرنى أزرْك بجزم الجواب والتقدير : إن تزرنى أزرك .

أما النفى فلا يجزم جوابه (1) ، واحترز بقوله : " والجزاء قد قصد " عما إذا لم يقصد الجزاء ، فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً

---

(1) لا يقال " ما تأتينا تحدثنا " بجزم تحدثنا ، لأن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث .

به الوصف نحو: قوله تعالى (١): ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾(٢) فى قراءة من رفع فإنه قدر الفعل مع فاعله جملة فى محل نصب صفة لقوله ولياً ، لا جواباً لقوله " فهب وقرئ بالجزم على تقديره جواباً للأمر ؛ لأن معنى الشرط موجود فيه ، يريد : فإن تهب لى ولياً يرثنى. ونحو قولك : أعطنى درهماً أنفقه إذا لم تقصد الجزاء ترفع أنفقه على أن الجملة فى محل نصب صفة .

وإن كان الفعل مقصوداً به الحال رفع كذلك، نحو قوله تعالى (٣): ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ ويحتمل الوصف والحال قوله تعالى (٤) : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة . وهو مسبوق بالطلب " خذ " لكونه ليس مقصوداً به الجزاء ، بل مقصود به الوصف ، أى خذ منهم صدقة مطهرة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس .

وأما قوله تعالى (٥) : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى ﴾ فيجوز الرفع فى لا تخاف ولا تخشى على

---

(١) سورة مريم آية ٥ ، ٦ . قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائى والباقون بالرفع . انظر ابن الجزرى ٢/٢١٧ .

(٢) أى : هب لى من لدنك ولياً وارثا .

(٣) آية ٩١ سورة الأنعام . فهو حال من المفعول فى ذرهم ولا يكون حالاً من المضمر فى خوضهم لأنه مضاف ، والحال لا يكون من المضاف إليه .

(٤) آية ١٠٣ سورة التوبة .

(٥) آية ٧٧ سورة طه .

الحال من الفاعل فى اضرب ، أى غير خائف ، وقراءة الرفع هى المشهورة ، وإجماع القراء على رفع (ولا تخشى) وهو معطوف على لا تخاف ، ويجوز الرفع على الاستئناف أى : أنت لا تخاف دركا ، ويجوز الجزم فى لا تخاف على أنه جواب لقوله : واضرب لهم على تقدير إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك ، ويرفع تخشى على القطع أى وأنت غير خاش . (١)

---

(١) شرح المفصل ٥٣/٧ .

الخلاف فى جازم الفعل فى جواب الطلب :

١- الجمهور يجعلونه جواباً لشرط مقدر ، فيكون مجزوماً عندهم بأداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط .

٢- ذهب ابن مالك والخليل وسيبويه إلى أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم .

٣- ذهب الفارسى والسيرافى إلى أن الطلب ناب عن الشرط : أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه العوامل منابها فجزمت ، والمختار القول الأول ؛ لأن الشرط لابد له من فعل ، ولأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل ، وتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة الأصل ؛ ولأن نائب الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى [1] : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو (أتل) .. وقدر الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير : إن تأتونى أتل عليكم . فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزم الفعل حذف الواو ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ ﴾ فإنه مجزوم باتفاق القراء السبعة .

وشرط النحويون غير الكسائى لصحة الجزم بعد النهى صحة

---

[1] آية ١٥١ سورة الأنعام .

وقوع " إنْ لا " موقعه أى تضع موضع النهى شرطاً مقروناً بلا النافيـة مع صحة المعنى ، ولذلك يقول ابن مالك .

وشرط جزم بعد نهى أن تضع : إن قبل لا دون تخالف يقع .

ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلمْ بالجزم ([1]) ، وامتنع ، لا تـدن من الأسد يأكلك ([2]) ، ففى المثال الأول السلامة مسببة عن عدم الدنـو من الأسد ، وفى المثال الثانى الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وإنمـا يتسبب عن الدنو نفسه ، والكسائى لم يشترط صحة دخول إنْ علـى لا ، فجوز الجزم فى جواب النهى مطلقاً .

وجوز الجزم فى : لا تدن من الأسد يأكلك ، بتقدير إن تدن بغـير نفى ، واحتج بالقياس على النصب فإنه يجوز " لا تـدن مـن الأسـد فيأكلك " بالنصب ، واحتج بقول أبى طلحة للنبى عليـه السـلام ، يـا رسول الله لا تُشْرِف يصبك سهم ، وبقول النبى عليـه السـلام : " لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " وأجاب البصريـون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياساً له إلـى النصب ، وأجابوا بأن قول الصحابى " يصبك " بدل من تشرف وقـول الرسول " يضرب " مدغم .

وأجاز الكسائى أيضاً النصب بعد الفاء المجاب بها اسـم فعل أمر

([1]) لصحة قولك : إن لا تدن من الأسد تسلم . ونحو : لا تعص الله تدخل الجنـة ، أى إن لا تعصى الله تدخل الجنة .

([2]) لعدم صحة قولك : إن لا تدن من الأسد يأكلك .

نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك ، تقول : صه فنحدثـــك ، ونزال فنكرمَك ، وحسبك حديث فينامَ الناس ، بنصب ينام عند الكسـائى خاصة ، فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى ، اكفـف ، ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعـل والخـبر المثبـت ؛ لأن النصب إنما هو بإضمار أن . والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر ؛ لأنها غير مشتقة .

ولا خلاف فى جواز الجزم بعد اسم الفعل والخـــبر المثبـت إذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك [1] .

وأشار ابن مالك إلى ذلك قائلاً :

والأمر إن كان بغير افعل فـلا ، تنصـب جوابـه [2] وجزمـه اقبلا [3].

وذلك نحو قوله تعالى [4] : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَـاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِـرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ والجزم فى جواب تؤمنون وتجاهدون ؛ لأنها بمعنى الأمر أى آمنوا [5] .

---

[1] أى عدم الحاجة إلى تأويل مصدر . نحو قولك : حسبك ينم الناس بالجزم أى اكتـف فمعناه الأمر .

[2] مع وجود الفاء .

[3] عند حذف الفاء .

[4] آية ١١ – ١٢ سورة الصف .

[5] ومن ذلك قولهم فى الدعاء : رحمه الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر . وقولهـم : =

وقيل إن الجزم فى جواب (هل) وهو من أنواع الطلب فى قوله تعالى [١] : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٢] .

ونحو قول الشاعر :

وقَوْلى كلما جَشَأَتْ وجَاشَتْ ∴ مكانكِ تُحْمَدِى أو تستريحى [٣]

ونحو قول العرب " اتقى الله امرؤ فعل خيرا يُثَب عليه " بجزم " يثب " لأن اتقى وفَعَل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب أى ليتق الله وليفعل ، فلذلك جزم جوابهما . فما كان فى معنى الأمر والنهى إذا أجيب يكون مجزوماً ؛ لأن العلة فى جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

ملاحظة :

ألحق الفراء الترجى بالتمنى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوباً بدليل قراء حفص عن عاصم [٤] لعلى أبلغ الأسبابَ أسبابَ السماوات فأطلع إلى إله موسى " بنصب " فأطلع " فى

= حسبك ينم الناس . بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أى حسبك هذا ، أى اكتف من الحديث فإن تفعل ينم الناس كأن إنسانا كثر منه الكلام ليلا .

(١) من الآية ١٠ سورة الصف .

(٢) شرح المفصل ٤٨/٧ .

(٣) الشاهد فى تحمدى ، حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل وهو مكانك ومعناه : اثبتى ، وقولى : مبتدأ مصدر ، خبره مكانك تحمدى ، وجشأت نفسى بمعنى : نهضت إليك ، وجاشت نفسى بمعنى : غثت ، والخطاب للنفس .

(٤) آية ٣٦ -٣٧ سورة غافر .

جواب لعلى " وأجمع القراء على رفعه عطفاً على قوله " أبلغ " ويجوز أن يكون نصب فأطلع في جواب : " ابن لى صرحا " أو عطفاً على الأسباب . ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت ، لكثرة استعمالها فى توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمنى .

وابن مالك يوافق رأى الفراء ويقول :

والفعل بعد الفاء فى الرجاء نُصِب ∴ كنصب ما إلى التمنى ينتسب

نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً :

ينصب المضارع بأن مضمرة جوازاً فى مواضع خمسة ، كما ينصب بها مضمرة وجوباً فى خمسة مواضع .

فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفى ، ولم يقترن الفعل بلا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ونحو قوله : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ فأضمرت أن فى " لنسلم وأظهرت فى أكون " ومذهب البصريين فى هذه المسألة أن الناصب هو " أن " وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيداً .

فإن اقترن الفعل بلا وجب إظهار " أن " لئلا يتوالى مثلان ، من غير إدغام نحو " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لِئلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ بإدغام النون فى لا المؤكدة .

والحاصل أن " أن " لها بعد اللام (١) ثلاث حالات :

الأول : وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ .

الثانى : وجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا .

الثالث : جواز الأمرين وذلك بعد لام كى نحو : جئتك لتكرمنى ، ولام العاقبة (٢) ولام التوكيد .

والمواضع الأربعة الباقية التى تضمر أن بعدها جوازاً هى : أو والواو والفاء وثم إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس فى تأويل الفعل نحو قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عينى ∴ أحب إلىّ من لبس الشفوف (٣)

ونحو قوله تعالى (٤) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ

---

(١) دخل تحت اللام : لام العاقبة ، نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ، ولام التوكيد وهى الزائدة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ .

(٢) وتسمى لام الصيرورة ، ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " فإن التقاطهم له كان لرآفتهم عليه ، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً .

(٣) الشاهد فى " وتقر عينى " حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف على " لبس " والتقدير : ولبس عباءة وقرة عينى .

(٤) آية ٥١ سورة الشورى .

مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ فى قراء غير نافع بـــالنصب ([1]) ، بإضمار أن بعد أو ، وأن يرسل فى تأويل مصدر عطفاً على " وحيـــا ". والتقدير : إلا وحياً أو إرسالاً ." ووحيا مصدر ليس فى تأويل الفعل " .

ونحو قول الشاعر ([2]) :

لولاَ تَوقُّع مُعْتَرٍّ فأرضيَه .·. ما كنت أوثر إترابا على ترب

فنصب " أرضيه " بعد الفاء التى عطفت بها على اسم غير شـــبيه بالفعل والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائى إياه .

وقول الشاعر ([3]) :

إنى وقَتْلِى سُلَيْكا ثم أعقلَهَ .·. كالثور يضرب لما عافت البقرُ

فأعقله مضارع عقل ، منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثـم ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (قتلى) والتقدير : وقتلى سليكا ثم عَقْلى إياه ، وقتلى ليس فى تأويل الفعل .

([1]) الحجة لمن رفع أنه استأنف بـــ (أو) فخرج من النصب إلى الرفع ، والوحى فـــى الآية هو إلهام كما وقع لأم موسى ، ومن وراء حجاب أى تكلم كما وقـــع لموســى عليه السلام أو يرسل رسولاً كما هى عادة الأنبياء .

([2]) معتر : يسأل المعروف ، والإتراب : الاستغناء من الغنـــى ، وتـــرب يعنـــى الفقـــر والمعنى : لولا ترقب سائل للمعروف فأرضيه ما كنت أفضل الغنى على الفقر .

([3]) سليكا : اسم رجل مصغر ، مفعول لقوله " وقتلى " وعقلت القتيل أعطيت ديته وقولـــه كالثور : خبر إنىَّ ، والثور ذكر البقر ، وعافت البقر : إذا كرهت الماء ولم تشرب، ومعنى البيت أن البقر إذا عافت الماء لا تضرب لأنها ذات لبن ، وإنمـــا يضـــرب الثور ليرد الماء فتفزع البقر وترد الماء معها .

والشاعر هو : أنس بن مدركه الخثعمى . الأشمونى ٣/٣١٤ .

وفى هذه المواضع يقول ابن مالك :

وإن على اسم خالص فعل عطف ∴ تنصبه أن ثابتاً أو منحذف

❖ **تنبيه :**

الفرق بين مواضع الإضمار الواجب والإضمار الجائز أنـــه فـــى إضمار أن وجوباً يعطف المصدر المؤول من أن والفعل على فعل قبلـه يتوهم منه مصدر حتى يعطف اسم مؤول على اسم مؤول ، أى يتخيـل مصدر من الفعل الأول لأن الفعل دال عليه ، فيكون المعنى مثـلاً : لا يكن فيه نهى عن خلق والإتيان بمثله . فلو كان الأول مصدراً صريحـاً جاز إضمار (أن) فى المواضع التى ذكرناها ، فلو قـال الشـاعر : ولبس عباءة وأن تقر عينى لجاز ؛ لأن الأول مصدر صريح فيعطـف هنا مصدر مؤول على مصدر صريح . (١)

وحذف " أن " مع النصب فـى غـير المواضـع العشـرة (٢) ، المذكورة شاذ ، وذلك على قسمين تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسـن حذفها وتارة لا يكون ، فالأول كقول بعضهم (٣) : " تسـمع بـالمعيدى خير من أن تراه " بنصب تسمع بإضمار أن ، والذى حسن حذفها مـن تسمع ذكرها فى أن تراه ، ونحو قول طرفة بن العبد :

---

(١) شرح المفصل ٢٥/٧ .

(٢) الخمسة المذكورة فى وجوب الإضمار ، والخمسة المذكورة فى جوازه .

(٣) روى المثل : أن تسمع بثبوت " أن " .

والمثل فى مجمع الأمثال للميدانى ١٣٦/١ .

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى ∴ وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب " أحضر " وفى البيت شاهد آخر وهو نعت " أى باسم الإشارة ، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت أىّ باسم الإشارة ، وأما البصريون فيروون البيت برفع أحضر ، والمثل برفع تسمع ، وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينصب المضارع بحرف محذوف فى غير المواضع المعروفة ، مِنْ قِبَل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور .

جوازم الفعل :

جازم الفعل نوعان :

جازم لفعل واحد وهو أحرف أربعة :

أحدها : " لا " الطلبية نهياً نحو " لا تشرك بالله " ، أو دعاء نحو " لا تؤاخذنا " أو التماساً نحو " لا تفعل " ، فالنهى من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوى و " لا " لا تجزم المضارع حال كونه مبدؤا بالهمزة أو النون مبنياً للفاعل ، والجزم حينئذ نادر نحو قول الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ ∴ لها أبداً ما دام فيها الجُرَاضِم [1]

---

[1] الشاهد " لا " ناهية ، ونعد مجزوم بها مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وذلك نادر ؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز تنزيلاً له منزلة الأجنبى ، والجراضم بضم الجيم الأكول الواسع البطن وعنى به معاوية .

ويكثر الجزم إذا كان الفعل مبنياً للمفعول ، نحو لا أُخْـــرَجْ ، لأن المنهى غير التكلم والأصل : لا يُخْرجنى أحد .

الثانى : اللام الطلبية ، نحو قوله تعالى ([1]) : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ ونحو قوله تعالى ([2]) : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

واللام الطلبية ([3]) جزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمز والنون حـال كونه مبنياً للفاعل قليل ؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه نحو قولــه تعــالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ونحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام " قوموا فلأصل لكم " أى لأجلكم ، والفاء زائدة ، وأصلِّ مجزوم بــلام الأمــر وعلامة جزمه حذف الياء .

والثالث والرابع : لم ولما :

– ويشتركان فى أمور :

فى الحرفية ، والاختصاص بالمضــارع ، والنفــى ، والجــزم ، والقلب للمضى ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .

وتنفرد لم عن لما بمصاحبة أداة الشرط ، نحــو قولــه تعــالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْــتَ رِسَــالَتَهُ ﴾ ([4]) ولا يجــوز " إن لمــا

([1]) من الآية ٧ سورة الطلاق .

([2]) من الآية ٧٧ سورة الزخرف .

([3]) اللام الطلبية هي لم الأمر المكسورة الداخلة على المضارع فى مقام الأمر والدعــاء . ويختار تسكينها بعد الواو والفاء . ونحو : " وليوفوا نذورهم ، وليطوفــوا " ونحــو " ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ ونحو : ﴿ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ .

([4]) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

تفعل " (١) لأن الشرط يليه مثبت لم ، تقول : إن قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما ، لا تقول: إن قد قام زيد ، فعودل بين النفى والإثبات ، وإنما لم تقع " قد " بعد الشرط لأنها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال ، والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال .

وتنفرد لم أيضاً بجواز انقطاع نفى منفيها ، بخلاف لما فإن نفى منفيها مستمر إلى زمن الحال ، فإذا قلت " لم يقم زيد " يحتمل انقطاع النفى بحضور زيد ، وإذا قلت لما يقم زيد ، فإن زيداً لم يقم إلى الآن : أى لحظة التكلم فالنفى ممتد مستمر إلى زمن التكلم .

وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها ، نحو قاربت المدينة ولما ، حذف المجزوم أى ولما أدخلها ، وذلك لأنها نفى لقد فعل ، والفعل قد يحذف بعد (قد) فأما قول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها ∴ يوم الأعازب (٢) إن وصلت وإن لم

أى : وإن لم تصل فضرورة .

تنفرد لما أيضاً بتوقع ثبوت منفيها ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ أى إلى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه .

ونحو قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلْ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ أى إلى الآن ما دخل فى قلوبكم ، وسوف يدخل ، ولم لا تقتضى ذلك ، والعلة

---

(١) لما لنفى فعل معه قد ، ولم لنفى فعل ليس معه قد ، فإذا قلت قام زيد قلت فى نفيه لم يقم ، وإذا قلت قد قام زيد قلت فى نفيه لما يقم .

(٢) الأعازب : التباعد .

(٣) آية ١٤ سورة الحجرات .

فيه أن لما لنفى قد فعل وهو مفيد للتوقع ، بخلاف " لم " فإنها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع .

وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع الفعل بعدها ، ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فأبدلت الألف ميماً ، كما قال فى لن أصلها لا فأبدلت الألف نوناً ، والصحيح فى " لما " قول الجمهور إنها مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة .

استعمال (لما) :

وتستعمل " لما " فى العربية على ثلاثة أوجه :

١- جازمة للمضارع : تختص به تنفيه وتقلب زمنه وتجزمه وقد سبقت .

٢- استثنائية كإلاّ أى : حرف استثناء بمعنى إلاّ " وتسمى " لما الاستثنائية أو الإيجابية .

وتختص بالدخول على الجملة الاسمية كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ فإن نافية ، وكل نفس مبتدأ ، ولما بمعنى إلا ملغاة ، وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر كل .

٣- حينية أى تكون أداة وجود لوجود تدل على وجود شئ فيما مضى لوجود غيره ولهذا تقتضى جملتين وجدت الثانية منهما حين وجود الأولى ، ويجب فى الجملة الواقعة بعدها أن تكون ماضية لفظاً ومعنى ، مثال ذلك قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾.

وقد اختلف النحاة فى نوعها ومعناها فذهب الجمهور إلى أنها حرف وجود لوجود لا محل له من الإعراب ، وذهب جماعة إلى أنها ظرف بمعنى (حين) تضاف إلى جملة بعدها . وتسمى الحينية لذلك ، واختار ابن مالك وأيده الأشمونى أنها ظرف بمعنى (إذ) لاختصاصها بالماضى وبالإضافة إلى الجملة .

النوع الثانى من الجوازم :

- جازم لفعلين وهو إحدى عشرة كلمة ، على أنواع أربعة :

حرف باتفاق وهو : " إنْ " بكسر الهمزة وسكون النون وهى أم الباب [1] وحرف على الأصح وهو : إذ ما " فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إنْ الشرطية ، فإذا قلت إذ ما تقم أقم " فمعناه " إن تقم أقم ، وقال المبرد وابن السراج والفارسى إنها ظرف زمان ، وإن المعنى فى المثال متى تقم أقم – واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، و (إذ ما) عند النحويين ، كانت فى الأصل (إذ الظرفية ، وسلب منها معناها الأصلى لما زيد عليها ما الحرفية فصارت بمعنى إن الشرطية . واسم باتفاق وهو (مَنْ) بفتح الميم ، وما ، ومتى ، وأىّ ، وأين ، وأيَّان ، وأنَّى ، وحيثُما .

واسم على الأصح وهو " مهما " فقال الجمهور إنها اسم بدليل

---

[1] ولها من التصرف ما ليس لغيرها ، وتستعمل ظاهرة ومضمرة ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه ، وحق (إن) الشرطية أن يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتى أن يقع شئ لوقوع غيره فإن وليها ماض تحول معناه إلى المستقبل .

عود الضمير عليها فى قوله تعالى ([1]) : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ فعاد الضمير المجرور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم . وهى مبتدأ خبره الشرط أو الجواب أو هما معاً . وقد اختلفوا فيها فذهب قوم إلى أنها اسم بكمالها يجازى بها لأن التركيب على خلاف الأصل . وقال الخليل هى مركبة وأصلها ما الشرطية زيدت عليها (ما) أخرى توكيداً لها ، و (ما) تزاد كثيراً على أدوات الشرط مثل متى وأين فصار اللفظ ما ما وكرهوا توالى لفظين متشابهين فأبدلوا من ألف ما الأولى هاء لقرب الهاء من الألف فى المخرج وكانت ألف ما الأولى أجدر بالتغيير من الثانية ، لأنها اسم والأسماء أولى بالتصرف من الحروف . ([2])

وهذه الجوازم ستة أقسام :

أحدها : ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو إن ، وإذ ما نحو قوله تعالى ([3]) : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ إذ ما تقم أقم .

الثانى : ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط ، هو " مَنْ " نحو قوله تعالى ([4]) : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى([5]):﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾.

([1]) من الآية ١٣٢ سورة الأعراف .

([2]) شرح المفصل ٤٢/٧ .

([3]) من الآية ١٩ سورة الأنفال .

([4]) من الآية ١٣٣ سورة النساء .

([5]) من الآية ١٩٧ سورة البقرة .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو متى ، وأيان نحو : متى تقم أقم ، ونحو قول الشاعر [1] :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا ∴ لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو أين وأنّى وحيثما ، نحول قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمْ الْمَوْتُ ﴾ .[2]

ونحو قول الشاعر :

خليليَّ أنّى [3] تأتيانى تأتيا ∴ أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

فجزم فعل الشرط وهو تأتيانى " بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول ، وجواب الشرط " تأتيا " بحذف النون ، ونحو قوله تعالى : بالفاء ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ فكنتم فى موضع جزم ولذا أجابه بالفاء . وقول الشاعر :

حيثما تستقم يقدِّر لك الله ∴ نجاحاً فى غابر الأزمان

---

[1] آيان : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وهو ظرف زمان مبنى على الفتح ، والعامل فيه " تأمن " .

[2] من الآية ٧٨ سورة النساء .

[3] الشاهد فى " أنى " حيث جزم فعلين تأتيانى فعل الشرط وتأتيا : جواب الشرط . وأصلها الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ ، وقوله ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ وتأتى للجزاء فى أدوات الشرط فيقال : أنى تكن آكن .

فحيثما اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب ظرف مكان ، والعامل فيه قوله (يقدر) ؛ لأن العامل فى أداة الشرط هو جواب الشرط . وكذلك (أين) أصله الاستفهام ، وتنقل إلى الجزاء فيقال أين تكن أكن ، والأكثر فيها أن تضم إليها (ما) نحو أينما .

السادس : ما هو متردد بين الأقسام الأربعة ، وهو (أى) ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فإذا قلت " أيهم يقم أقم معه " فهى من باب (من) وقولك أى يوم تصم أصم من باب متى ، وقولك فى أى مكان تجلس أجلس من باب أين . فإذا قلت : أيهم يحسن إلىّ أحسن إليه ترفع (أى) بالابتداء ، وما بعدها من الشرط والجزاء هو الخبر ، وتقول أيهم تضرب أضرب تنصب أيا بـ (تضرب) لأنه واقع عليه فى المعنى ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل .

وهذه الكلمات كل منهم يقتضى فعلين ، يسمى أولها شرطاً لتعليق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الثانى ، ويسمى ثانيهما جواباً ؛ لأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال .

زيادة (ما) مع إن الشرطية :

تزاد (ما) مع إن الشرطية مؤكدة نحو قولك : إما تأتنى أتك ، والأصل : إن تأتنى زيدت (ما) على إن لتأكيد معنى الجزاء . ويدخل معها نون التوكيد نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ،

وقوله ﴿ فَإِمَّا تَرِينَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وقوله : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ﴾ وقد يجوز ألا تأتى بهذه النون مع فعل الشرط .

الخلاف بين النحويين فى جازم الشرط والجواب :

فهم من قوله جازم لفعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معاً ، وذلك مذهب الجمهور من البصريين ، واعترض هذا الرأى بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين .

وأجيب بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار . واقتضاء الأداة لكل من الشرط والجواب .

وقيل الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهذا رأى الأخفش . وضعف هذا الرأى بأنه لم يعهد فى الفعل عمل الجزم .

وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدأ والخبر أنهما ترافعا أى كل منهما رفع الآخر .

وقيل إن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط [1] معا ، كما قيل إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل ؛ لأن الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقاراً واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب .

---

[1] وفى هذا ضعف ؛ لأن إن عاملة فى الشرط ، وأما الشرط فليس بعامل هنا لأنه فعل ، والجزاء فعل وليس عمل أحدهما فى الآخر بأولى من العكس . شرح المفصل ٤٢/٧.

وقيل إن الجواب مجزوم بالجوار لفعل الشرط ، قالـــه الكوفيـــون قياساً للجزم على الجر ، ورُدَّ بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصله فـلا تجاور .

أحوال الشرط والجواب :

لا يشترط فى الشرط والجواب أن يكونا من نوع واحد ، بل تـارة يكونان مضارعين نحو : " وإن تعودوا نعد " وتارة يكونـــان مـــاضين نحو : " وإن عدتم عدنا " وكان الجزم فيها مقدرا .

ويكونان مختلفين [1] نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَـــرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ . وما كان ماضياً من شرط أو جواب فـــهو مجزوم تقديراً . وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً جاز رفـــع الجواب حينئذ ، نحو قول زهير ابن أبى سلمى .

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ∴ يقول لا غائبٌ مالى ولا حرَمُ [2]

---

(1) الأكثر أن يأتى الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ، والعكس قليل نحـــو قولـــه عليـــه السلام " من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفـــر لـــه .. " رواه البخـــارى ، وخـــص الجمهور هذا النوع بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار وهو الذى نرجحه اعتماداً على الحديث السابق ، وعلى قول عائشة رضى الله عنـــها : " إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رَق " .

(2) المراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال ، وليس المراد به الصديق ، والمسألة مصـــدر سأل ، يقال سأله سؤالاً ومسألة ، وحرم بفتح الحاء وكسر الراء مصدر ومعناه المنـــع والحرمان ، وحرم خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم .

برفع يقول ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وبعد ماضٍ رفعُكَ الجزا حسن ∴ ورفعُه بعد مضارع وهن

والذى حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده .

ونحو " إن لم تقم أقوم " برفع أقوم ؛ لأن المضارع المنفى بلم كالماضى فى المعنى ، ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف ، أى رفع الجواب ضعيف إذا كان الشرط مضارعاً . نحو قول الشاعر :

فقلت : تحمّل فوقَ طَوْقِك إنها ∴ مُطَبَّعةٌ ، من يأتها لا يضيرُها (1)

برفع يضيرُها ، وذلك ضعيف ، ووجه الضعف أن الأداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب ، وتخرج ذلك عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أى لا يضيرها من يأتها ، وعند المبرد بتقدير الفاء ، أى فهو لا يضيرها .

ما يشترط فى الشرط :

يشترط فى الشرط ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس قمت معه ، وأما قوله تعالى (2) : ﴿ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فالمعنى إن ثبت أنى كنت قلته .

---

(1) أنها أى القربة ، ومطبعة أى مملوءة بالطعام . والبيت لأبى ذؤيب الهذلى . كتاب سيبويه ٤٣٨/١ ، الخزانة ٦٤٧/٣ .

(2) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

الثانى : أن لا يكون طلباً ، فلا يجوز " إن قم " ولا " إن لا تقم " .

الثالث : أن لا يكون جامداً ، فلا يجوز " إن عسى " ولا إن ليس .

الرابع : أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس ، فلا يجوز " إن سوف يقم ".

الخامس : أن لا يكون مقروناً بقد ، فلا يجوز " إن قد قام زيد " .

السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفى ، فلا يجوز " إن لما يقم " ولا " إن لن يقم " ويستثنى من ذلك لم ولا ، فيجوز اقترانه بهما نحو (1) ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ . وإذا كان جواب الشرط واحدا من هذه الأمور الستة التى ذكرت أنها لا تكون شرطاً يجب أن يقترن الجواب بالفاء ، أى أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه ؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وكأن الجواب لا يرتبط بما قبله وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله فهو حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فجاءت الفاء ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى . وليس فى حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء . والجواب الممتنع شرطاً هو :

الجملة الاسمية نحو (2) : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

---

(1) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

(2) من الآية ١٧ سورة الأنعام .

الجملة الطلبية : نحو قوله تعالى ([1]): ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ وكذلك بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى .

الجملة التى فعلها ماضى المعنى : نحو قوله تعالى ([2]) : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ والتى فعلها جامد ، نحو قوله تعالى ([3]) : ﴿ إِنْ تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي ﴾ أو مقرون بقد ، نحو ([4]) ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ﴾ .

أو تنفيس ، نحو قوله تعالى ([5]) : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

أو لن ، نحو قوله تعالى ([6]): ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ والربط بالفاء أشار إليه أبن مالك بقوله :

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل .˙. شرطاً أو غيرهما لم ينجعل

حذف الفاء :

وقد تحذف الفاء من جواب الشرط نادراً أو فى الضرورة نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام لأبى بن كعب لما سأله عن اللقطة :

([1]) من الآية ٣١ سورة آل عمران .

([2]) من الآية ٢٦ سورة يوسف .

([3]) من الآية ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف .

([4]) من الآية ٧٧ سورة يوسف .

([5]) من الآية ٢٨ سورة التوبة .

([6]) من الآية ١١٥ سورة آل عمران .

" فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها " وقول حسان بن ثابت .

من يفعل الحسنات الله يشكرها ∴ والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ، حيث حذف الفاء ضرورة ، ووجه الضرورة هنا أن البيت من البحر البسيط التام ، ولو لم يحذف الفاء لانكسر البيت.

ونحو قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغيّ والصبًا ∴ سيلفى على طول السلامة نادماً

أراد فسيلفى بالفاء ، أى سيوجد ، من ألفى بمعنى وجد .

ويجوز أن تغنى " إذا الفجائية عن الفاء فى الربط ؛ لأنها أشبهت الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ، فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة "إن" لأنها أم الجوازم أو " إذا " الشرطية غير الجازمة ، والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية ، نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ . كأنه قال : فهم يقنطون .

فجملة هم " يقنطون " جواب إن ، والربط " إذا " الفجائية ، ونحو قوله تعالى (٢) : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ . فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية .

---

(١) من الآية ٣٦ سورة الروم .

(٢) من الآية ٢٥ سورة الروم .

إعراب المعطوف على جواب الشرط بالفا أو الواو :

إذا انقضت الجملتان : جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعاً مجزوماً ، أو على محله إن كان ماضياً أو جملة ، ولك رفعه على الاستئناف ، ولك نصبه بأن مضمرة وجوباً ؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعد الاستفهام وهو قليل .

والأوجه الثلاثة في قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ " قرىء " (فيغفر) بالجزم على العطف ، وقرىء بالرفع (٢) على الاستئناف ، والنصب على إضمار " أن " وهو ضعيف ، وهى قراءة ابن عباس فى غير السبعة ، وقرئ بالأوجه الثلاثة أيضاً فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالرفع على الاستئناف (٣) ، والجزم بالعطف على محل جملة " فلا هادى له " وهى قراءة الكسائى وحمزة ، والنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو .

وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب – فالوجه الجزم بالعطف على الشرط –

---

(١) من الآية ٢٨٤ سورة البقرة .

(٢) قراءة عاصم وابن عامر . ابن الجزرى ٢/٢٣٧ .

(٣) معنى الاستئناف تقدير مبتدأ محذوف . أى : وهو يذرهم . وهى قراءة العشرة ما عدا حمزة والكسائى . ابن الجزرى ٢/٢٧٣ .

المجزوم لفظا أو محلا ، ويجوز النصب بأن مضمر وجوبا بعد الفاء أو الواو .

وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وجزم أو نصب لفعل إثرفا ∴ أو واو بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع ؛ إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب ، وجاء النصب مصرحا به فى قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ∴ ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما(١)

الرواية بنصب (٢) ، ويخضع ولا يصح الوزن إلا به . لأن البيت من البحر الطويل والجزم بكسر البيت ، والنصب فى مسألة التوسط بين الشرط والجواب أمثل من النصب فى مسألة التأخير ؛ لأن العطف فيها على فعل الشرط ، وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر ، والنهى ونحوها .

أما إن توسط المضارع بين الشرط والجواب وكان غير مقترن بالفاء أو الواو نحو إن تأتنى تسألنى أعطك ، فالفعل (تسألنى) وقع بين مجزومين وهو ليس فى معنى الفعل فلا يكون بدلا من الأول ؛ لأن (تسأل) ليس من الإتيان فى شئ فهو مرفوع فى موضع الحال . كأنه قال : (إن تأتنى سائلا) ونحو : إن يأتنى زيد يضحك أكرمه ،

---

(١) الهضم من قولهم هضم أخاه : إذا لم ينصفه ويوفه حقه ، وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى : ﴿ فلا يخاف ظلما ولا هضما ﴾ .

(٢) النصب على أن الواو واو المعية ، وأن مضمرة وجوبا .

برفع يضحك لا غير ؛ لأن يضحك ليس من الإتيان فهو مرفوع في موضع الحال كأنه قال : (إن يأتني ضاحكاً) . ولو قلت : إن تأتني تمشي أمش معك جاز أن ترفع تمشي في موضع الحال كأنه قال : إن تأتني ماشياً ، وجاز أن تجزم على البدل من الأول ، لأن تأتني في معنى تمشي ، والمشي ضرب من الإتيان ، أما الضحك والسؤال فليسا من جنس الإتيان . ونحو قول الشاعر :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا ونارا تأجَّجا (١)

ومثل العطف بالواو أو الفاء العطف بـ (ثم) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ فجزم الفعل يكونوا بالعطف على يستبدل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ فرفع الفعل (ينصرون) على الاستئناف . والعطف والاستئناف جائزان في هذه المسألة .

الحذف الواقع في باب الشرط الجزاء :

- مسائل الحذف في هذا الباب ثلاثة :

أحدهما : حذف فعل الشرط وحده ، وشرطه أمران : دلالة الدليل عليه، وكون الأداة إِنْ مقرونة بلا النافية نحو قولك : " تب وإلا عاقبتك " أي : وإلا تتب عاقبتك ونحو قول الشاعر : (٢)

---

(١) الشاهد فيه : جزم تلمم على البدل من تأتنا ؛ لأن الإلمام نوع من الإتيان . شرح المفصل ٥٣/٧ .

(٢) الشاعر هو الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري ، وكان يهوى امرأة ولم يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه "مطر" فحزن الأحوص وقال شعرا فيه وهو قوله:=

فطلقها فلست لها بكـفء ∴ وإلا يَعْلُ مفرقَكَ الحسامُ (١)

فحذفت الشرط لدلالة قوله " فطلقها " عليه ، وأبقى الجواب . أى : " وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام " .

الثانى : حذف جواب الشرط ، وشرطه أمران : أن يكون معلوماً ، وأن يكون فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَـبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِـي الْـأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ (٢) ، فقولـه " إن اسـتطعت " حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل ، والشـرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول ، والمعنى : إن اسـتطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد بـه إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل .

ويجب حذف الجواب أيضاً فى نحو قولك أنت ظالم إن فعلت أى : إن – فعلت فأنت ظالم ، وحذف الجواب لدلالة المتقدم عليـه ، وليـس المتقدم هو الجواب عند جمهور البصريين ؛ لأن أداة الشرط لها صـدر الكلام ، فلا يتقدم عليها الجواب ، ولأن المتقدم لا يصلح جواباً ؛ لأنـه جملة اسمية غير مقرونة بالفاء .

= سلام الله يا مطر عليها ∴ وليس عليك يا مطر السلام .

والبيت الشاهد الذى معنا من القطعة نفسها التى منها هذا البيت .

(١) المفرق : بفتح الميم وكسر الراء وفتحها – هو وسط الرأس – والحسام : السيف .

(٢) من الآية ٣٥ سورة الأنعام .

المسألة الثالثة :

- حذف أداة الشرط وفعل الشرط :

وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط نحو قولك : " ذاكر تنجح " والتقدير ذاكر فإن تذاكر تنجح ، فتنجح مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور نحو قوله تعالى (١) : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ أى تعالوا (٢)، فإن تأتوا أتل . ويجوز أن يحذف الشرط والجواب ويكتفى بـإن نحو قول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإن ∴ كان فقيرا معدما قالت وإن

أى : وإن كان فقيرا معدما رضيته .

اجتماع الشرط والقسم :

إذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منها عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمقدم ، أى : يجعل الجواب للسابق منهما .. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ∴ جواب ما أخرت فهو ملتزم

وذلك نحو قوله تعالى (٣) : ﴿ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ

---

(١) آية ١٥١ سورة الأنعام .

(٢) تعال : فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى .

(٣) آية ٨٨ سورة الإسراء .

يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ فجملة " يأتون " جواب قسم ([١])، سابق على الشرط ، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب القسم نحو قولك " والله إن جاءنى لأكرمنّه " .

فجواب القسم مؤكد باللام والنون ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه ، نحو قوله تعالى ([٢]) : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ .

فجاءت الآية على القاعدة السابقة من اجتماع الشرط والقسم . وجاءت الأفعال لا يخرجون ولا ينصرون بالرفع على أنها جواب القسم المتقدم على الشرط ، ويؤكد ذلك قوله تعالى فى آخر الآية : لا ينصرون بالرفع وهو معطوف على ما سبق ، وكذلك إن تقدم الشرط على القسم يكون الجواب للشرط نحو : " إن تقم والله أقم " فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط .

وإذا اجتمع شرط وقسم وتقدمهما ذو خبر يرجح أن يكون الجواب للشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله إن يقم أقم ، وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر ؛ لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد ، والمراد بذى خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ ونحوه وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وإن تواليا وقبل ذو خبر ∴ فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر

([١]) الذى دل على القسم فى الآية هو اللام فى " لئن " لأن اللام موطئة لقسم قبلها .

([٢]) آية ١٢ سورة الحشر .

بم يعرف جواب الشرط وجواب القسم :

١- إن كانت أداة الشرط (لو) يسمى : الشرط الامتناعى ، وجوابه جملة فعلية فعلها ماض لفظاً مثبت نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ويكون اقترانه باللام أكثر نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ .

٢- إن كان الجواب منفياً فتجريده من اللام أكثر نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

٣- الشرط غير الامتناعى – وهو غير لو – وجوابه يقترن بالفاء وجوباً فى مواضع عرفناه . وهى ستة .

٤- القسم الاستعطافى جوابه يكون جملة إنشائية نحو : بالله قلْ لى .. ونحو : بالله هل فهمت الدرس .

٥- القسم غير الاستعطافى جوابه إن كان مثبتاً جملة اسمية فالأكثر أن يقترن بإن واللام معاً ، أو إن وحدها ، أو اللام وحدها ، نحو : والله إنك لفائز ، أو إنك فائز ، أو والله لأنت فائز .

وإن كان الجواب جملة فعلية فعلها مضارع أكد باللام والنون إن كان مستقبلاً غير مفصول من لام القسم بفاصل كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ وإن كان منفياً فإن النفى يكون بما أو لا ويجرد من اللام نحو : والله ما أهملت .

والخلاصة أن جواب القسم يكون مؤكداً باللام أو إن أو منفياً ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم .

أسماء الشرط مبنية :

جميع أسماء الشرط مبنية لمشابهتها الحرف فى المعنى لأنها متضمنة معنى إن الشرطية إلا أياً فهى معربة لمعارضة شبه الحرف بالإضافة اللازمة لها ، والإضافة من خصائص الأسماء .

إعراب أسماء الشرط :

تعرب أسماء الشرط على التفصيل الآتى :

١-إذا تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى فى محل جر تقول عمن تسأل أسأل ، بمن تثق أثق ، والشرط كالاستفهام له صدر الكلام ([1]) ، ولا يعمل فى الشرط شئ مما قبله إلا أن يكون العامل خافضا .

٢- إن لم يدخل عليها جار ولا مضاف :

(أ) فإن دلت على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية نحو ، متى تسافر أسافر ، أين يوجد المطر تخصب الأرض ، وقوله تعالى : أينما يدرككم الموت .

(ب) وإن دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقاً نحو قولك : أى نفع تنفع الناس تحمد عليه .

(ج) وإن دلت على حال أعربت حالا لفعل الشرط إن كان تاماً ولخبره إن كان ناقصاً ، والأداة الدالة على الحال كيف كقولك كيفما تجلس أجلس .

([1]) ولا يتقدم الجزاء على أداته فلا تقول : آتك إن تأتنى ، ولا تقول أحسن إليك إن أكرمتنى بالجزم على الجواب ، فإن تقدم بالرفع جاز .

(د) وإن لم تدل على ظرف ولا حدث ولا حال بأن كانت الأداة من أو ما أو مهما غير مراد بها الحدث أو الظرف ، أو كانت الأداة أيا مضافة إلى غير مصدر وظرف :

١- فإنها تعرب مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعد واقع على أجنبى ، أو قبل فعل ناقص استوفى معموليه كقولك : من يجتهد ينجح ، ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ ، وقولك : أى رجل يزرك فأكرمه ، فأداة الشرط فيما تقدم مبتدأ مبنية إلا أياً فإنها معربة ، والخبر جملة الشرط أو الجواب أوهما معا .

٢- وتعرب أدوات الشرط مفعولا به إذا وقعت قبل فعل متعد واقع عليها كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ . فأداة الشرط فى محل نصب مفعول به لفعل الشرط بعدها .

٣- وتعرب مبتدأ أو مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكورة إذا وقعت على فعل متعد مسلط على ضميرها أو على ملابسه وتكون مسألة من باب الاشتغال كقولك : من تكرمه أكرمه .

لــو :

تأتى لو على أوجه :

أحدهما : أن تكون حرفا([١]) مصدريا بمنزلة (أن) المصدرية إلا أنـــها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد " ود " أو يــودّ ، نحــو قولــه تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ ([٢]) أى الإدهان ، وقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ ([٣]) أى يود أحدهم التعمير .

ومن وقوعها بدونها قول قتيلة ([٤]) :

ما كان ضرك لو مَنَنْتَ وربما ∴ مَنَّ الفتى وهو المغيظُ المُحْنَقُ

أى ما كان ضرك منّك .

وأكثرهم لم يثبت ورود " لو " مصدرية والــذى أثبتــه : الفــراء وأبو على الفارسى وابن مالك ، ويقول المانعون فى نحو " يودُّ أحدهــم

([١]) بمنزلتها فى المعنى والسبك ، أى تؤول مع ما بعدها بمصدر .

([٢]) سورة القلم آية ٩ .

([٣]) سورة البقرة آية ٩٦ .

([٤]) قُتيلة : بالتصغير وهى بنت النضر بن الحارث تخاطب النبى ﷺ حين قتلَ أباها النضر صَبْرا ، وقتل الصبر هو أن يحبس حتى يموت ولما سمع النبى هذا البيت قال : لـــو سمعته قبل قتله ، ما قتلته ثم قال : لا يقتل قرشى بعد هذا صبرا ، والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه ، والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقــه إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ، ولو المصدرية لا جواب لها ، ولو مننت أى أحســنت ولو مننت : يحتمل أن يكون اسم كان ، وضرك خبرها ، أى ما كان منــك ضــرك ، ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن .

لو يُعَمَّر " أن لو شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير أو يعمر ألف سنة ذلك ، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءةُ بعضهم ، ودوا لو تدهنُ فيدهنوا بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ، وأجاز أبو حيان أن يكون بإضمار أن فى جواب ودوا لتضمنه معنى ليت .

الوجه الثانى من أوجه لو :

أن تكون حرف شرط للتعليق فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ، كقول قيس بن الملوح مجنون ليلى :

ولو تلتقى أصداؤُنا بعد موتنا .:. ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ

لظلَّ صَدى صوتى وإن كنت رِمَّةً .:. لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فلو تلتقى شرط ، ولظل جوابه ، والأصداء جمع صدى ، وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها .

وإن كانت " لو " التعليق فى المستقبل ووليها فعل ماض لفظاً أُوِّل بالفعل المستقبل معنى ، كما أن " أن كذلك ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ أى إن شارفوا ، وإنما أول الترك بمشارفة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات .

الوجه الثالث :

أن تكون لتعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى ، وهذا

القسم هو أغلب أقسام لو وإليه أشار ابن مالك بقوله :

لو حرف شرط فى مضى ويقل .·. إيلاؤها مستقبلا لكن قُبِل

ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور :

أحدهما : الشرطية ، أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

الثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه تفارق " لو " " إن " فإنَّ " إنْ " لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ، فإن وليها فعل ماض تحول معناه إلى الاستقبال فقولك إن قمت قمت المراد إن تقم أقم ، ولهذا قالوا الشرط بأن سابق الشرط بلو ، ولذلك لأن الزمن المستقبل سابق [1]على الزمن الماضى عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول " إن جئتنى غدا أكرمتك فإذا انقضى ولم تجئ قلت " لو جئتنى أمس أكرمتك ".

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة فى إفادتها له على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا تفيد الامتناع ، أى لا تفيد امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل تفيد التعليق فى الماضى كما دلت إن على التعليق فى المستقبل .

الثانى : أنها تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب .

الثالث : أنها تقتضى امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ويغلب دخول (لو) على الفعل الماضى وإذا كانت

---

(1) انظر المغنى ١/ ٢٠٥ والزمن قبل وجوده متصف بالاستقبال ، وعند وجوده متصف بالحال ، وبعد انقضائه وصف بالمضى .

لو للتعليق فى الماضى ووليها مضارع ، أول بالماضى ، نحو قوله تعالى ([1]) ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ أى لو أطاعكم لعنتم .

وتختص " لو " مطلقاً شرطية كانت أو مصدرية بالفعل على الأصح ؛ لأن الشرط لا يجوز إلا بالأفعال ([2]) ويجوز أن يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة ، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبره ، فالأول كقول عمر لأبى عبيده - رضى الله عنهما : " لو غيُرك ([3]) " قالها يا أبا عبيده " وذلك أن عمر لما توجه إلى الشام بجيشه بلغه فى الطريق أن بها وباءً فاستشار أصحابه فى التوجه أو الرجوع إلى المدينة ، فاختلفوا ثم أجمع رأيه على الرجوع فقال له أبو عبيده ابن الجراح : " أفرارا من قدر الله تعالى " فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيده ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ فقوله أنتم فاعل لفعل دل عليه تملكون أى لو تملكون خزائن تملكون .

والثانى نحو : لو زيدا رأيته أكرمته ، والثالث نحو : التمس ولو

([1]) آية رقم ٧ سورة الحجرات .

([2]) لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شئ على وجودها . ولذلك لا يلى حرف الشرط إلا الفعل .

([3]) غيرك "فاعل بفعل محذوف يفسره " قالها .

خاتما من حديد ، أى ولو كان خاتماً .. والرابع نحو قول الشاعر : (١)

لو بغير الماء حلقى شرِق ∴ كنت كالغصان بالماء اعتصارى (٢)

فولى " لو " اسم هو فى الظاهر مبتدأ ، وشرق خبره .ويجوز أن يلى " لو " أن المشددة الموصولة وصلتها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ، ونحو ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ ، وموضعها عند الجميع رفع ، ثم اختلف فى رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل مبتدأ والخبر محذوف ، سواء قُدِّم أىْ ولو ثابت إيمانهم ، أو أخر أى ولو صبرهم ثابت ، وقال الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرا ، أى ولو ثبت صبرهم ، والدال عليه " أن فإنها تعطى معنى الثبوت .

جواب لـو :

وجواب لو إما ماضٍ معنىً نحو قول عمر (٣) - رضى الله عنه - : " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " والمفهوم من هذا

---

(١) البيت لعدى بن زيد وقد حبسه النعمان بن المنذر وقبل البيت .

أبلغ النعمان عنى مالكا ∴ أنه قد طال حبسى وانتظارى .

(٢) شرق : بكسر الراء صفة مشبهة ، والغصان هو ذو الغصة وهو ما يعترض فى الحلق فيحصل الشرق ، والاعتصار : إزالة الغُصَّة بشرب الماء قليلاً ، والمعنى : شرقت بالماء الذى يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء.

(٣) حلية الأولياء لأبى نعيم - ط ١٣٥١ ه ، ١ / ١٧٧ .

والفتاوى الحديثية : ٢٧٦ لابن حجر الهيثمى دار المعرفة بيروت .

الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وذلك عكس المـــراد ، فعـدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والإجـــلال ، لأن انتفاء العصيان له سببان :

أحدهما : الخوف من العقاب .

والثانى : الإجلال والإعظام ولو قدر خلو صهيب من الخوف لم يقـــع منه معصية فكيف والخوف حاصل منه .

وإما أن يكون الجواب ماضياً مثبتاً وحينئذ يكثر اقترانه بـــاللام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، ومن تجرده من اللام قوله تعـــالى: ﴿ لَــوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ .

وإذا كان الجواب منفياً بما يكثر تجرده من اللام ويقـــل اقترانـــه بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

وقد يأتى جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام نحو قوله تعـــالى : ﴿ ولَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ فقال ابن مـــالك إن اللام فى " مثوبة " جواب لو ، وقال الزمخشرى إنما جعل جوابها جملـة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء ، وقال أبو حيـــان الجملـــة مستأنفة فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب " لو " وقيل إن اللام لام جواب قسم مقدر .

الوجه الرابع فى لو :

أن تكون التمنى ، نحو لو تأتينى فتحثنى ([١]) ، قيل ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ، ولهذا نصب فنتبرأ " فى جوابها " .

الوجه الخامس :

أن تكون للعرض نحو : لو تتنزل عندنا فتصيب خبرا .

([١]) بالرفع والنصب ، فالرفع على الاستئناف ، والنصب على تخيل معنى التمنى كما تقول : ليتك تأتينى فتحدثنى .

فصل فى (أما ولولا ولوما)

أما بفتح الهمزة وتشديد الميم ، وهى حرف شرط ، أى متضمن معنى الشرط ، وحرف توكيد دائما ، وحرف تفصيل غالبا .

يدل على المعنى الأول وهو الشرط مجىء الفاء بعدها فى جوابها غالبا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ * ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾ ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها .. ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها للخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن " أما " للشرط .

- وقد تحذف الفاء ضرورة نحو قول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم ∴ ولكن سيرا فى عِراض المراكب [١]

وقد حذفت فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ والأصل : فيقال لهم أكفرتم : فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، وتبعته الفاء فى الحذف ، وقد تحذف الفاء على الندور نحو قوله عليه السلام " أما بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله " [٢] .

---

[١] الأصل " فلا قتال " فحذف الفاء ضرورة ، والبيت فى هجو بنى أسد ، وعراض ناحية والمواكب جمع موكب القوم الركوب على الإبل .

[٢] الحديث خرجه البخارى .

والأصل ": فما بال رجال ، وما " استفهامية مبتدأ " و" بال " بمعنى شأن : خبرها، وأما التفصيل فهو غالب أحوال " أما " نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾ ، الآيات ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ونحو ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴾ ، الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، ونحو قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا* فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ " أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا ... " وأما التوكيد فقليل من ذكره ، ولم يورده غير الزمخشرى ، وفائدة " أما " فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، فتقول " زيد ذاهب ، ولذلك قال سيبوية فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب .

وهذا التفسير يدل على توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط .

- الفصل بين أما والفاء بجزء من الجواب :

يفصل بين أما والفاء بواحد من أمور ستة :

أحدها : المبتدأ كما مثلنا نحو أما زيد فقائم (١)

الثانى : الخبر ، نحو أما فى الدار فزيد ، ونحو : أمّا قائم فزيد .

---

(١) والأصل أن يقال : أما فزيد قائم ، فتجعل الفاء فى صدر الجواب ولكن خولف هذا الأصل فرارا من قبحه ؛ لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ، ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب . وحاولوا إصلاح اللفظ ليقع قبل الفاء اسم فيكون الاسم الثانى الذى بعده وهو خبر المبتدأ تابعا لاسم قبله .

الثالث : جملة الشرط : نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ .

الرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ .

الخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء : نحو أما زيدا فاضربه :

السادس : الظرف ، نحو أما اليوم فإني ذاهب .

لولا : لها وجهان ، مثلها ، لو ما " :

أحدهما : أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية لوجود الأولى نحو : لولا زيد لأكرمتك ، أى لولا زيد موجود لأكرمتك ، ونحو قوله تعالى [1]:﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ وأما قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " . فالتقدير لو لا مخافة أن اشق على أمتى .

إعراب المرفوع بعد لولا :

رفع بالابتداء [2] وقال أكثرهم يجب كون الخبر كون الخبر مطلقا محذوفا، فلو قلت : لولا زيد لأكرمتك، أى : لولا زيد موجود لأكرمتك .

---

[1] الآية رقم ٣١ سورة سبأ .

[2] ذهب الكوفيين إلى أن " لولا " ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، والتقدير : لو لم يمنعنى زيد من إكرامك =

الوجه الثانى : أن تكون (لــــولا) ([1]) للتحضيــض والعــرض فتختص بالجمل الفعلية ؛ لأن التخصيــص طلــب بحــث وإزعــاج ، ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق الطلــب بــه بخــلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث ، نحو قوله تعالى ([2]) ﴿ لَوْلَا أُنــزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ ﴾ ، وقد تأتى لولا للتوبيخ والتنديم فتختص بالمضى ، نحو قوله تعالى ([3]) ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ ونحو ([4]) : ﴿ لَــوْ مَــا تَأْتِينَــا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ .

كلما :

قال تعالى ([5]) : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا ﴾ كلما هنا ظرف ، ومــا مصدرية زمانية والزمان محذوف ، أى كل وقت إضاءة ، والعامل فــى كل (جوابها) ، قال الزركشى : " قوله تعالى ([6]) : ﴿ كُلَّمَــا رُزِقُــوا مِنْهَا ﴾ وهى مصدرية لكنها نائبة عن ظرف الزمان ، والمعنى : كـــل

= لأكرمتك ،ويرى البصريون أن المرفوع بعد لولا يرتفع الابتـــداء ؛ لأن " لــولا " حرف غير مختص ، أى تدخل على الاسم والفعل ، وغير المختص لا يعمل .

([1]) ومثل لولا فى التحضيض والاختصاص بالأفعال : هلاّ وألاّ ، وألاّ وقد يلى حــرف التحضيض اسم يعمل فيه فعل مؤخر نحو هلا بيتا من الشعر ، أى هلا حفظت بيتا .

([2]) آية ٢٢ سورة الفرقان :

([3]) آية ١٣ سورة النور .

([4]) آية ٧ سورة الحجر .

([5]) أية ٢٥ سورة البقر .

([6]) البرهان فى علوم القرآن ٣٢٤/٤ .

وقت ، وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية ، لا أنها ظرف في نفسها و (كل) من (كلما) منصوب على الظرفية ؛ لإضافته إلى شئ هو قائم قيام الظرف .

وقال الرضى (١) : " العامل فى (كلما) جوابها الشرط " .

---

(١) شرح الكافية ٢/١١٤ .

إعمــــال المصدر :

يعمل المصدر عمل فعله فى التعدى واللزوم إن كان يحل محلـــــه فعل مع أن المصدرية ، نحو عجبت من ضربك زيدا أمس ، ويعجبنـــى ضربك زيدا غدا " فالمصدر فى المثالين يحل محله أن ، وفعــــل ، أى عجبت من أن ضربته أمس ويعجبنى أن تضربه غدا .

وهناك شروط لإعمال المصدر :

وهى ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبنى ضُرَيّبُكَ زيـــدا ، ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حســـن وهـــو عمــرا قبيـــح ، خلافـــا للكوفيين ، ولامحدودا ([1]) فلا يجوز أعجبنــــى ضربتــك زيــدا ، ولا موصوفا ([2]) فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ، ولا مفصولا مـــن معموله بأجنبى ، فلا يقال إنَّ يوم تبلى السرائر معمول لرجعه ([3]) لأنــه قد فصل بينهما بالخبر ، والوجه الجيد أن يقــدر نــاصب آخــر ليــوم والتقدير : يرجعه يوم تبلى السرائر ، والظرف فـــى الآيـــة لا يتعلــق بقادر ؛ لأن قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره .

ويشترط لإعمال المصدر أيضا ألا يتأخر عن معموله فلا يجـــوز أعجبنى زيدا ضربك ، ولا : أعجبنى الدرس فهمُك .

([1]) أى مقترنا بالتاء التى تفيد الوحدة .

([2]) أى قبل العمل فإن وصف المصدر بعد عمله جاز، نحو : أعجبنى ضربك العدوَّ الشديدُ .

([3]) الآية : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ والضمير فى " رجعه " يعـــود على الإنسان أى على بعثه بعد موته .

ولا فرق فى إعمال المصدر عمل فعله بين كونه مضافاً أو مجردا أو مع أل ، لكن عمل المصدر مضافاً أكثر من عمله غير مضاف ، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول تارة أخرى ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ . فأضيف المصدر لفاعله ، وذكر المفعول بعده ، والثانى كقول الرسول ﷺ " وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " .

وكقول الشاعر :

ألا إنَّ ظلمَ نفسه المرءُ بيِّنُ ∴ إذا لم يصنْها عن هوىً يغلِبُ العقلا

وعمل المصدر مجردا من أل والإضافة أقيس من عمله مضافا ؛ لأنه يشبه الفعل فى التنكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أو إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ فإطعام مصدر وفاعله (١) محذوف ، ويتيماً مفعول المصدر ، والمسغبة هى المجاعة من سَغَب إذا جاع .

وعملُ المصدر معرفاً بأل قليل فى السماع ضعيف فى القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول آل عليه ، كقول الشاعر :

ضعيفة النكاية أعداءَه ∴ يخال الفرارَ يُراخى الأجَل (٢)

(١) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل فلا يجوز .

(٢) الشاهد فى قوله : " النكاية " فهو مصدر معرف بأل وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه ، ويخال بمعنى يظن ، والفرار مفعول أول ، وجملة يراخى الأجل مفعول ثانٍ أى يحسب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل .

عمل اسم المصدر :

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله ، وخرج بذلك نحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ، ولكن عوض التاء فهو مصدر لا اسم مصدر، بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوءا وتكلم كلاما ، فإنهما اسما مصدر لا مصدر لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما فى فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا ، وتكلم تكلما .

واسم المصدر على ثلاثة أنواع :

١- علم نحو يَسَار وفَجَار علمان لليسر والفجور ، هذا لا يعمل اتفاقا ؛ لأنه معرف بالعلمية ، والأعلام لا تعمل .

٢- مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مضرب بفتح الأول والثالث وهذا يعمل كالمصدر اتفاقا ، ومنه قول الشاعر :

أظلوُم إن مُصَابكم رجلا .·. أهدى السلام تحية ظلم ([1])

٣- غير هذين النوعين ، أى غير العلم والمصدر الميمى فيه خلاف فمنعه البصريون ([2]) ، وأجازه الكوفيين لأنه الآن دال على

([1]) الهمزة حرف نداء ، والشاهد فى مصابكم حيث عمل عمل فعله ، وهو مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ، ورجلا مفعول والتقدير : إن إصابتكم رجلا ، وجملة أهدى السلام فى محل نصب صفة رجلا ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً وظلم مرفوع خبر إن .

([2]) لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به ، والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث .

الحدث ، وذلك مثل : كلام وسلام وعطاء وجواب ؛ لأن أفعالها : كلّم وسلّم وأعطى وأجاب ، وهى غير ثلاثية ومنه قول الشاغر :

أكُفْراً بعد ردِّ الموت عنى .:. وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا

قوله " كفرا " منصوب لفعل محذوف أى كفر كفرا ، والرتاع بكسر الراء هى الإبل الّتى ترتع ، وهى صفة للمائة والمائة نصب - باسم المصدر وهو عطائك بمعنى الإعطاء ، والكاف فاعله والمائة مفعوله الثانى ، والمفعول الأول محذوف أى عطائك إياى المائة .

ومن إعمال اسم المصدر قول الشاعر :

بعشرتك الكرامَ تُعَدُّ منهم .:. فلا ترينْ لغيرهمُ الوفاَء [1]

سبق أن قلنا للمصدر ثلاثة أنواع من حيث العمل ، وهى كونه مضافاً ومجردا ومقترناً بأل ، فإن كان المصدر مضافا فله أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ فدفع مصدر لفاعله والناس مفعوله .

الثانى : عكسه ، نحو أعجبنى شرب العسل زيدٌ ، ، فالمصدر مضاف إلى مفعوله ، وجاء بعده الفاعل ، ومنه الحديث [2] " وحج البيت من استطاع إليه سبيلا " .

---

[1] الشاهد فى بعشرتك الكرام ، حيث جاء اسم المصدر وهو العشرة بمعنى المعاشرة وتصب الكرام ، الفاء فى قوله : " فلا " ترينْ " جواب لشرط محذوف أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين وهو بنون التوكيد الخفيفة ، والوفاء بالنصب مفعوله .

[2] صحيح مسلم ٤٢/١ .

فحج مصدر وهو مضاف إلى مفعوله البيت ، ومَنْ الموصوله فاعله أى ويحج البيت المستطيعُ ، ولم نستدل بالآية ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، لعدم تعيين " من استطاع " فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج .

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كان اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ (٢) .

الرابع : أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ . فدعاء مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير وحذف الفاعل ، أى الدعاء الإنسان الخير .

محل ما يضاف إليه المصدر :

ما يضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فمحله نصب فإن أتبع المضاف إليه جاز جر التابع على اللفظ والرفع أو النصب على المحل تقول : عجبت من ضرب زيد المجتهد فالجر على لفظ زيد ، والنصب على محل زيد ، لأنه مفعول .

---

(١) أى : استغفار إبراهيم ربه .

(٢) أى : تقبل دعائى إياك .

إعمال اسم الفاعل

قال ابن مالك :

كفعله اسم فاعل في العمل ∴ إن كان عن مُضيِّه بمعزل .

اسم الفاعل يعمل عمل الفعل وهو مجرد من الألف واللامِ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لشبهه بالمضارع ، والمضارع يدل على الحال أو الاستقبال ، ويشترط فيه أن يلى ما يقربه من الفعلية، بأن يلي استفهاما نحو :أضارب زيد عمرا ،، أو حرف نداء نحو : يا طالعا جبلا ، أو نفياً نحو ما ضارب زيدُ عمرا ([1]) ، أو صفه نحو : مررت برجل قائدٍ إبلا ، أو الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا ، أو مسندا لمبتدأ نحو زيد مكرمٌ عمرا .

فإن جاء اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل خلافا للكسائى فإنه احتج بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ولا حجة له فى الآية لأنه على حكاية الحال الماضية ، والمعنى يبسط ذراعية بدليل ما قبله وهو قوله : "ونقلبهم" ولم يقل وقلبناهم .

وقد يكون اسم الفاعل نعت محذوف عُرف فيستحق العمل أيضاً نحو :" مختلفٌ ألوانهُ " أي صنف مختلف ألوانه .

وقال الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهِنَها ∴ فلمَ يضيرْها وأوْهَى قرنَه الوعلُ([2])

([1]) فلا يصح أنا ضارب زيدا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس فاسم الفاعل يعمل لشبه بالمضارع ، والمضارع لا يدل على الماضى .

([2]) الشاهد "كناطح صخرة" فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله ، لاعتماده على موصوف مقدر ، وتقديره كوعل ناطح ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي أنت كناطح صخرة ليوهنها، أي يزعزعها .

ومن ذلك قولك : يا طالعا جبلا ، أي يا رجلا طالعا جبلا .

وإن كان اسم الفاعل مقترناً بأل فإنه يعمل عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة ومن غير اشتراط اعتماد ، وذلك لوقوعه حينئذ موقعا يجب تأويله بالفعل .

وكثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى أمثلة لقصد المبالغة والتكثير فيعمل حينئذ عمل الفعل أيضا ، وهذا قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ، ولم يجوز الكوفيون إعمال شئ منها لمخالفتها لأوزان المضارع ، ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويرد عليهم قول العرب :" أما العسلَ فأنا شرّاب " ومن أمثلة المبالغة التى تعمل عمل الفعل قول الشاعر :

أخا الحربِ لبَّاساً إليها جِلالَها ∴ وليس بولاَّجِ الخوالف أعقَلا[1]

والبيت كناية عن ملازمة الحرب .

ومن ذلك قول بعض العرب " إني لمنحاربوائكها " . [2]

---

[1] أخا العرب حال ، وصاحب الحال الضمير في البيت السابق ،ولباسا مبالغة في لابس ، وقد عمل عمل فعله حيث نصب جلالها ، والجلال : الدروع ،والولاج مبالغة والج من الدخول ، والخوالف جمع خالفه وهى عماد البيت .

[2] بوائكها : جمع بائكة وهي الناقة الحسنة .

وقول الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها .·. إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقر [١]

وما سوى المفرد هو المثنى والمجموع يعمل عمل الفعل مثل المفرد ، ومن أعمال المجموع قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم .·. غُفُر ذنوبَهم غَير فُخُر [٢]

ومنه قوله تعالى : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ .

ويضاف اسم الفاعل لمفعوله نحو {إنك جامع الناس} وقوله تعالى : ﴿ غير مُحِلِيِّ الصيدِ وأنتم حرم ﴾ وقد قرئ بالوجهين : إن الله بالغ أمره .

وكل ما قرر لاسم الفاعل من شروط يعطي لاسم المفعول .

فإن كان اسم المفعول بأل عمل مطلقا كاسم الفاعل ، وإلا اشترط فيه الاعتماد ،وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك يعمل عمل الفعل ، فإن كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحد بالنيابة ونصب ما سواه ، فالأول نحو : زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه نائب فاعل . ونحو زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا . وتقول : هذا مُعلَّم أخوه زيدا فاضلا فقام الأخ مقام الفاعل وتنصب الباقي .

---

[١] الشاهد في "ضروب" فإنه مبالغة ضارب ، وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها ، والسوق جمع ساق ، وضروب بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو ضروب .

[٢] الشاهد في غفر جمع غفور حيث نصب ذنبهم .

باب العدد

قال تعالى :

﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ ، ﴿ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ .

وتقول عندي ثلاثة وعشرون كتابا :

تأمل الآيات الكريمات تجد فيها أعدادا مفردة (مضافة) مثل : سبع وثمانية ، وفيها أعداد مركبة مثل : أحد عشر و اثنا عشر ، وهناك أعداد معطوفة مثل ثلاثة وعشرون ، وتجد أن العدد المفرد من (٣-٩) يؤنث إن كان معدوده مذكرا ، ويذكر إن كان المعدود مؤنثا فمثلا : سبع ليال : مذكر لأن المعدود : (ليلة) مؤنث ، وثمانية أيام : مؤنث لأن المعدود : (أيام) مذكر . وهكذا العدد من (٣-٩) يخالف معدوده فى التذكير والتأنيث ([1]) حتى ولو كان مع المركب أو المعطوف . ففي : قولنا : رأيت ثلاث عشرة امرأة نجد أن (ثلاث) قد وقع مذكرا لأن معدوده مؤنث وهو (امرأة) حتى وإن كان مركبا مع العشرة .

([1]) اختص المذكر بالتاء لأن أصل العدد أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو ثلاثة وأربعة وخمسة ، والأصل في الأسماء التذكير فجعل الأصل مع الأصل فقالوا : ثلاثة رجال وجعل الفرع مع الفرع فقالوا : أربع نسوه ولأن الأعداد موضوعة على الوقف فتقول : واحد اثنان ثلاثة أربعة بالإسكان .

وفي قولنا : عندي ثلاثة وعشرون قلما ، نجد أن (ثلاثة) مؤنث لأن معدوده مذكر وهو (قلم) .

أقسام العدد :

ينقسم العدد إلى مضاف ومركب ،ومعطوف ،ومفرد .

فالمضاف : يشمل ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذلك مائة وألف وسمى مضافاً لأضافته إلى المعدود .

والمركب : هو ما تركب مزجيا من عددين ، ويشمل العدد من (١١-١٩) .

والمعطوف كل عدد عطف على الآخر بالواو وكان الثاني عقدا ، مثل : ثلاثة وعشرون وخمسة وثلاثون :

والمفرد : يشمل عشرين وثلاثين وباقى العقود ،ويدخل فى هذا النوع : واحد واثنان . .

تذكير العدد وتأنيثه :

العدد : واحد واثنان يوافق معدوده في التذكير والتأنيث دائماً تقول في المذكر : واحد واثنان ، وفي المؤنث : واحدة واثنتان ، وفي حالة التركيب أحد عشر للمذكر ، وإحدى عشرة للمؤنث ، واثنا عشر للمذكر واثنتا عشرة للمؤنث . والعدد من (٣-٩) يخالف معدوده دائماً أي سواء أكان مفرداً أم مركبا مع العشرة ، أو معطوفاً ، فإن كان المعدود مذكراً كان العدد مؤنثاً وإن كان المعدود مؤنثاً كان العدد

مذكراً ، مثاله بدون التركيب والعطف : الصيفُ ثلاثة أشـــهر بتــأنيث (ثلاثة) بالتاء لأن المعدود (شهر) مذكر وتقول : عندي أربعـــة رجـــال بتأنيث (أربع) لأن معدوده رجال مذكر . ومثالـــه : مـــع الـــتركيب : أحضرت ثلاثة عشر كتابا ، بتأنيث (ثلاثـــــة) لأن معدودهـــا (كتـــاب) مذكر ، وقولك : قابلت أربع عشرة طالبة ، بتذكير (أربـــع) وإن كـــان مركباً مع العشرة ، لتأنيث معدوده (طالبة) .

ومثاله : مع العطف قولك : كتبت ثلاثا وعشرين رسالة ،بتذكـــير (ثلاثا) لأن معدوده (رسالة) مؤنث ،وقولك :قابلت خمســـــة وعشـــرين غلاما .

أما العدد (١٠) فله حالتان ،فإن كانت عشرة مفردة خالفت المعدود تذكيراً وتأنيثاً مثل الثلاثة إلى التسعة تقول عندي عشرة رجال ، وعشر نسوة وإن كانت (عشرة) مركبة مع غيرها من الأعداد ، فإنها توافـــــق المعدود دائماً ، تقول : سلمت على ثلاثة عشر رجلا ،وثـــلاث عشـــرة امرأة .

هذان والعددان (١١) و(١٢) دائماً يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثاً.

تقول : إحدى عشرة امرأة ، وأحد عشر رجلا ، واثنا عشر قلما ، واثنتا عشرة ورقة .

أما ألفاظ العقود (٢٠-٩٠) والمائة والألف فإنـــــها تلـــزم حالـــة واحدة .

العدد المضاف وتمييزه :

عرفت أن العد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود في تذكيره وتأنيثه وهنا نقول : إن هذا يضاف إلى جمع فتقول : معي سبعة قروش ، ويسمى ما يضاف إليه وهو كلمة (قروش) في المثال : تمييز عدد . فإن كان للمعدود جمع قلة وجمع كثرة ، فالأكثر إضافة هذا العدد إلى جمع القلة فتقول : معي ثلاثة أفلس ، وثلاث أنفس ، ويقل إضافته إلى جمع الكثرة مثل : ثلاث نفوس وثلاثة فلوس ؛ لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة قليل فناسب أن يضاف إلى جمع القلة .

وقد جاء على القليل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فقد أضيف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة (قروء) وله جمع قلة – أَقْرُؤ وأقراء فاستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة .

وإذا لم يكن للمعدود إلا جمع الكثرة تعين إضافته إليه مثل : أربعة رجال ، أما العددان (مائة وألف) فهما من الأعداد المضافة ، ولا يضاف إلا إلى مفرد ، تقول : معي مائة درهم وألف دينار ، وورد إضافة (مائة) إلى جمع قليلا ، وعليه جاءت قراءة حمزة والكسائي (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائةِ سنين)([1]) بإضافة مائة إلى سنين وقد أشار ابن مالك إلى حكم العدد المضاف من ناحية التذكير والتأنيث ثم إضافته إلى جمع وإلى مفرد ، قال :

([1]) قرأ الباقون من القراء ثلاثمائةٍ سنين بالتنوين ونصب سنين على البدل من ثلاثمائة وليس تمييزا شرح المفصل ٢٤/٦ .

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ∴ في عد ما آحاده مذكرة .

في الضد جرد والمميز اجرر ∴ جمعاً بلفظ قلة فى الأشهر .

ثم ذكر أن تمييز مائة وألف مفرد مجرور فقال :

ومائة والألف للفرد أضف ∴ ومائة بالجمع نزرا قد ردف .

العدد المركب :

وهو ما تركب من عددين لا فاصل بينهما ، فيركب عشرة مع ما دونها ، والأول يسمى : صدر المركب ، والثاني عجزه : ويشمل هذا القسم الأعداد من (١١) إلى (١٩) .

وحكمه من جهة التذكير والتأنيث أن العددين (١١،١٢) يوافقان المعدود فى التذكير والتأنيث في الصدر والعجز فتقول في المذكر أحد عشر غلاما واثنا عشر رجلا ، وفي التأنيث : إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة ، بتأنيث العدد (إحدى) ، و (اثنتا) والعجز (عشرة) .

وباقى الأعداد المركبة صدرها يخالف المعدود ، فالصدر من ثلاثة إلى تسعة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر ، والعجز وهو (عشرة) يطابق المعدود دائما وعلى ذلك تقول : في الشارع ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشرة امرأة ، بمخالفة الصدر (ثلاثة) للمعدود ، وموافقة (العشرة) له دائماً وهكذا وحذفت التاء من ثلاث مع عشرة كراهة أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد في كلمة واحدة .

وتضبط الشين فى الكلمة (عشرة) في المركب ،كما تضبط فى المفرد فتكون مفتوحة إن كان المعدود مذكرا فقول : ثلاثة عشر كتابا ، وتكون ساكنة إن كان المعدود مؤنثا تقول إحدى عشْرة امرأة ، ويجوز كسرها فى لغة تميم .

والحكم فى الأعراب فى العدد المركب : أنه يبنى ([1]) على فتح الجزءين فى محل رفع أو نصب أو جر فتقول : المقاتلون أربعة عشر رجلا ببناء (أربعة عشر) على فتح الجزءين فى محل رفع لأنه خبر ، وقوله تعالى :{إنى رأيت أحد عشر كوكبا} ببناء (أحد عشر) على فتح الجزءين في محل نصب لأنه مفعول : (رأيت ، وهكذا) .

ويستثنى من ذلك (اثنا عشر ، واثنتا عشرة) فإن صدرهما : يعرب إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح لأنه بدل نون المثنى ، تقول أتاني اثنا عشر رجلا . ورأيت اثنتى عشرة امرأة ، ومررت باثنتى عشرة امرأة وهكذا .

وأما ثمانى عشرة ففيها لغتان : فتح الياء وهو الأكثر ، وتسكينها ومن فتحها فقد جعلها مثل أخواتها من نحو ثلاثة عشر ، ومن أسكنها فإنه شبهها بالياء معدى كرب .

وحكم تمييز العدد المركب أنه يكون مفردا منصوبا كقولك : عندى أحد عشر قلماـ قال ابن مالك يشير إلى كل ما تقدم :

([1]) بنى لتضمنه معنى واو العطف إذ الأصل فى أحد عشر : أحد وعشرة فحذفت الواو وركب الاسمان اسما واحدا اختصاراً .

وأحد اذكر وصِلَنْه بعـــشر ∴ مركبا قاصدا معدودا ذكر

وقل لدى التأنيث إحـــدى ∴ عشرة والشين فيها عن تميم كسرة

ومع غير أحد وإحدى ما معهما ∴ فعـلت فافعل قصـدا .

ولثلاثة وتسعة وما بينهـما ∴ إن ركبـا ما قدمـا .

وأول عشرة اثنتي وعشـرا ∴ اثنى إذا أنثى تشا أو ذكرا .

واليا لغير الرفع وارفع بالألف ∴ والفتح في جزءي سواهما أُلِف

العدد المفرد :

سبق أن ألفاظ العقود وهي : عشرون إلى تسعون : تسمى ألفـاظ العقود وتكون بلفظ واحد ([1]) للمذكر والمؤنـث ولا يكـون ممـيزه إلا مفردا منصوبا كقولك : معي عشرون درهما ،ويعرب إعـراب جمـع المذكر السالم لأنه ملحق به .

العدد المعطوف :

ويشمل العقد ويذكر قبله النيف معطوفا عليه مثل : أحد وعشرون وخمسة وثلاثون ــ والنيف كما تقدم ــ يذكر مع المؤنث ويؤنـث مـع المذكر في جميع الاستعمالات فتقول : معى ثلاثة وعشـرون درهمـا وثلاث وعشرون ورقة ؛ أما العددان (٢١،٢٢) فإن النيف فيهما يكـون موافقاً للمعدود .

([1]) لأنهم غلبوا جانب المذكر وهو الأصل .

ومميز العدد المعطوف مفرد منصوب ــ كما تقدم .

صياغة العدد على وزن فاعل :

يصاغ اسم على وزن فاعل من العدد من (٢إلى١٠) فيقال : ثـــانٍ وثالث وثامن وتاسع ، وفى التأنيث تزاد تاء فيقال ثانية وثالثـــة . وقـــد يستعمل فاعل مع العشرة فيقال : ثانى عشر وتاسع عشر ، كما يستعمل مع العقود فيقال ثالث وعشرون ورابع وخمسون .

وفاعل المصوغ من العدد له استعمالان :

أولهما : أن يكون مفرداً ، فيكون معناه الاتصاف بـــالعدد فيقـــال هـــذا الطالب الثالث على زملائه .

الثانى : أن يستعمل غير مفرد وتحت هذا نوعان :

١-أن يستعمل مع ما اشتق منه نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة ، ويكون معني فاعل حينئذ : أنه واحد مما اشتق منه وبعض منه ، فثانى فى المثال واحد من الاثنين ، وحكمه أنه يجب إضافته إلى المشتق منـــه فتقول مثلا : ثالث ثلاثة بإضافة (ثالث) إلى (ثلاثة) .وتقول للمرأة : هذه ثالثة ثلاث ([1]) والإضافة هنا محضه لأن معناه أحد الثلاثة .

٢-أن يستعمل مع قبل ما اشتق منه فقول : خامس أربعـــة وســـادس خمسة ، وخامسة أربع وسادسة خمس ، فيكون معناه : أنك جـــاعل

([1]) لأن الأصل : هذه ثالثة ثلاث نساء ، وأصل : هذا ثالث ثلاثة أصله : هذا ثالث ثلاثـــة رجال .

الأقل مساوياً للأكثر لأن معنى : خامس أربعة : جـاعل الأربعـة خمسة (١) ، هكذا . ومن هذا قوله تعال : {ما يكون مـن نجـوى ثلاثة إلا هو رابعهم }وقوله {سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم }

وحكمه الإعرابى : : أنه يجوز فيه وجهان : أحدهما : إضافتـه إلى ما بعده ، والثانى تنوينه ونصب ما بعده على أنـه مفعـول بـه ، فتقول : رابع ثلاثةٍ بالإضافة ، أو رابعٌ ثلاثة بالتنوين ونصب (ثلاثـة) على أنه مفعول به . فهو بمنزلة : هذا ضاربٌ زيـداً ، والوجـه الأول أكثر .

وقد أشار ابن مالك إلى الاستعمالين بقوله :

وصغ من اثنين فما فوق إلى ∴ عشرة كفاعل من فعلا

واختمه في التأنـيث بالتـاء ∴ فمتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا

وإن ترد جعل الأقل مثل ما ∴ فوق فحكم جاعل له احكما

بضع وبضعة :

بكسر الباء ويطلقان على العدد من ثلاثة إلى تسـعة ، وحكمـهما فى العدد حكم تسعة وتسع في الأفراد ، والتركيب وعطـف عشـرين وأخواته عليه ، نحو لبثت بضعة أعـوام وبضـع سـنين ، وعنـدى بضعة وعشرون صحيفة ، ونحو قول الرسول عليه السلام : " الإيمـان بضع وستون شعبة " .

---

(١) فمعناه الفعل كأنه قال : الذى ثلثهم وربعهم .

التاريخ بالليالي :

يؤرخ بالليالى لسبقها للأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر يطلع ليلا وأول الشهر ليلة وآخره يوم ، لأن الليل أسبق من النهار خلقا ، وحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر : كتب لأول (١) ليلة منه أو لغرته (٢) أو مستهله (٣) ويصح أن تقول : كتب لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون إلى عشر ، ثم لأحدى عشرة خلت من كذا ، أو لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقين إلى ليلة بقيت .

أحد :

أعلم أن (أحدا) كلمة قد استعملت على ضربين :

أحدهما : أن يراد بها العموم والكثرة ، ولا تقع إلا فى النفى نحو ، ما جاءنى من أحد ولا أحد فيها ، والذى يدل على وقوعه على الجمع قوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ فحاجزين صفة لأحد ، وجمع الصفة يدل على جمع الموصوف ، وعلى هذا فالهمزة فى أوله أصل ، وليست بدلا من واوا ولا غيره . ولا يثنى أحد بهذا المعنى ولا يجمع ؛ لأن معناه يدل على الكثرة فاستغنى به عن التثنية والجمع بخلاف أحد التى فى العدد فإنها تجمع على آحاد .

---

(١) اللام فى (لأول) بمعنى فى أو عند .

(٢) غُرَّة كل شئ : أوله .

(٣) مستهله : اسم زمان على صيغة المفعول من أهل الهلال ويقال استهل بالبناء للمجهول.

النوع الثانى : أن يراد بكلمة (أحد) واحد فى العدد نحو قولك : أحد وعشرون والمراد واحد وعشرون ، والهمزة فى هذا النوع بدل من الفاء التى هى واو ، والأصل : وحد ، وكذلك الهمزة فى إحدى بدل من واو ؛ لأنها تأنيث الأحد (١) والهمزة تبدل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة ، وإبدالها من المفتوحة قليل يؤخذ سماعا ومن المضمومة كثير مثل تراث، وفى المكسورة خلاف مثل إسادة فى وسادة وأحد يستعمل وصفا يتبع موصوفه ويذكر ويؤنث نحو مررت برجل واحد ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ وتقول : مررت بامرأة واحدة ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ وتثنية واحد وجمعه على غير لفظه ، فمثناه : اثنان وجمعه ثلاثة أربعه . فلما ثنى على غير لفظه ، أنث على غير لفظه فقالوا : إحدى .

تعريف الأعداد :

إذا أريد تعريف العدد فإذا كان مضافا نحو ثلاثة أثواب وعشرة طلاب فالصحيح فيه أن يعرف المضاف إليه بأن تدخل معه الألف واللام ، ثم تضيف إليه العدد فيتعرف بالإضافة على قياس باب الدار

---

(١) وقد أنثوا (أحد) على غير بنائه فقالوا : إحدى وليس بالتاء نحو قائم وقائمة ولذلك جاءت مؤنثة مع عشرة فقالوا : إحدى عشرة لأن ألف التأنيث صار من نفس الكلمة فلم تسقط ألف التأنيث لاجتماعها مع عشرة فى المعدود المؤنث كما حذفوا التاء من ثلاثة.

وكتاب الطالب ، فتقول : ثلاث الأثـــواب ، وعشـــرة الطـــلاب ؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتخصيص .

قال الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه إزاره .·. يسمو فأدرك خمسة الأشبار

تعريف العدد المركب :

الغالب والصحيح أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منـــهما فتقول : الأحد عشر درها ، والثلاثة عشر غلاما ؛ لأن التركيب جعلهما كالشيء الواحد .

تعريف العدد المفرد :

أما نحو عشرين وثلاثين فتعريفه بإدخال اللف واللام على العـــدد نحو العشرين والثلاثين ، أما المائة والألف فحكمهما حكم النـــوع الأول نحو مائة دينار ، ومائة الدينار وألف الدرهم ، فتقول : مائة ألف الدرهم بتعريف الاسم الأخير طالت الإضافة أو قصرت .

كنايات العدد

كم وكأين وكذا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ، أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهى على قسمين :

استفهامية بمعنى أى عدد ، فالسؤال بها عن كمية الشىء ، وخبرية بمعنى عدد كثير فهى خبر مسوق للإعلام بالكثرة .

وكل منهما يفتقر إلى تمييز :

أما كم الاستفهامية فتمييزها كمميز عشرين وأخواته فى الإفراد([1]) والنصب ([2]) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ∴ ميزت عشرين ككم شخصاً سما

إعراب كم شخصاً سما:كم : استفهامه فى محل رفع مبتدأ ، وشخصاً تمييز مفرد منصوب وجملة (سما) فى محل رفع خبر ،

ويجوز جر تمييز كم الاستفهامية إن دخل عليها حرف جر .

فيجوز فى قولك : بكم جنيه اشتريت النصب وهو الأرجح .

ويجوز الجر أيضاً على تقدير " من " ([3]) مضمرة ، أى بكم من جنيه اشتريت .

([1]) أجاز الكوفيون أن يكون تمييزكم الاستفهامية جمعا نحو : كم قروشا ملكت .

([2]) أجاز الفراء والزجاج أن يكون تمييزكم الاستفهامية مجرورا .

([3]) تدخل من على مميزكم الاستفهامية والخبرية ، فشاهد الخبرية قوله تعالى :﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ﴾ وشاهد الاستفهامية قوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ ﴾

أما كم الخبرية فتمييزها يكون تارة جمعا مجرورا ، وتارة يكــون مفردا مجرورا ، أى أنه يكون مجرورا دائما ســـواء فــى الإفــراد أو الجمع ، ومثال تمييزكم الخبرية جمعا مجرورا قول الشاعر :

كم ملوك باد ملكهم ∴ ونعيم سوقة بادوا (١) .

فكم خبرية ، وملوك بالجر تمييز ، وهو جمع .

ومثال تمييزكم الخبرية مفردا مجرورا قول الشاعر :

وكم ليلة قدبتها غير آثم

فجاء التمييز وهو (ليلة) مفردا مجرورا ، ويلاحظ أن الجر هنــا بإضافة كم إلى تمييزها ، ويجوز الفصل بين كم وتمييزها نحـــو قـــول الشاعر :

كم بجودٍ مُقرفٍ نال العلا ∴ وكريم بخلهُ قد وضعه (٢)

فكم خبرية ، ومقرف تمييزه ، وفصل بينهما بالجار والمجــرور ، وجملة " نال " العلا " فى محل رفع خبر " كم " .

وإجمال القول فى هذا أن كم الخبرية والاستفهامية يتفقان فى سبعة أمور ، ويفترقان فى ثلاثة أمور .

فيتفقان فى أنهما اسمان ، ودليل ذلك جرهما بالحرف والإضافـــة نحو بكم درهم اشتريت ، وغلام كم رجل ملكت . .

---

(١) باد : هلك ، وملكهم فاعل ، والجملة خبر لــ (كم) .

(٢) مقرف : ليس له أصالة من ناحية الأب ، والكريم : الذى أبوه وأمه عربيان .

وأنهما مبنيان على السكون ، وأنهما يفتقران إلى مميز للإبـــهام ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إن دل عليه دليل ، وأنهما على حد واحـــد فى وجوه الإعراب .

فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة ، وإن كـــانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة نحو قولـــك : كـم ضربـة ضربت ، وقولك كم يوما صمت .

ويفترقان فى أن تمييزكم الاستفهامية اصله النصـــب ، وتميـيز الخبرية أصله الجر ، وتمييز الخبرية مفـرد وجمـع ، والكـلام مـع الخبرية محتمل للصدق والكذب ، ولا يحتاج لجواب أمـا الاسـتفهامية فهى تحتاج إلى جواب .

كأيـن (١) :

وهى مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبـهم الجنـس والمقدار ولكن تمييزها منصوب بخلاف تمييزكم الخبريـة ، فتقـول : كأين رجلا رأيت .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّـونَ كَثِـيرٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْـهَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّـاكُمْ ﴾ ففى هذه الآيات وقعت " كأين " مبتدأه وخبرهـا الجملـة فـى الآيـات

---

(١) مركبة من كاف التشبيه ، وأى المنونة .

الثلاثة " ففى الآية الأخيرة تعرب " كأين " كناية عن العدد يدل على الكثرة فى موضع رفع مبتدأ بمنزله " كم " ومن بيانيه حرف جر ، دابة مجرور بمن ، " لا تحمل " لا : حرف نفى ، وتحمل : فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر يعود على دابة ، وجملة (لا تحمل) فى محل جر صفة لدابة ، الله : مبتدأ ، يرزقها : فعل ومفعول والفاعل تقديره هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياكم : عطف على الضمير فى يرزقها ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ " كأين " .

كـذا :

وأما كذا فهى كناية عن العدد القليل ، والكثير ، وتوافق كأى فى أربعة أمور : فى التركيب لأنها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وفى البناء ، وفى الإبهام ، وفى الافتقار إلى التمييز بمفرد ، وتخالفها فى ثلاثة أمور : أنه يجب فى تمييزها النصب ، ولا يجوز جره بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة لأن عجزها لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأبقى على ما كان عليه فيقول : اشتريت كذا وكذا ثوبا ، وثانيه : أنها ليس الصدارة ،وثالثها أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها مثلها تقول : قبضت كذا وكذا درهما . والله اعلم .

الخاتمة

١- العدد واحد واثنتان يخالفان غيرهما من الأعداد من وجهين :

الأول : أنهما يذكران مع المعدود المذكر ويؤنثان مع المؤنث فيقال واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث فى لغة الحجاز وثنتان فى لغة بنى تميم ويوافقهما فى هذا الحكم ما كان على وزن فاعل من العدد مطلقا تقول :

الكتاب الثالث والثالث عشر ، والثالث والعشرون ، والقصة الثالثة والثالثة عشرة والثالثة والعشرون فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث .

الثانى : أنهما لا يذكر معهما المعدود فلا يقال : واحد رجل ولا اثنان رجلان ولا واحدة امرأة ولا اثنتان أو اثنتان امرأتان لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ورجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما لا عن طريق الإضافة ولا عن طريق الوصفية فلا يقال رجل واحد ولا رجلان اثنان إلا إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنس كما فى قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ فالمراد هنا باسم الجنس بيان المعدود لا بيان الجنس .

٢- العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما وهى ثمانية ألفاظ تجرى على عكس المعدود من حيث التذكير والتأنيث فتذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر تقوله : ثلاثة رجال وثلاث نساء بالتاء فى المذكر

وبحذفها فى المؤنث ، قال الله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ وأنث العدد ثلاثة وأخواتها مع المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق أسماء الجماعات فى التأنيث فاستصحب ذلك الأصلى مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق ولتأخر رتبته.

واعلم أن الثلاثة والعشرة وما بينهما لها ثلاثة أحوال : أن يقصد بها العدد المطلق ، ويقصد بها المعدود ولا يذكر أو يقصد بها معدود ويذكر ، فإن قصد المعدود المطلق كانت جميعها بالتاء ، وتمنع من الصرف على الأصح ؛ لأنها أعلام مؤنثه على أعدادها فتقول : ثلاثة نصف ستة وخمسة نصف عشرة . وإن قصد بها معدود ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن تكون بالتاء للمذكر وبتركها مع المؤنث كما لو ذكر المعدود تقول : صمت خمسة : تريد أياما. وسهرت سبعا أي ليالي . ويجوز أن تحذف التاء من المذكر فقد جاء فى الحديث : " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ..." أي بستة أيام بحذف التاء مع المعدود المحذوف .

وأما لفظ حادى من قولهم حادى عشر فإنه مقلوب من واحد فأخرت الفاء إلى موضوع اللام فصار : حادى بوزن عالف . وأما اثنان فمحذوف اللام ، ولامه ياء لأنه من ثنيت الشىء إذا عطفته ، وصارت الهمزة فى أوله كالعوض من المحذوف ، والمؤنث اثنتان كما قالوا ابنتان .

تراكيب خاصة في النحو العربي

إعراب " بله " وما يأتى بعدها :

المعانى الواردة لكلمة " بله " :

ورد استعمال بَلْهَ فى المعانى الآتية :

١- اسم فعل بمعنى " دع ".

٢- مصدر بمعنى " الترك " .

٣- اسم بمعنى " كيف " .

٤- أداة استثناء بمعنى غير .

كيف تعرب ما بعدها ؟

على المعنى الأول يكون ما بعدها منصوبا على المفعولية مثل بله زيدا ، وعلى المعنى الثاني يكون ما بعدها مجرورا بالإضافة مثل بلــه زيدٍ .

وعلى المعنى الثالث يكون ما بعدها مرفوعاً على الخبرية مثل بله زيد . وعلى المعنى الرابع يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة مثل جاءوا من بله زيد .

وقد ورد بالأوجه الثلاثة الأُوَل قول الشاعر فى وصف السيوف :

تذرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها ∴ بَلْهَ الأكف كأنها لم تُخْلَقَ (١)

---

(١) تذر أي تدع ، ضاحيا أى بارزا ، هامات جمع هامة وهي الرأس والمعنى أن السيوف تترك الجماجم والرؤوس ، والأكف كأنها غير موجودة .

فكلمة الأكفَّ بالنصب على المفعولية ، وبالجر على الإضافـــة ، وبالرفع على الخبرية .

أما الوجه الرابع فقد وردمنه ما جاء فـــي الحديـــث القدســـي : " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، ذُخْرا من بله ما أطلعتم عليه "(١)

تكون مبنية على الفتح على المعنيين الأول والثالث أي إذا كـــانت بمعنى دع ، أو بمعنى كيف . وتكون فتحتها فتحة إعراب على المعنـــى الرابع أي إذا كانت أداة استثناء بمعنى غير .

كأنك بالفرج آت :

لإعرابها وجهان :

أولهما : كأن حرف تشبيه ونصب ، والكاف حرف خطاب مبنـــي على الفتح .

بالفرج : الباء حرف جر زائد ، والفرج اسم كأن منصوب بفتحـــة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجـــر الزائد .

آت : خبر كأن مرفوع بالضم المقدر علـــى اليـــاء المحذوفـــة ، والتقدير كأن الفرج آت .

---

(١) انظر صحيح البخاري ، ج٦ ص١١٦ ، وفتح الباري ،ج٨ ، ص٣٩٦ .

ثانيهما : كأنك : كأن حرف تشبيه ونصب من أخوات إن كالإعراب السابق ، والكاف : ضمير مبني على الفتح فى محل نصب اسم كأن .

بالفرج : الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

الفرج : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بآت .

آت : خبر كأن مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة وتقدير الكلام كأنك آتٍ بالفرج .

وقال ابن عصفور : " الكاف فى كأنك والياء في كأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفيهما "ما" والباء زائدة فى المبتدأ .

جاء فى الأثر " كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل " ([1])

إعرابها : كأنك حرف تشبيه ونصب ، والكاف أسم كأن وجملة " لم تكن " خبر لها .

ويجوز أن تكون الكاف حرف خطاب والباء حرف جر زائد ، والدنيا اسم كأن وجملة لم تكن خبرها .

([1]) اختلف في قائله فقيل للنبى عليه السلام ، وقيل للحسن البصري .
انظر الارتشاف ١٢٣٩ والجني الداني للمرادى ٥٧٣ .

ويجوز أن تكون الكاف زائدة كافة لكأن عن العمل كما قال ابـــن عصفور ، والباء حرف جر زائد ، والدنيا مبتدأ وجملة لم تكن خبر .

والمعنى : تقريب زوال الدنيا ، وتقريب وجود الآخرة .

ما جاءت حاجتك : (١)

ما : مبتدأ ، وجاءت بمعنى صارت ، وفيها ضمـــير فـــهو اســم جاءت ، وحاجتك خبر جاءت ، فكأنه قال : أي حاجة صارت حاجتك ، وأول من قال هذا المثل الخوارج حين جاءهم ابن عباس يستدعى منـــهم الرجوع إلى الحق عند علي رضي الله عنه .

{ كل يوم هو في شأن }(٢)

كلًّ : منصـــوب على الظـــرف ، وفى البحـــر المحيط لأبـــي حيان (٣) : كل ظرف ، والعامل فيه هو العامل فـــي (فـــي شـــأن) نحو : يومَ الجمعة زيد قائم ، وقال ابن الشجري (٤) : تقول : كل يـــوم لك ثوب ، فتنصبَ (كل يوم) بـــ (لك) .

لا جـــرم :

ورد (لا جرم) في القرآن الكريم فى خمسة مواضـــع (٥) متلـــوّة بأن واسمها ، ولم يأت بعدها فعل . والمعنى الموضح لها : لابـــد أو لا محالة ، أو حقا .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١٤١/١ وأصول ابن السراج ٣٥١/٢ وارتشاف الضرب ١١٦٥ .

(٢) سورة الرحمن آية ٢٩ .

(٣) البحر المحيط ١٩٣/٨ .

(٤) الأمالي ٢٧٣/٢

(٥) سورة هود آية ٢٢ ، النحل آيات ٢٣، ٦٢ ، ١٠٩ غافر آية ٤٣ .

إعرابها : ورد فيها أكثر من إعراب .

الأول : أن تكون (لا) نافية ، وجرم فعل ماض بمعنى حق وثبت ، وما بعدها فاعل . وهذا رأى سيبويه [1] .

الثاني : أن تركب لا مع جرم فصارا فعلا بمعنى حق ووجب ، وما بعدها فاعل بهما معا ، أو تركب لا مع جرم فصارا مبتدأ ، وما بعدها خبر .

الثالث : قيل إن (لا) نافيه لكلام سابق ، وجرم فعل ماض بمعنى كسب [2] ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المفهوم من الكلام ، وما بعده في محل نصب مفعول به ، فمعنى قوله تعالى : {لا جرم أن لهم النار} ؛ أي أن كفرهم كسب كون النار لهم .

الرابع : قيل أن (لا) نافية للجنس ، وجرم اسمها ، والجملة بعدها جواب القسم الذي يشير إليه (لا جرم) وقد أغنى جواب القسم عن خبر (لا) . فتقول مثلا : لا جرم لأكرمنك ، فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها عن القسم . ولا جرم فى هذه الحالة كانت في الأصل بمعنى لابد ، فكثرت في كلامهم حتى تحولت إلى معنى القسم وهذا إعراب الفراء . [3]

---

[1] الكتاب ١٣٨/٣ .

[2] في الصحاح : قال تعالى :{ولا يجرمنكم شنآن قوم} ، أي لا يحملنكم ، أو لا يكسبنكم.

[3] ارتشاف الضرب ١٢٦١ ، المصباح المنير ٩٧ .

مـــا بـــال :

في مثل قوله تعالى : {فما بال القرون الأولى}([1]) .

البال في اللغة : القلب ، والحال ، والشأن .

استعمالها :

الأكثر فيها أن يأتي بعدها حال ، وله صور متعددة .

أحدها : حال جملة فعلية ، مثل قول أبي العتاهية .

ما بال دينك ترضى أن تدنسه ∴ وثوب دنياك مغسول من الدَّنس .

فالحال في البيت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وهي " ترضى أن تدنسه " .

ثانيهما : حال جملة فعلية فعلها ماض مقرون (بقد) كقول الشاعر ([2]) :

ما بال جهلك بعد الحكم بالدين ∴ وقد علاك مشيب حين لا حين

ثالثهما : حال جملة فعلية فعلها مضـــارع مقـــرون بـــالواو ، كقـــول الشاعر([3]) :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه ∴ حفاظاً وينوى من سفاهته كسرى

([1]) سورة طه آيه ٥١ .

([2]) الكتاب ٣٠٥/٢ .

([3]) المغني ٣٦٢/٢ .

رابعها : حال جملة اسمية كقول ذي الرّمة :

ما بال عينك منها الماء ينسكب

خامسها : حال مفردة كقول الشاعر :

فما بال النجوم معلّقات ∴ بقلب الصبّ ليس لها براح .

وقد جاء (ما بال) بغير حال كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾ . والإعراب : (ما) اسم استفهام مبتدأ ، وبال : خبر مرفوع ، وهو مضاف والقرون مضاف إليه ، والأولى : صفة مجرورة.

قلما :

إذا قلت : قلّما يكذب المؤمن . فالأكثر في استعمالها : النفي ، أي لا يكذب المؤمن . ويقل أن تكون بمعنى التقليل .

وأل (قلما) : قلَّ ، وهى فعل ماض ، واتصلت به (ما) الكافّة فكفته عن طلب الفاعل ، وهيأته ليقع بعده فعل آخر ، ولذا لا يصح أن تقول : قلما زيد في البيت . وهذا له نظير ، كما كفت (ما) (إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وأصبح ما بعدها "مبتدأ وخبر" ومثل (رُبَّ) الجارة التي تختص بالاسم ، فإذا كفتها (ما) عن عمل الجر منعتها من الدخول على الاسم ، وهيأتها ليقع الفعل بعدها ، وجاءت (قلما) في كلام العرب ، كقول الشاعر :

قلما يبرح اللبيب إلى ما ∴ يورث المجد داعيا أو مجيبا

فدخلت (ما) على (قلّ) فكفته عن العمل ، وأصبح لا فاعل له ، وما بعده جملة فعلية فعلها مضارع . وقول : قلما حضر زيد ([1]) فإذا جاء بعد (قلما) اسم كقول الشاعر ([2]) .

صددت فأطولت الصدود وقلما ∴ وصالٌ على طول الصدود يدوم .

فوصال : فاعل مرفوع بفعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور ، أي : قلما يدوم وصال . أو (وصال) ؛ فاعل قدم على فعله (يدوم) وهو رأي الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين تقديم الفاعل على فعله وزعم المبرد أن (ما) زائدة ، ووصال : فاعل قلّ .

لا سيما :

هذا التركيب من أساليب الاستثناء ، لكنه استثناء مخصوص ينبه علي مزية ما بعدها في الحكم .

وسيّ من لا سيما بوزن (مِثْل) ، أي لا مثل كذا ، وتشدد الياء في : لا سيما ، وتسبقها الواو . فتقول : أكرم الفائزين ولا سيما زيد ، أحب العلوم ولا سيما النحو ، وهذا هو الأصل في استعمالها ، وما ورد خلاف ذلك فهو خطأ .

وذكر السيوطي أن حذف (لا) فيقال (سيما) من كلام المولدين ([3]).

([1]) الكتاب ١٢/١ ، المقتضب ١،٤٨، الخزانة ٥٢٦ ، المغني ٨/٢ ،التصريح ١٨٥/١ .
([2]) الخصائص ١٤٣/١ ، الخزانة ١٤٥/١ .
([3]) الهمع ٢٣٥/١ .

إعـــرابهـــا :

إذا كان بعدها معرفة فيصح فيه الرفع والجـــر . وإذا كـــان مـــا بعدها نكرة فيصح فيه الأوجه الثلاثة ، الرفع أو النصب أو الجر .

تقول : أحب الطلاب ولا سيما المجتهد .

يعرب ما قبلها على حسب الموقع ، وإعراب (ولا سيما) ، الـــواو اعتراضية ، ولا نافيه للجنس ، و(سيّ) اسمها منصوب ، لأنه مضـــاف إلى (ما) الموصولة بعدها . فــ (ما) : اسم موصول بمعنى الذي مبنـــي على السكون في محل جر مضـــاف إليـــه . المجتـــهد : خـــبر مبتـــدأ محذوف ، أي لا سيّ الذي هو المجتهد ، والجملة من المبتدأ والخـــبر لا محل لها صلة الموصول.

وإذا أعربنا (ما) زائدة ، وسيّ مضاف ، والمجتهد مضاف إليـــه مجرور. فهذا هو وجه الجر .

هذان هما الإعرابان - الرفع والجـــر إذا كـــان بعـــد (لا ســـيما) معرفة. وإذا كان ما بعدها نكرة ففيه كما قلنا : الرفع والنصب والجـــر تقول : أكافيء الناجحات ولا سيما متفوقة ، إعراب الرفع والجر كمـــا سبق في المعرفة ، والنصب على أن النكرة منصوبة على التميـــيز لأن (سيّ) بمعنى: مثل ، وهي كلمة مبهمة مثل : غير تحتاج إلى تمييز ([1]). فتكون (ما) في الإعراب: كافة لـــ (سيّ) عن الإضافة ، وسيّ : اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب ؛ لأنه غير مضـــاف ولا شبيه بالمضـــاف ، (ومتفوقة) . تمييز .

([1]) مثل قوله تعالى : {ولو جئنا بمثله مددا } .

الاستثناء بـ (بَيدَ)

(بَـيْدَ) ([1]) مثل : غير، ولا تجيء إلا فى الاسـتثناء المنقطـع ، مضافة إلى (أنّ وصلتها) . قال عليه السلام ([2]) :" أنا أفصح العرب بَيْدَ أني من قريش " . وتقول : هو كثير المال بيدَ أنه بخيل . فهو بمعنـى غير . وقيل : بيد بمعنى علىٰ أو إلا أو من أجل ، ونص ابن سيده فـى المحكم على أن (بيد) بمعنى (غير) أعلى أي أقوى وأرجح .

ومن ذلك قوله عليه السلام : " نحن الآخـرون السـابقون يـوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا " ([3]) .

و(بيد) تعرب على أنها اسم بمعنى (غير) في الاستثناء ، مضافـة إلى (أن وصلتها) و (بيد) تلـزم النصـب ، فـلا تقـع مرفوعـة ولا مجرورة ، ولا تقع صفة بخلاف (غير) فإنها تقع صفـة ، ولا تقطـع (بيد) عن الإضافة .

([1]) شرح الكافية للرضى ٢٤٦/١ . والمغني لابن هشام ١٠٥/١ .

([2]) شواهد التوضيح ١٥٣ .

([3]) صحيح البخارى ٢١١/١ .

ضميرا الفصل والشأن

أولاً : ضمير الفصل :

سبب تسميته : ضمير الفصل من عبارات البصريين ([1]) ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه ، ويقال له عماد ، وهو من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأولَ وقواه بتحقيق الخبر بعده .

الغرض من دخول ضمير الفصل الكلام :

قال ابن يعيش ([2]) : " والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم ، وأن الذي بعده خبر ، وليس بنعت ؛ لأننا إذا قلنا زيد القائم توهم السامع أن القائم صفة ، فينتظر الخبر فجئ بالفصل فتقول : زيد هو القائم لتعيين كونه خبراً لا صفة " .

وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها ([3]) من النكرات

لماذا اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؟

قال ابن يعيش ([4]) لأن فيه ضربا من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا ، واسكن أنت وزوجك الجنة ،

([1]) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤ .

([2]) شرح المفصل ٣/١١٠ .

([3]) معنى ما قارب المعرفة : إشارة إلى باب أفعل . من كذا ، لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة ، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ، ويمتنع دخول الألف واللام عليه وذلك نحو كان زيد هو خيراً منك ، وقال تعالى :{ ولا تحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله منْ فضله هو خيرا لهم } .

([4]) شرح المفصل ٣/١١٠ .

ولذا وجب أن يكون المضمر هو الأول فى المعنى ؛ لأن التـــأكيد هـــو المؤكد فى المعنى ، ولهذا المعنى يسميه سيبويه ([1]) وصفا .

لماذا اشترط أن يكون ضمير الفصل بعد معرفة :

قالوا ([2]) لأن فيه ضربا من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة ، كما أن التأكيد كذلك . وجوز أهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أن أحداً هـــو خـــيراً منك ، ورده الرضى فقال ([3]) :" لا يثبت ذلك بمجرد القياس ، وينبغـــى أن يقتصر على السماع ، ولم يثبت ذلك إلا بيـــن معرفتيـــن ، أو بيـــن معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل " .

ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لا يكون ما بعــــده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة ، فلذلك وجـــب أن يكون بين معرفتين .

وقد عقد سيبويه فى كتابه بابا بعنوان " هذا ما يكـــون فيـــه هـــو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا " .

فقال ([4]) : واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التـــى كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك : ظننت زيدا هو خـــيرا منـــك .

([1]) قال سيبوية ٣٩٣/١ " فأما نفسه حين قلت رأيته إياه نفسه فوصف بمنزلة هو "وإيـــاه بدل ، وإنما ذكرتها توكيدا كقوله تعالى : { فسجد الملائكة كلهم أجمعون } .

([2]) شرح المفصل ١١١/٣ .

([3]) شرح الكافية ٥٢/٢ .

([4]) الكتاب ٣٩٤/١ وما بعدها ، وانظر المقتضب للمبرد ١٠٣/٣ .

وقال :" واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلا ، وفي الابتداء ولكـــن ما بعدها مرفوع ؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل " .

وقال : كما أنها لا تكون فى الفصل إلا وقبلها معرفة ، لو قلـت ، كان رجل هو منطلقا كان قبيحا .

وقد يقال : إذا كان الغرض بضمير الفصل إنما هو الفصل بيـــن النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لَبْس فيه نحو قوله تعالى : {وكُنا نحن الوارثين} ولا لبس في ذلك ؛ لأن المضمرات لا توصف .

فالجواب ([1]) أن هذا هو الأصل ألا يقع الفصل إلا بعـــد الاســم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضر مجـــراه وإن كانت المضمرات لا تعنت ، وذلك نحو " فلما توفيتنى كنت أنـــت الرقيب عليهم " ، ونحو قوله تعالى : ﴿ تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيـــبَ عَلَيْـــهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ، يجوز أن يكون المضمر فيه فصلا ، ويجوز أن يكون توكيدا ؛ لأنه بعد مضمر ، والمضمر يؤكد بـــالمضمر المرفوع .

ولذا كان الفصل لا يظهر له حكم فى باب إن وأخواتها ، وبـــاب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة ، فإذا قلت زيد هو القائم لم يعلـــم أن المضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ، ويظـــهر الفصـــل مـــع

([1]) انظر شرح المفصل ١١١/٣ .

الفعل لأن خبره منصوب نحو كان زيد هو القائم ، فعلم أن هو فصل يُنْصَب ما بعده .

لغة تميم :

ذكر الجرمي (١) أن لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ، ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد سمعتهم يقرؤن(٢) : " تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً " بالرفع ، وكذلك ذكر السيوطي(٣) هذه اللغة عن تميم ، وابن هشام (٤) أيضا .

وقال قيس بن ذريح (٥) :

تحنّ إلى ليلى وأنت تركتها ∴ وكنت عليها بالملا (٦) أنت أقدر .

فالشاهد أن الضمير (أنت) وقع مبتدأ ، وارتفع ما بعده على الخبرية ، وكان يجوز أن يكون فصلا ، وأقدر : خبرا ، لكن القوافي مرفوعة .

---

(١) البحر المحيط ٢٧/٨ .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٣) الهمع ٦٩/١ .

(٤) المغنى ١٣٢/٢ ، قال ابن هشام " يجوز في الضمير المنفصل من نحو" إنك أنت السميع العليم ، ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم ، والتوكيد .

(٥) انظر سيبويه ٣٩٥/١ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، وشرح المفصل ١١٢/٣ والبحر المحيط ٢٧/٨ .

(٦) الملا : ما اتسع من الأرض .

وقال ابن يعيش ([١]) : "ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات نحو ما ظننت أحدا هو خير منك ؛ فأحدا مفعول أول ، وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضوع المفعول الثاني ، وهو استعمال كثير من العرب ، حكاه سيبويه . وحكى عيسى بن عمر أن أناسا كثيرا من العرب يقولون : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون .

وعبارة سيبويه ([٢]) : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم المبتدأ ، وما بعده مبنى عليه ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبه كان يقول :" أظن زيدا هو خير منك " وناس كثير من العرب يقولون " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " ([٣]) .

الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل :

ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل فى مواضع ، ويمكن بالتحقيق ([٤]) أن تفرق بين الفصل والتأكيد بأنه إذا كان التأكيد ضميرا فلا يؤكد به إلا مضمر نحو قمت أنت ، ورأيتك أنت ومررت بك أنت .

وضمير الفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فإذا قلت كان زيد هو القائم لم يكن إلا فصلا ، لوقوعه بعد ظاهر ، ولو قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا وتأكيدا .

([١]) شرح المفصل ١١٢/٣ .

([٢]) الكتاب ٣٩٥/١ .

([٣]) الزخرف ٧٦ .

([٤]) انظر شرح المفصل ١٣/٣ أو الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢١/٢ .

الفرق بين الفصل والبدل :

أن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد ، فلو أبدلــــت مــن منصوب أتيت بضمير المنصوب فتقول : ظننتك إياك خيراً من زيــد ، وإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرق أيضاً بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخــل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، فتقول فى الفصل : كــان زيد لهو القائم .

ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل ؛ لأن اللام تفصل بيــن التــأكيد والمؤكد ، والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول فى البيان .

إعــراب ضمير الفصل :

زعم البصريون [١] أنه لا محل له مــن الإعــراب ، والأظــهر عندهم أنه اسم ملغي بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنمـــا) ، واحتــج البصريون بأنه لا موضع له ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بيـــن النعت والخبر ، كما تدخل الكاف للخطاب فى ذلك ، وتلك ، ولاحـــظ لها فى الإعراب ، وأوضح ابن مالك ذلك فقال [٢] : " لأن الغرض بــه من أول وهله يكون الخبر خبراً لا صفه ، فاشتد شبهه بالحرف ؛ إذا لــم يجئ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب ، وقــال بعض البصريين إنه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الإعراب .

---

(١) انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وشرح الرضى ٢٥١/٢ ، والأشــباه والنظــائر ٢٢٢/٢ والهمع ٦٨/١ والمغنى ١٠٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٩/١ تحقيق دكتور أحمد الرصد .

أما الكوفيون (1) فيجعلون له محلا ، ويقولون هو تأكيد لما قبله ، فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك أنت ، ومررت بك أنت ، واحتجوا بأن قالوا : إن حكمه حكم ما قبله ؛ لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس نحو جاء زيد نفسه .

ورد صاحب الإنصاف على الكوفيين قائلا : أما قولهم إنه توكيد لما قبله قلنا هذا باطل ؛ لأن المكني لا يكون توكيدا للمظهر في شئ من كلامهم.

وقال الكسائي : محل ضمير الفصل بحسب ما بعده ؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد .

ورد صاحب الإنصاف عليه أيضاً فقال : " هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله ، وقال الرضي لم نر اسما يتبع ما بعده في الإعراب .

ضمير الشأن :

حقيقته : قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به فيقدم ضميرا كضمير الغائب يسمى ضمير الشأن ، يكون الضمير كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ، ويوحد الضمير لأنه يريد الأمر والحديث والشأن : لأن كل جملة ذات شأن وأمر .

---

(1) شرح الكافية ٢٧/٢ .

وذلك نحو : هو زيد قائم ، فهو لم يتقدمه ظاهر ، إنما هو ضمير الشأن وفسره ما جاء بعده وهو الخبر ، وليس في الجملة عائد على المبتدأ ؛ لأنها هو في المعنى ، وقال المبرد (١) : " ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسرة له " ويسميه الكوفيون : ضمير المجهول ؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه .

ويأتي ضمير الشأن مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إن (٢) وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وتعمل فيه هذه العوامل نحو ظننته زيد قائم ، فالهاء ضمير الشأن والحديث وهي في موضع المفعول الأول ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسرة لذلك المضمر ، وتقول إنه زيد ذاهب ، ونحو قوله تعالى : { قل هو الله أحد } وقوله : " وأنه لما قام عبد الله يدعوه " .

جواز استتار ضمير الشأن :

قال ابن يعيش (٣) :" إذا كان مرفوعاً متصلا استكن في الفعل واستتر فيه " فلذلك قالوا : " ليس خلق الله مثله " ففي ليس ضمير منوى مستكن؛ لأن ليس وخلق فعلان، والفعل لا يعمل في فعل، قال المبرد(٤)

---

(١) المقتضب ١٠٠/٤ .

(٢) قال ابن مالك : ويحمل على ذلك قول الرسول ﷺ : " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون " والتقدير أنه ، انظر شرح الكافية الشافية ٣٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١١٦/٣ .

(٤) المقتضب ١١٠/٤ .

" كما لا يلي فعل فعلا ، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد ؛ لأن في كاد ضميرا حائلا بينها بين الفعل " .

وربما أنثوا ضمير الشأن على إرادة القصة نحو قولـــه تعـــالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ .

الفرق بين ضمير الشأن وضمير الفصل :

١- ضمير الشأن لا يكون إلا غائبا ، وضمير الفصل يكون للمتكلـــم نحو : وإنا لنحن الصافون ، والمخاطب نحو : كنت أنت الرقيـــب عليهم ، والغائب نحو : أولئك هم المفلحون .

٢- ضمير الشأن اسم باتفاق محله الرفع أو النصب ، لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه ، وشذ عن هذا الاتفاق ابن الطراوه (١) ، ورأى أن ضمير الشأن حرف يكف العامل عن العمل .

وضمير الفصل اختلف فيه البصريون والكوفيون كما ذكرنا .

٣- ضمير الشأن يلزم الأفراد فلا يثنى ولا يجمع ، وضمير الفصـــل يكون مفردا ومثنى نحو قول الرسول عليه الصلاة والســلام (٢) :

---

(١) الهمع ٦٧/١ .

(٢) حديث رواه البخاري في كتاب الجنائز وفى الحديث ثلاثة أوجه :

١-أن فى يكون ضمير الشأن .

٢-فيه ضمير المولود ، وقوله : أبواه هما اللذان جملة خبر كان .

٣-أبواه اسم كان ، وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى : هما اللذين ، فأبواه اســـم كان ، واللذين خبره ، وهما فصل ، انظر شرح الكافية ٢٧/٣ .

كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"، ويكون جمعا نحو : { وأولئك هم المفلحون } .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر :

ضمير الشأن يفارق الضمائر من عدة أوجه (١) :

١- ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بد له من غائب يعود عليه .

٢- ضمير الشأن لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر .

٣- لا يجوز تقديم خبره عليه ؛ لئلا يزول الإبهام المقصود ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

٤- لا يفسر إلا بجملة ، وغيره من الضمائر يفسر بالفرد .

٥- لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

٦- يعود على ما بعده لزوما بخلاف سائر الضمائر .

٧- ملازم للإفراد فلا يثنى ، ولا يجمع بخلاف غيره من الضمائر .

٨- لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

٩- لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب ؛ لأن المقصود به الإبهام والغائب هو المبهم ، والمتكلم المخاطب في نهاية الإيضاح.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢١٦/٢ وشرح الرضي ٢٨/٢ .

الــنداء :

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مَنَاب أدعو ملفوظ به أو مقـــدر . والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي ، والمجازى المقصـــود بـــه الإجابة نحو يا الله .

حروف النداء :

يا ، أيْ بالسكون ، أيا ، هيا ، الهمز للقريب نحو أزيـــد أقبـــل ، وأعم هذه الحروف (يا) فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين يا وحدها فـــي نداء اسم الله تعالى . ويجوز حذف حرف النداء نحـــو قولـــه تعـــالى : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ وقوله ﴿ سنفرغ لكم أيُّه الثقلان ﴾ ويمتنـــع حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى نحو : يا الله ،إلا إذا عوض فـــي آخره ميم مشددة نحو : اللهم .

إعراب المنادى وبناؤه :

قال ابن مالك :

وابن المعرف المنادى المفردا ∴ على الذى في رفعه قد عهدا

أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران : التعريف والإفـــراد (١) فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، ويشمل التعريـــف : النكـــرة المقصودة نحو : يا رجلُ إذا كنت تريد رجلاً معينا ، والمعروف مثـــل

---

(١) المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضـــاف كمـــا فـــي (لا) النافيـــة للجنس ، فيدخل فيها المثنى والمجموع .

يا زيدُ ففي الحالتين يبنى المنادى على يرفع لو كان معربا ، فيبنى على الضمة في : يا زيدُ ، ويبنى على الألف في يا زيدان ، ويبنى على الواو في يا زيدون .

قال ابن مالك :

والمفرد المنكور والمضافا ∴ وشبهه انصب عاد ما خلافا

أي يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال :

الأول : النكرة غير المقصودة كقول الواعظ : يا غافلا والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي ، لأن الواعظ والأعمى لم يقصدا أحداً بعينه .

والثاني : المضاف سواء أكانت الإضافة محضة نحو : ربنا اغفر لنا . أم غير محضة (١) نحو : يا صاحب البيت .

الثالث : الشبيه بالمضاف وهو اتصل به شيء من تمام معناه نحو :

يا رفيقا بالعباد ، يا طالعا جبلا ، فجبلا منصوب على المفعولية بـ(طالعا) ، وبالعباد متعلق برفيقا .

تنبيه :

انتصاب المنادى لفظاً أو محلا على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد : أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودل عليه حرف النداء .

---

(١) وهي الإضافة اللفظية نحو إضافة الوصف لمعموله ، مثل : يا حسن الوجه .

نداء ما فيه آل :

لا يجوز نداء (1) ما فيه آل ، فلا يقال : يا الغلام ؛ لأن النداء معرف ، وأل معرفة ، ولا يجمع بين أداتي تعريف ، إلا مع الله فيجوز إجماعا ؛ للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول يا الله والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال : اللهم بالتعويض ، أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهواء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم في آخر الاسم لا في أوله تبركا بالبدء باسم الله تعالى ، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه .

نداء أي :

إذا نوديت (أي) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : يأيها الإنسانُ ويا أيتها النفسُ ، ويلزم تابعها الرفع ، والمقصود بالنداء هنا هو ما بعد (أي) وأي وصلة إلى ندائه لاقترانه بأل. وكذلك : يا هذا الرجل (2) ويا هذه المرأة . واسم الإشارة واصلة لنداء ما فيه آل فيجب رفع ما بعد الإشارة مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة .

---

(1) يجوز نداء الجمل المحكية المبدوءة بأل نحو : يا المنطلق زيد فيمن سمى ذلك .

(2) اسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه (آل) نحو : مررت بهذا الرجل ، وجاز فيه البدل وعطف البيان .

المنادى المضاف لياء المتكلم :

الأكثر والأفصح فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى : ﴿ يا عبادِ فاتقون ﴾ ، والثاني هو ثبوتها ساكنة نحو " يا عباديْ لا خوف عليكم " والثالث هو ثبوتها مفتوحة نحو قوله تعالى : {يا عباديَ الذين أسرفوا على أنفسهم} والرابع هو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو : يا حسرتا .

قولهم يا أبت :

الأصل : يا أبي ، فهو منادى منصوب لأنه معرب ، وهو من أقسام المضاف . ويعرب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، وإنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب ؛ لأن الأب مظنة التفخيم ، والتاء تدل عليه كما في علاّمة وفهّامة ، ويمنع الجمع بين التاء والياء ،فلا تقول ياأبتي .ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يقال : جاءني آبت ولا رأيت أبت .

أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه :

إن كان المنادي مبنياً نحو : يا زيد، وجاء بعده تابع مثل النعت أو العطف أو التوكيد ، فإن التابع له أحكام .

الأول : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى ؛ لأن محل المنادى النصب ، وشرطه أن يكون التابع نعتا أو عطف بيان أو توكيدا ، وأن يكون التابع مضافا مجردا من آل. فالنعت نحو : يا زيد

صاحب عمرو ، وعطف البيان نحو : يا زيد أبا عبد الله ، والتوكيد نحو : يا زيدون كلكم . بنصب صاحب ، وأب ، وكل، وجوبا.

الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت (أيّ) في التذكير ، وأيّة في التأنيث، وكذلك نعت اسم الإشارة فيهما ،إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه ،نحو :يأيها الناس،"ويا أيتها النفس" فأي وأيه مبنيان على الضم ،لكون كل منهما منادى منفردا ،و(ها) للتبنيه ، مفتوحة ، والناس ، والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي ، وكذلك نحو : يا هذا الرجل ،ويا هذه المرأة ، واسم الإشارة وصله لنداء ما فيه آل . فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة .

الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه ، وهو نوعان :

الأول : النعت المضاف المقرون بآل. نحو : يا زيد الحسن الوجه ، بنصب الحسن ورفعه .

الثاني : ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد ،أو كان معطوفاً مقروناً بآل . فالنعت نحو : يا زيد الحسن ، برفع الحسن أو نصبه ، وعطف البيان نحو :يا غلامُ محمد ، برفع محمد ، أو نصبه ، والتأكيد نحو : يا زيدون أجمعون، أو أجمعين . والمعطوف المقرون بأل نحو : يا زيد والعباس . قال تعالى : ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ قرأه السبعة بنصب (الطير)

عطفا على محل الجبال ، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفا على رفع الجبال .

ما لا ينصرف :

الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بنى ، وإن شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ، ولما كان المراد بيان ما يمنع الصرف نبدأ بتعريف الصرف كما قال ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبّينا ∴ معنىً به يكون الاسم أمكنا

والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن[1] أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لا يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف وعلى هذا فالصرف هو التنوين .

اشتقاق لفظ المنصرف :

قيل هو من الصريف وهو الصوت ؛ لأن في آخره التنوين وهو الصوت . وقيل من الصرف وهو الفضل ، لأن له فضلا على غير المنصرف ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . أو من الصرف وهو الخالص أي خالص من شبه الفعل والحرف .

([1]) يسمى (متمكن أمكن) فقد اجتمع فيه الإعراب والتنوين وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقا ، ويدخله التنوين .

المقصود من شبه الاسم الفعل في منع الصرف :

اعلم أن الفعل له فرعيتان على الاسم : فرعية عليه من جهة اللفظ ، وفرعية عليه من جهة المعنى . فالفعل له فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ، والمصدر اسم ، وفرعية فى المعنى وهي احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما . فالفعل من هذه الجهة فرع على الاسم من وجهين . وإذا استطعنا أن نجعل الاسم فرعا عن الفعل منع من الصرف .

ويكون الاسم مشبها بالفعل حيث يحمل عليه في الحكم(١) إذا كانت فيه الفرعيتان على الفعل كما كان الفعل فيه فرعيتان على الاسم ، فمثلاً نحو : أحمد ، لم يصرف لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ، ومرجِعِ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبه الاسم بالفعل ثَقل ثِقل الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحاً .

العلل التسع المانعة للاسم من الصرف :

يمنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل بوجود علتين من علل تسع ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين .

والعلل التسع المعتبرة في منع الصرف من الاسم هي : العلمية والوصفية وهما علتان معنويتان ، والباقي علل لفظية وهي : التأنيث

---

(١) وهو منع التنوين ؛ لأن الفعل لا ينوّن .

والعجمة والعدل ، ووزن الفعل وزيادة الألف النون ، والتركيب ، والجمع وقد جمعها بعض العلماء في هذا النظم :

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ∴ وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ∴ ووزن فعل وهذا القول تقريب

وجمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال :

اجمع وزن عادلا أُنِّث بمعرفة ∴ رَكِّب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والاسم المنوع من الصرف نوعان :

أولهما : ما يمنع من الصرف لعلة واحدة .

الثاني : ما يمنع لعلتين ، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين : ما يمنع مع الوصفية وما يمنع مع العملية ، وإليك البيان :

أولاً : الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين وهو نوعان :

١-ما فيه ألف التأنيث مطلقاً([1]) ،أي سواء أكانت مقصورة أم ممدودة قال ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقا منع ∴ صرف الذي حواه كيفما وقع

فمثال المقصورة : نجوى ، رضوى ، ليلى .

ومثال الممدودة : أسماء ، زكرياء .

وألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف سواء أكانت في علم كما

([1]) لأن وجود ألف التأنيث فى الكلمة علة ولزومها بمنزلة علة ثانية .

تقدم أم كانت في نكرة ، نحو : حبلى ، جرداء ، ذكرى ، صحراء[٢] ، جرحى ، أصدقاء .

وإنما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف ؛ لأن الألف للتأنيث ، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة ؛ لأنها يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن بنية المذكر ، نحو سكران وسكرى ، فبنية المؤنث غير بنية المذكر ،وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته ،دلالة على التأنيث ، نحو : قائم وقائمة . فالمختوم بألف التأنيث فيه فرعية في اللفظ ، وهي لزوم ألف التأنيث ، وفيه فرعيه فى المعنى ، وهي دلالته على التأنيث . فلما اجتمع فيه الفرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف ؛ ولذلك صرف نحو : قائمة ؛ لأن التاء فيه زيادة عارضة ، وهي في تقدير الانفصال .

ثانياً : صيغة منتهى الجموع ، وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: معاهد ، قناديل ، دواب ، وأصلها دوابب . فهذا النوع لا ينصرف نكرة ولا معرفة ، قال الله تعالى : {فاذكروا اسم الله عليها صواف} . وقال: {يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل} .

وهذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغة الآحاد العربية ، وفرعيته في المعني بالدلالة على الجمع فاستحق منع الصرف . والذي

---

(٢) وأصلها عند سيبويه : صحرى بالقصر بوزن سكرى ، فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفاً أخرى ، والجمع بينهما محال ، فقلبت الثانية همزة .

جعل هذا يقوم مقام علتين أنه جمع ، ولا نظير له فى الآحاد ، فكأنه جمع مرتين نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ولا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان على هذا الوزن .

وصيغة منتهى الجموع تكون على وزن : مفاعل أو مفاعيل ،إن كانت مبدوءة بالميم فإن لم تكن مبدوءة بالميم كانت شبيهة بمفاعل أو مفاعيل في عدد الحروف والحركات .

أما إذا تحرك الثاني بعد ألف التكسير مثل : صيارفة كان الاسم مصروفا ، وخرج عن صيغة منتهى الجموع . قال ابن مالك :

وكن لجمع مشبها مفاعلا ∴ أو المفاعيل بمنع كافلا .

حكم المنقوص من صيغة منتهى الجموع :

إذا كانت صيغة منتهى الجموع اسما منقوصا ، أي معتل الآخر بالياء ، نحو: جوار وغواش ، والأصل : جواري وغواشي ، جمع جارية وغاشية . فحكمهما حكم المنقوص ([1])، ففي حالة الرفع والجر تحذف الياء ، ويؤتى بالتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة . وفي حالة النصب تثبت الياء وتظهر الفتحة عليها دون تنوين فتقول : جاء جوار ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جوارىَ وغواشىَ ، قال تعالى : ﴿ ومن

([1]) مثل : قاضٍ ونحوها :تقول: هذا قاض ومررت بقاض ورأيت قاضياً والفرق بين قاضٍ وغواشٍ أن التنوين في قاضٍ ليس عوضاً، فهو موجود قبل حذف الياء في قاضيٌ، وحذف الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين . أما (غواشٍ) فالتنوين فيها عوض من الياء المحذوفة

فوقهم غواشٍ ﴾ والإعراب : غواشٍ : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة .وقال تعالى :﴿ والفجر وليالٍ عشر ﴾ والأصل : ليالي ، فلما وقعت مجرورة عطفاً على الفجر ، حذفت الياء، وعوض عنها بالتنوين . أما قوله تعالى :{سيروا فيها ليالي وأياما آمنين} فوقعت (ليالي) منصوبة ، فلم تحذف الياء ، وظهرت الفتحة عليها دون التنوين . قال ابن مالك :

وذا اعتلال منه كالجواري ∴ رفعا وجرا أجره كسارى

حكم (سراويل) :

اختلف العلماء في لفظ (سراويل) هل مفرد أعجمي ، أو جمع عربي له مفرد ، وهل يصرف أو يمنع من الصرف .

ذهب المبرد والأخفش إلى أن (سراويل) جمع حقيقة وله مفرد مستعمل ، وهو إما سروالة ، وإما سروال . وكلاهما مسموع عن العرب ، وقيل أن لفظ سروالة لغة في (سراويل) وليس مفرداً . وقيل إن (سراويل) اسم مفرد أعجمي جاء على وزن الجمع العربي (مفاعيل) فشبهوه به ، ومنعوه من الصرف .

وإن سمى شخص بهذا الجمع[1] الذى هو على وزن مفاعل أو مفاعيل أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل (شراحيل) منع من الصرف . فإذا سميت رجلا بلفظ فضائل ، أو مكارم فإنه يمنع من الصرف .

---

[1] انظر أوضح المسالك ٣٥٦/٣ والتصريح ٢١٢/٢ .

ثانياً : الممنوع من الصرف لعلتين :

١- الممنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية في ثلاث حـــالات : الوصفيـــة وزيادة الألف والنون ، والوصفية وزن الفعل ، والوصفية والعدل .

الوصفية وزيادة الألف والنون :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، بشـــرط ألا يكون مؤنثه بالتاء ، وذلك مثل : غضبان وسكران وعطشان. ففـــي هذه الكلمات الوصفية وزيادة الألف والنون ،وهى لا تؤنث بالتاء ، لأنك تقول فى التأنيث : امرأة غضبى وسكرى وعطشى ، دون تـــاء . فـــإن كان المؤنث بالتاء لا يمنع من الصرف . مثل ندمان وندمانـــه ، وهـــذا رجل سيفان (أي طويل) فإنك تؤنثه بالتاء فتقول : هذه امرأة سيفانة .

وإنما منعت الصفة المزيدة بالألف والنـــون مـــن الصـــرف ؛لأن الألف والنون في آخرها تشبه ألفى التأنيث في نحو صحراء وحمـــراء ، فمنعت الصرف مثلها . ووجه المشابهة بين الألـــف والنـــون ، وألفـــى التأنيث أنهما زيدتا معاً ، وأن الأول من الزائدين في كل منهما ألـــف . وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث ، وأنه لا يجوز إلحـــاق تاء التأنيث بكل منهما ، فلا يقال : غضبانه ، كما لا يقال حمراءة .

قال ابن مالك :

وزائدا فعلان في وصف سلم ∴ من أن يرى بتاء تأنيث ختم

الوصفية ووزن الفعل :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، أي ما كان على وزن أفعل ([١]) بشرطين :

الأول : ألا يكون مؤنثه بالتاء .

الثاني : أن تكون الوصفية أصلية غير عارضة ، ويشمل ذلك : كل ما كان على وزن أفعل ،ومؤنثه فعلاء مثل : أخضر وخضراء ، وأحمر وحمراء .كما يشمل ما كان مؤنثه (فُعْلى) مثل : أعظم وعظمى ، وأفضل وفُضلى .ويشمل كذلك ما لا مؤنث له نحو : أصلع .

فإن فقدت الصفة أحد الشرطين المتقدمين لم يمنع من الصرف ، وذلك بأن كان المؤنث بالتاء مثل : أرمل ، أى فقير ، فإن مؤنثه بالتاء ؛ لأنك تقول في تأنيثه : أرملة .

الوصفية العارضة :

قلنا إن من شرط الصفة التي تمنع من الصرف على وزن (أفعل) أن تكون وصفيتها أصلية ، فإن كانت الوصفية فيها عارضة بأن وضع الاسم في أول أمره اسما ثم عرضت عليه الوصفية ، فإنها تكون مصروفه أي منونة ولا يلتفت إلى عروض الوصفية .مثال ذلك : أربع في نحو . مررت بفتياتٍ أربعٍ، فهو مصروف وإن استعمل وصفا

([١]) منع من الصرف ما كان وصفاً أصلياً على وزن (أفعل) ؛ لأن فيه فرعية المعنى بكونه صفة ، وفرعية اللفظ بكونه على وزن الفعل به أولى ، وهو أفعل .

للفتيات لأن أصله أن يكون اسما للعدد .وهناك سبب آخر لصرفه وهو أن يقبل التاء فتقول : أربعة . وكذلك لا يلتفت إلى الاسمية العارضة . فإن كان اللفظ فى الأصل صفة على وزن (أفعل) ثم عرضت عليه الاسمية الطارئة فإنه يمنع من الصرف نظرا إلى أصله دون النظر إلى الطارئ عليه . ومثال ذلك قولهم (أسود) اسم للثعبان . فإنها فى الأصل صفة لكل شئ فيه سواد . ثم طرأت عليه الأسميه فيمنع من الصرف للوصفية الأصلية ، ولا يلتفت إلى عروض الاسمية .

وأما (أفعى) اسم للحية فهى مصروفة ، لأنها مجردة عن الوصفية.

الوصفية والعدل :

العدل هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر ، ويمنع الاسم من الصرف للوصفية والعدل في موضوعين :

الأول : ما كان على وزن فُعَال أو مَفْعل من العدد ، نحو : أحاد مثنى ، وثلاث . قال تعالى :﴿ أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة .

والعدل في العدد إلى فُعال ومفْعل قد سمع باتفاق من واحد إلى أربعة وقيل سمع أيضاً من خمسة إلى عشرة فيقال : خماس ومخمس إلى عشار ومعشر، ومعنى العدل في هذه الألفاظ أنك إذا قلت . جاء القوم مثنى فمعناه أنهم كانوا وقت المجيء اثنين اثنين ، فأصل كلمة

مثنى : اثنين اثنين فعدلنا عن هذا العدد المكرر بكلمة واحدة وهي : مثنى . وكذلك ثُناء أحاد وهكذا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ وقعت الأعداد في الآية حالا من النساء .ومنه قوله عليه السلام " صلاة الليل مثنى مثنى " وقعت الأعداد خبرا .

الثانى : مما يمنع من الصرف للوصفية والعدل هو لفظ (أُخَر) بضم الهمزة وفتح الخاء . كقوله تعالى :{فعدة من أيام أخر} وأُخَر: جمع أخرى ([1]) ، وأُخْرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى : مغاير . وبيان العدل في لفظ (أُخَر) كما قال أكثر النحويين أصله (الأُخر) بالألف واللام ، لأنه اسم تفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع إلا مقرونا بأل . فلما عدل إلى لفظ : (أُخَر) منع من الصرف .

وهناك قول آخر في عدل (أُخَر) وهو أن (آخر) اسم تفضيل بوزن (أفعل) وحقه إذا كان مجردا من أل بالإضافة أن يكون مفردا مذكرا ويؤتى بعده بكلمة (من) تقول : زيد أفضل من عمرو ، هند أفضل من أختها ، والهندان أفضل من سعاد وهكذا . وكان القياس أن

([1]) هناك أُخْرى بمعنى آخره كالتي في قوله تعالى :{وقالت أولاهم لأخراهم }لا تدخل معنا فى هذا الباب ، لأن مذكرها (آخِر) بكسر الخاء مقابل أول .كقولك : يجمع الله الأولين والآخرين ،وتكون آخر بهذا المعنى متأخرات عن غيرهن ، فلا تمنع من الصرف . إما إذا قلت : مررت بنساء أُخر ، أى : مغايرات لما تعرفهن فهي التى تمنع من الصرف .

يقال : مررت بنسوة آخر (١) ، لكنهم قالوا : أُخر فعدلوا عن آخر إلـــى أُخَر . ولذلك منع (أُخَر) من الصرف للعدل .

وإنما خصّ النحويون أُخَر. دون غيرها بمنع الصرف ، لأن فـــى أُخرى ألف التأنيث المقصورة فهى ممنوعة من الصرف لألف التـــأنيث وهى أوضح فى المنع من العدل ، وأما آخـــرون وآخـــران فمعربـــان بالحروف فلا يدخلان في هذا الباب ؛ لأن إعرابه بالحركات ، وأما آخر بالمد وفتح الخاء فلا عدل فيه وإنما العدل فى فروعه المؤنث والمثنـــى والجمع .

الممنوع من الصرف للعلمية :

يمنع من الاسم من الصرف للعملية وإحدى هذه العلل الست هي:

١- العلمية التأنيث .   ٢- العلمية ووزن الفعل .

٣- العلمية والعجمة .   ٤- العلمية والعدل .

٥- العلمية والتركيب .   ٦- العلمية وزيادة الألف والنون.

١- العلمية والتأنيث :

يمنع العلم المؤنث من الصرف تارة على سبيل الوجوب ، وتـــارة على وجه الجواز :

---

(١) ويقال أيضاً : مررت بإمرأة آخر ،وبرجلين آخر ، وبرجال آخر ، لكنهم قالوا امـــرأة أخرى ، ورجلان آخران ، ورجال آخرون .

أ- يمنع وجوباً فى الحالات الآتية :

أولاً : أن يكون مختوماً بتاء التأنيث مطلقاً ، سواء أكان علما لذكر أو مؤنث نحو : عائشة وحمزة وطلحة .

ثانياً : غير مختوم بالتاء بشرط أن يكون رباعياً حتى يقوم الحرف الرابع مقام تاء التأنيث نحو : سعاد وزينب .

ثالثاً : غير مختوم بالتاء بشرط أن يكون ثلاثياً متحرك الوسط حتى تقوم حركة وسطه مقام تاء التأنيث ، نحو سقر ولظى .

رابعاً : العلم المنقول من المذكر للمؤنث ، نحو : زيد إذا نقل إلى اسم امرأة.

ب- يمنع العلم المؤنث جوازاً في الحالة الآتية :

إن كان العلم المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط ، ليس أعجمياً ولا منقولا من المذكر إلى المؤنث مثل : دعد ، وهند . فمن نوّنه نظر إلى خفة اللفظ ، ومن منع من الصرف نظر إلى وجود العلتين المانعتين ، وهى : العلمية والتأنيث والمنع من الصرف أولى عند الجمهور .

٢- العلمية والعجمة :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة بشرطين :

أن يكون علما في اللغة الأعجمية ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، مثل : إسحاق ، إبراهيم ، إسماعيل ، يعقوب ، يوسف .

فإن كان الاسم ليس علما فى لغة العجم لم يمنع من الصرف . مثل لجام وديباج إذا سمي بهما أحد ، فإنها تلحق بالأمثلة العربية ،

لحدوث علميتها . وكذلك إن كان العلم الأعجمي ثلاثياً صرف أيضاً ، نحو : نوح ([1]) وهود ولوط . وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يشترط أن يكون الأعجمى علما في لغته ويظهر الخلاف فى نحو : قالون ، فهو مصروف على الرأى الأول لأنهم لم يستعملوه علماً فهو صفة بمعنى جيد فى لغته ، ويمنع صرفه على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به .

المـراد بالأعجمي :

يراد بالأعجمي ما نقل من لغة غير عربية بأي لغة ، ولا يختص ذلك بلغة الفرس ، ويعرف الاسم الأعجمي بوجوه .

أحدها : إشارة أئمة العربية إلى ذلك في معاجمهم .

ثانيهما : خروج الاسم عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبراهيم وإسماعيل

ثالثهما : أن يجتمع في الاسم من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب ، كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل ، نحو : قج ،وجق. ومعنى قج بقاف مفتوحة لغة تركية أى : اهرب ، وبكسر القاف بمعنى : الرجل وجق بكسر الجيم بمعنى : اخرج وهي تركية ([2]) .

([1]) أسماء الأنبياء عليهم السلام أعجمية ممنوع من الصرف إلا : محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط ، كذلك أسماء الملائكة أعجمية إلا : مالك ومنكر ونكير .

([2]) انظر المعرب للجو اليقي ص١١ ، ٢٦١ .

٣- العلمية والتركيب ([1]) :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي نحو : معديكرب ، وبعلبك وحضرموت . والمراد بالتركيب المزجى ([2]) أن يجعل الاسمان واحداً من غير إضافة أو إسناد ، ويفتح آخر الصدر نحو بعلبك كما فتح ما قبل تاء التأنيث في فاطمة . إلا إذا كان آخر الصدر معتلا فإنه يسكن نحو : معد يكرب . وحينئذ يكون الأعراب فيه على آخر الجزء الثاني فيقال :

حضرموتُ بلدة جوها حار ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضرموت . فالحركة على التاء دون تنوين .

ويجوز في المركب المزجي وجه آخر في الإعراب غير الوجه السابق .وهو أن يجعل الإعراب على آخر الجزء الأول من المركب ، ويكون الثاني مضافاً إليه . فتقول : هذه حضرُموتٍ، ورأيت حضرموت ، ومررت بحضرموتٍ وذلك مثل : عبد الله في المركب الإضافى . يكون الإعراب على الجزء الأول بحسب العوامل ، والثانى مضاف إليه .

٤- العلمية وزيادة الألف والنون :

مما يمنع الاسم من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون ، مثل :

([1]) هناك أنواع أخرى للمركب وهي : الإضافي نحو عبد الله ، والإسنادي نحو: جاد الحق والعددى نحو خمسة عشر وهو مبنى على فتح الجزءين .

([2]) المركب المزجى المختوم بـ(وية) نحو سيبويه ،ونفطويه ، مبني على الكسر .

عثمان وحمدان وعمران وغطفان ([١]) وإصبهان ([٢]) . تقـــول : جـاء عمرانُ ، ورأيت عمرانَ ، ومررتَ بعمـــرانَ دون تنويـن ، للعلميـة وزيادة الألف والنون .

وعلامة زيادة الألف والنون أن يكون قبلهما أكثر مـــن حرفيـن أكثر من حرفين أصولا . فكلمة (شيطان) إن كان مأخوذا من (شـــاط) بمعنى : احترق كان ممنوعا من الصرف لزيادة الألف والنـــون ، وإن كان مأخوذا من (شطن) أي البعد عن الحق كان منصرفا ؛ لأن النـــون أصلية.

٥- العلمية ووزن الفعل :

مما يمنع من الصرف العلم الموازن للفعل الماضى أو المضـــارع أو الأمر ، والوزن المعتبر في منع الصرف ثلاثة أنواع :

الأول : الوزن المختص بالفعل ، نحو : خضَّم علما على مكان . وشمَّر علما على فرس ، ودُئِل علما علـــى قبيلـة ، ونحـــو : انطلـق واستخرج وتقاتل أعلاما .

الثانى : الوزن الغالب في الفعل لكثرته فى نحو : إثمد([٣]) ، وأُبلـــم([٤]) وإِصبَع . فتلك الأوزان تكثر في فعل الأمر من الثلاثـــي نحـو :

([١]) غطفان : بفتح الغين والطاء اسم قبيلة من العرب .

([٢]) إصبهان بكسر الهمزة وفتح الباء علم على بلد .

([٣]) إثمد : شجر الكحل .

([٤]) أبلم : سعف النخيل .

اضرب واكتب واسمع ونقل تلك الأوزان في الاسم ووجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم ، فلو سميت بواحد منها منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثالث : الوزن الغالب في الفعل ؛ لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم . مثل : أحمد ويزيد ويشكر . فهذا الوزن غالب فى الفعل ، لأن كلا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل ولا يدل على معنى في الاسم ؛ لأنهما يدلان على التكلم والغيبة في الأفعال . فهذه الأعلام تمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

وإن كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالبا فيه ، بل كان مشتركاً بينهما لم يمنع من الصرف ، كما لو سميت رجلا بلفظ : (قعد) فإن وزنه (فعل) وهذا الوزن يوجد في الفعل نحو ضرب ، ويوجد في الاسم نحو : شجر .

قال ابن مالك في ألفيته عن العلمية ووزن الفعل :

كذاك ذو وزن يخص الفعلا ∴ أو غالب كأحمد ويعلى .

٦- العلمية والعدل :

يمنع الاسم الصرف للعلمية والعدل في المواضع الآتية :

النوع الأول : العلم المفرد المذكر على وزن (فُعَل) نحو : عمر، وزفر، ومضر، وزُحَل ، وهُبَل ، وقُزح . فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل ، إذ أصلها : عامر وزافر وماضر وزاحل وهكذا،

فعدل عن وزن : فاعل إلى وزن : فُعَل . وإنما قلنا بالعدل فيها لعدم وجود علة أخرى مع العلمية وأيضاً يكثر العدل في لفظ (فُعَل) كما قلنا في (أُخر).

النوع الثانى : ما يمنع من الصرف للعلمية والعدل هو لفظ (سحر) وهو الثلث الأخير من الليل ، وذلك بشروط ثلاثة .

أحدها : أن يراد به سحر يوم بعينه .

ثانيها وثالثها : أن يستعمل ظرفاً مجرداً من الألف واللام والإضافة .

نحو : جئت : جئت يوم الجمعة سحرَ . فكلمة (سحر) هنا ليوم معين ، وهي ظرف ،أي حدث فيها المجيء ، وليس بها ألف ولام أو إضافة فتمنع من الصرف ، وهي ملازمة للنصب على الظرفية . وبيان العدل فيها أنه لما أريد بها معينا كان حقها أن تكون معرفة بالألف واللام فيقال (السحر) ولكنهم عدلوا عن ذلك إلى (سحر) دون أل . فإن فقد من ذلك شرط صرفت سحر ، فإن كان (سحر) غير معين نُوِّن ، نحو قوله تعالى :{نجيناهم بسحرٍ} أي سحر من الأسحار غير معين .

وكذلك إن كان غير ظرف أي استعمل اسما للوقت دون حدث يقع فيه فإنه يعرف بأل . تقول : السحر أكثر الأوقات بركة لعبادة الله .

ونحو : سافر اليوم من السحر إلى الظهر ، وكذلك إن أضيف (سحر) نحو: صليت سحر الليلة .

النوع الثالث : من المعدول (أمس) ، لفظ (أمس) إذا لم يضف ولم يكن مقترنا بـ(أل) ، ولم يصغر ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يقع ظرفاً ، وكان مرادا به اليوم الذي قبل يومك فإن للعرب فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب بني تميم فإنهم يمنعونه من الصرف مطلقاً أى فى حالة الرفع والنصب والجر . تقول : مضى أمس بالرفع دون تنوين واعتكفت أمس بالفتحة وما رأيت زيداً منذ أمس بالفتح وهو مضاف إليه مجرور بالفتحة ممنوع من الصرف ، وهو علم على اليوم الذي قبل يومك ، معدول عن الأمس المعرف بأل .

الثاني : مذهب جماعة آخرين من بني تميم ، وهو إعراب (أمس) غير منصرف في حالة الرفع فقط ، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ، تقول : مضى أمسُ بما فيه ، بالرفع دون تنوين، واعتكفت أمِس ، وعجبت من أمِس بالبناء على الكسر فيهما .

الثالث : مذهب أهل الحجاز وهو بناء (أمس) على الكسر دائماً في أحوال الإعراب الثلاثة . فيقولون : مضى أمسِ ، وانطلقت أمسِ وعجبت من أمسِ

وهذا كله إذا لم يكن أمس مقرونا بأل نحو : الأمس ، أو مضافا نحو : أمسهم ، أو منكراً ، أو مجموعاً نحو أموس ، فإن وقعه (أمس)

وفيه صفة من هذه الصفات فإن العـــرب جميعـاً يعربونـه إعـراب المنصرف .

الرابع : من المعدول : لفظ (فُعَل) في التوكيد ، مثـل : جُمَـع ، فـإن مفردها : جمعاء ، والأصل جمعها جمعاوات ، مثل : صحـــراء وصحراوات ولكنهم عدلوا عن جمعاوات إلى جمـــع . تقـول : مررت بالطالبات كلهن جُمَع ، فلا ينصرف للعمليـــة والعـدل ، والعلمية فيه جاءت من أنه مضاف فـــي المعنـــى إلـــى ضمــير المؤكد.

الخامس : فَعَالِ علما لمؤنث مثل : حذامِ في لغة تميم ، فإنهم يمنعونـــه من الصرف للعلمية والعدل عن فاعله ، أي : حاذمـــة . وقيـل للعلمية والتأنيث المعنوى نحو : زينب تقول : هذه حذامُ ورأيـــت حذامَ ومررت بحذامَ وأهل الحجاز يبنون ما جاء من ذلـك علـى الكسر فى الحالات الثلاث .

تنبـيــه :

قد يعرض الصرف لغير المنصرف لإرادة التناسب كقراءة نـافع والكسائي " سلاسلاً " في قوله تعالى : ﴿ إنا أعتدنا للكـافرين سلاسـل وأغلالا وسعيرا ﴾ ([1]) ونحن قراءة الأعمـش : " ولا يغوثـاً ويعوقـاً ونسرا"([2]) .

([1]) آية ٤ من سورة الإنسان .

([2]) آية ٢٣ من سورة نوح .

فقرأ نافع والكسائي بتنوين (سلاسل) والباقون بغير تنوين ، وقـرأ الأعمش : ([1]) بتنوين (يغوث ويعوق) ، ولعله صرفهما لقصد التناسـب مع كلمات منونات وهي ([2]) : ودا ، وسواعا ، ونسرا .

([1]) التيسير ٢١٧ . ابن الجزري ٣٩٤/٢

([2]) الكشاف ١٦٤/٤ ، الإتحاف ٤٢٠ .

دراسة نصية

من كتب التراث

من كتاب

شرح الأشمونى على

ألفية ابن مالك

أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى، والثانى وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

﴿ فصل لو ﴾

اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام : الأول أن تكون للعرض ، نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ، ذكره فى التسهيل . الثانى أن تكون للتقليل ، نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمى وغيره . الثالث أن تكون للتمنى ، نحو لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه « لو أن لنا كرة » ولهذا نصب فنكون فى جوابها. واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى : هى قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم: هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

٨٦٣ فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ * فَيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أىُّ زِيرِ
يوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً * وَكَيْفَ لِقاهُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

﴿ فصل لو ﴾

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة حتى لا تنسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة إلى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالإحراق أى الشى كما هو عادة العرب لأن النىء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى الحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدمامينى وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها فى المثال للتمنى إذا كان المخاطب مأيوس الاتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة .اه ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى * ولبس عباءة وتقر عينى * فهو بأن مضمرة جوازا وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فى لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى يظهر فى لو التى للعرض ولو التى للتحضيض وانظر لو التى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمى هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) أى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما ذكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثار

---

(٨٦٣) قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مجىء جواب لو باللام وهو قوله لقر عينا . بعد مجيئه بالفاء وهو قوله فيخبر، وكليب أخوه، وفيخبر بالنصب جواب لو بتقدير ان . والباء فى بالذنائب بمعنى فى وهو ثلاثة هضبات بنجد فيها قبر كليب بفتح الدال المعجمة بعدها نون وفى آخره باء موحدة . وقوله أى زير خبر مبتدا محذوف وهو أنا، والزير بكسر الزاى المعجمة من يكثر زيارة النساء، وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو ، وموضعه النصب على الحال من أنا المحذوف . وكيف للتعجب مرفوع المحل على انه خبر لقوله لقاء من ، أى هو لقاء من تحت القبور.

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول الزمخشري : وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني ، فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني ـ فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها ـ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء . وقال في شرحه : أشرت الى نحو قول الشاعر :

٨٦٤ سَرَيْنَا إليهمْ في جُموعٍ كأنَّها * جبالُ شَرُورَى لو تُعانُ فَتَنْهَدا

قال فلك في تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي هو المختار . ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر ، لأن لو والفعل في تأويل مصدر . هذا كلامه . ونص على أن لو في قوله تعالى « لَوْ أَنَّ لنا كَرَّةً » مصدرية . واعتذر عن الجمع

أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب أي في الموضع المسمى بالذنائب بفتح الدال المعجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في بالذنائب ظرفية كذا قال الدماميني والشمني والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أي زير والزير في الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أي بوقعة يوم الشعثمين قال العيني وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو اهـ والذي قاله الدماميني والشمني معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أي لو حصل نبش فاخبار كما قالوه في نحو ان تأتني فتكرمني آتك بنصب تكرم (قوله في معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمني بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مساوية الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء لو مصدرية اهـ (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية (قوله وتغني عن التمني) أي عن فعله (قوله شرورى) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضوع وقوله فتنهدا من نهد الى العدو أي نهض (قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف والا فالفاء الواقعة في الجواب تعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا إعانتها فنهودها أي نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه

---

(٨٦٤) ذكر مستوفى في شواهد اعراب الفعل . والشاهد في فتنهدا حيث نصب بتقدير أن

بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن ، والآخر أن تكون من باب التوكيد . الثانية أن تكون مصدرية بمنزلة ان إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود ، نحو «ودّوا لو تُدْهِنُ فيدهنون» «يَوَدُّ أحدهُمْ لو يُعمّر» . ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة :

٨٦٥ ما كانَ ضرَّكَ لو مَنَنْتَ ورُبَّما * منَّ الفتى وهْوَ المَغيظُ المُحنَقُ

وقول الأعشى :

وَرُبَّما فاتَ قوماً جُلُّ أمْرِهِمُ * من التأنّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية . وممن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن . ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم « وَدُّوا لو تُدْهن فيدهنوا » بحذف النون ،

التقوية أن لو في الآية للتمني على ماذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرّة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله بعد ود أو يود) لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اهـ تصريح وقال العيني ان البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اهـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اهـ قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ قال الشنواني ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اهـ وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التأني) من تعليلية لفات (قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو يود أحدهم لو يعمر أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان

---

(٨٦٥) قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة من الكامل ترثي بها أخاها النضر بن الحارث، كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر. ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال: لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته. وما استفهامية -أي أي شيء- مبتداء، وكان ضرك خبره . والشاهد في لو مننت، فان لو ههنا مصدرية، وشرطها أن ترادف أن بمعنى أن تصلح في موضعها أن المصدرية ، ولكن أكثر وقوعها بعدودّ ، والذي وقع في البيت قليل. والتقدير ما كان ضرك المن عليه. والواو في وهو للحال. والمغيظ -بفتح الميم- من غاظه اذا أغضبه. والمحنق -بضم الميم وفتح النون- الذي يكمن في قلبه الغيظ . فان قلت أين جواب لو ؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه. والكاف والتاء خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم

نعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن فى نحو « وما عملت من سوء تودّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا » وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف فى « لو أنّ لنا كرّة » على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثانى وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فجاجا سبلا » ففيه نظر، لأن توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ كقراءة زيد بن على « والذين مَن قبلهم » بفتح الميم . الخامس أن تكون شرطية وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين : امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى إن وهى للتعليق فى المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله (لَوْ حرْفُ شَرْطٍ فى مُضِى) يعنى أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب

والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف . مغنى (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى والذى يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمنى فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو : ٭ لولا توقع معترّ فأرضيه ٭ حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدمامينى يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل فى النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما فى المغنى والشمنى لكن لا يعبر فى القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلا فى اللفظ لكون الغالب وقوعها فى ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أى لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجىء صلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل ان مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفى لا بدله من صلة تذكر لفظا ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما فى نحو أتاك أتاك اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن (قوله التعليق فى الماضى) أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى الماضى ففى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو فى الحال وقد يشكل كونه فى الحال مع كون المعلق والمعلق عليه فى الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اهـ سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا فى النفس بالشرط فالربط النفسانى ماض والتعليق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر (قوله فى مضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أى من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله إذ لو قدر حصوله) قال البعض الأولى بل الصواب إذ لو حصل اهـ أى لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق فى المضى بل

كذلك . ولم تكن للتعليق فى المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو « ولو شئنا لرفعناه بها » ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه . فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس كذلك ، ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو ؟ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لايتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثانى

للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن التعليق الخ أى لأن الثابت الحاصل لايعلق (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الأكثر كونه ممتنعا) أى لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وهم كما فى التصريح قال وإنما الوارد أى عنه صلى الله عليه وسلم ماروواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لايخاف الله ماعصاه فلادلالة للو فى هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لا انتفاء عصيان صهيب أسبابا الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلايلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولابد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو فى مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أوفقد وقال فى التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرامى فى حاشيته على المطول فى لو أربع استعمالات : أحدها لاتقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل . ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الأول نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا . ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الأول لامتناع الثانى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا . رابعها أنها لبيان استمرار شىء بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التمثيل للثانى والثالث (قوله فاسد) أى إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدمامينى هى عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان فى عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت فى عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيق اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع فى الماضى لمايليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها فى الماضى نبه عليه فى المغنى (قوله وكونه مستلزما)

غير واقمين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهى انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره . وأشار الى القسم الثانى بقوله (وَيَقِلُّ * إيلاؤُه مُستقبَلاً لَكِن قُبِلْ) أى يقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى ، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى ان كما تقدم ، الا أنها لا تجزم . من ذلك قوله :

٨٦٦ وَلَوْ تَلتقِي أَصداؤُنا بعْدَ موتِنا * ومِن دُونِ رَمْسَيْنا من الأَرضِ سَبْسَبُ
لظلَّ صدى صوتى وإنْ كُنتُ رِمَّةً * لِصوتِ صَدى لَيْلَى يَهِشُّ ويَطرَبُ

أى ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهوالجواب لوقوع غيره وهوالشرط أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن إذا وان فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هوواقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لوتدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر ابن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن إذا ولما بأن قوله حرف لايتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى لايجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألاترى أنه يصح أن يقال لوأهانى زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله فى المغنى (قوله وهى انما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلافساد (قوله وأشار إلى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ . والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو لوجاء زيد أمس لأكرمته أومعنى فقط كما سيأتى فى قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجىء زيد أمس لأكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو : * ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * البيت أومعنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الآية (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلايرد أنها إذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لاقليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلايقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولوتلتقى أصداؤنا الخ) الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتى

---

(٨٦٦) قاله المجنون قيس بن الملوح المجنون، من الطويل. والشاهد فى أن لو هنا للتعليق فى المستقبل ، ولهذا رادفت أن. والاصداء : جمع صدى ، وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى ومن للحال. والرمس تراب القبر. وسبسب - مفازة - مرفوع بالابتداء، وخبره من دون، ولظل جواب لو. وصدى صوتى اسمه، ويهش خبره: أى يرتاح، ويطرب من الطارب عطف عليه، وجواب ان محذوف دل عليه جواب لو . والرمة - بكسر الراء وتشديد الميم - : العظام البالية .

وقوله :

٨٦٧ لاَ يُلفِكَ الراجُوكَ إلاَّ مُظهِراً * خُلُقَ الكِرامِ ولَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

ولذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل ، نحو « وليخش الذين لو تركوا » الآية . وقوله :

٨٦٨ وَلَوْ أنَّ لَيْلَى الأخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ * عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفائِحُ

وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال، كما أن إن الشرطية كذلك. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو «وليَخْشَ الذين لو تركوا » الآية.

وقوله: * ولَوْ أنَّ ليلى الأخيلية سلّمت *

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضى . وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها . فما لا يمكن ذلك فيه

ويهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول (قوله لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه اليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اه مغني وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلاحاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذهم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله ولو أن ليلى الأخيلية الخ) بعده :

لسلمت تسليم البشاشة أوزقى * اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقى بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى الى أن أو عاطفة اه وفي الاحتمال الأول من التعسف مالايخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبي ومن اللطائف ماحكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذنني في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك ياقتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على المضي) إذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو : ولو أن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضي لايمكن

---

(٨٦٧) هو من الكامل: أي لايجدك الذين يرجون احسانك الا مظهرا خلق الكرام ولو كنت فقيرا . والشاهد في ولو تكون، فان لو حرف شرط في المستقبل مع انه لم يجزم لان لو بمعنى ان لايجزم، ولكن اذا دخل على الماضي يصرفه الى المستقبل، واذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل بالمعنى

(٨٦٨) بعده : لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا * إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

قالها توبة بن الحمير من الطويل . والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق في المستقبل الا انها لا تجزم . واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضي. وسلمت خبر أن، والواو في ودوني للحال . والجندل الحجارة. والصفائح الحجارة العراض تكون على القبور . ولسلمت جواب لو . قوله أو زقى بمعنى الى : أي لرديت السلام الى أن زقى اليها صدى : من زقى الصدا يزقو اذا صاح، بالزاي المعجمة. والصدى الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرها. وصائح ـ بالرفع ـ : صفة صدى

وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى « وما أنت بِمُؤمِنٍ لنا ولو كُنَّا صادقين » « لِيظهرَه على الدين كله ولو كره المشركون » « قُل لا يَستوى الخبيثُ والطيّبُ ولو أعجبَكَ كَثرةُ الخبيثِ » « ولو أعجبتكم » « ولو أعجبكم » « ولو أعجبَكَ حُسنُهنّ » . ونحو : أعطوا السائل ولو جاء على فرس . وقوله :

قومٌ إذا حارَبُوا شدُّوا مآزِرَهُم * دُونَ النِّساء ولَو باتَتْ بأطْهارِ

وَهْيَ فى الاختِصَاص بالفعل كإنْ) أى لو مثل إن الشرطية فى أنها لا يليها الا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر الا فى ضرورة كقوله :

٨٦٩ أخِلاَّىَ لوْ غَيرُ الحِمامِ أصابَكُمْ * عَتَبْتُ ولكِن ما عَلَى الدَّهرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى. والظاهر أنّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى « لَوْ أنتم تَملِكون خزائن رحمة رَبِّى »

فى مواضع كثيرة مما احتجوابها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لوفيهما للتعليق فى المضى على هذا فتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لوكنا صادقين فيا مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اه شمنى وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أى لوكنا غير متهمين عندك لاتصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولوكره المشركون) ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده (قوله ولو أعجبك) أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لايستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لايخفى مافيه (قوله شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمنى وقوله ولو باتت بأطهار أى ولو تبيت لأنه فى حيز اذا التى للاستقبال (قوله وهى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه (قوله لايليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنها لاتدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف (قوله لوغيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه لوغيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للتمنى هنا دماميني (قوله أخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائى فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له

---

(٨٦٩) قاله الغطمش الضبى من قصيدة من الطويل: أى يا أخلاى: جمع خليل . والشاهد فى لو غير الحمام: حيث ولى لو غير الفعل للضرورة . والحمام ـ بكسر الحاء وتخفيف الميم ـ: الموت. وعتبت جواب لو. ومعتب مصدر ميمى بمعنى العتاب مبتدا . وماعلى الدهر خبره

حذف الفعل فانفصل الضمير . وأما قوله :

٨٧٠ لَوْ بِغيرِ المـاءِ حَلقِي شرِقٌ * كُنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصارِي

فقيل على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . وقال ابن خروف: هو على اضمار كان الشانية : وقال الفارسي: هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقي هو شرِقٌ ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال: (لكنَّ لو أنَّ بها قَدْ تقترِنْ) أي تختص لو بمباشرة أن نحو « ولو أنهم آمنوا » « ولو أنهم صَبروا » « ولو أنَّا كتبنا عليهم » « ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به » .

وقوله : * ولَوْ أنَّ ما أسعى لِأدنَى مَعِيشةٍ *

وهو كثير . وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ، ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه . وقيل الخبر محذوف : فقيل يقدر مقدما أي ولو ثابت ايمانهم ، على حد « وآية لهم أنَّا حملنا » وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما ، كقوله :

فى ذلك فقال هذا فضدى فلطمته الجارية فقال لوذات سوار لطمتني وذات السوار الحرة لأن الاماء عند العرب لاتلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الأصل لوتملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لوكنتم تملكون ورد بأن المعهود فى حذف كان بعد لوحذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الأصل لوكنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف الدماميني التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله او بغير الماء الخ) المعنى لوشرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اه زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الأول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله :

ان يكن طبعك الدلال فلو فى * سالف الدهر والسنين الخوالى

التقدير عند الأخفش فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله فقيل يقدر مقدما) أى على المبتدأ لا على لو (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أى على طريقته فى تقديم

---

(٨٧٠) قاله عدى بن زيد التميمى ، من قصيدة من الوافر . والشاهد فى لو بغير الماء ، وذلك لان شرطها أن تكون مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك . واختلف فى تخريجه فقيل تقديره لوشرق بغير الماء حلقى هو شرق . فقوله هو شرق جملة مفسرة للفعل المضمر . وقال ابن الناظم: كان الشانية مضمرة فيه . والجملة المذكورة بعد لو خبر لها تقديره لوكان الشان بغير الماء حلقى شرق . فقوله حلقى شرق فى موضع النصب على انها خبر كان . وقيل هو محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . قوله كنت جواب لو . وكالغصان خبر كان . واعتصارى كلام اضافى مبتدا ، و بالماء خبره أى نجاتى وملجئى . قال أبو عبيد: الاعتصار الملجأ . والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فاذا غصصت بالماء فبما أسيغه

عِنْدِي اصطبارٌ وأمّا أنني جَزِعٌ * يومَ النَّوى فلوجْدٍ كادَ يَبْرِيني

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل : أى ولو ايمانهم ثابت . وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ومن ثم قال الزمخشرى: يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى « ولو أنَّ ما فى الأرض من شجرةٍ أقلام » وقالوا انما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية . وفى قوله :

ما أطيبَ العيشَ لوَ أنَّ الفتَى حجرٌ * تَنبُو الحوادثُ عَنه وهْوَ مَلمومُ

وقوله :

٨٧١ ولَو أنها عُصفورةٌ لَحسِبْتُها * مُسَوَّمَةً تدعُو عُبَيداً وأزْنَما

وردّ المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقاً كقوله :

الخبر على المبتدا الذى هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لأن لعل الخ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كالا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أوأما لأن الاخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدا يميزها عن التى هى لغة فى لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الاأن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أوأما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فانها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو إلتمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد ان نحو ان تقم أقم والافلا (قوله كما قال الجميع فى ماوصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزمخشرى لا يسلم على إطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير فى أنها يرجع الى الأسودة التى ترى من بعيد ومسومة أى خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الأوس وأزنم بطن من بنى يربوع اهـ عينى وقال الشمنى مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين اهـ والتاء فى لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وان مشى الدمامينى على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال فى المغنى وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم ينتبهوا لها وهى قوله تعالى « ودوا لو أنهم بادون فى الاعراب » ورده الدمامينى بأن لو فى هذه الآية مصدرية لاشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية

---

(٨٧١) قاله العوام بن شوذب من الطويل . والشاهد فى عصفورة حيث وقع اسما لان الواقعة بعد لو ، وهو اسم جامد، والضمير فى انها يرجع الى الأسودة التى ترى من بعيد ، ومسومة أى خيلا معلمة نصب على انه مفعول ثان لحسبتها، وعبيدا ـ بضم العين ـ بطن من الأوس . وازنم بطن من بنى يربوع ، واليهم تنسب الابل الأزنمية

٨٧٢ لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الفَلَاحِ * أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

٨٧٣ ولو أَنَّ ما أَبقيتِ مِنِّى مُعَلَّقٌ * بِعُودِ ثُمَامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقوله :

٨٧٤ وَلو أَنَّ حيًّا فائتُ الموتِ فاتَهُ * أَخُو الحربِ فوقَ القارحِ العَدَوانِ

(وإنْ مُضارِعٌ تلاهَا صُرِفَا * إلى المُضِىِّ نحوُ لو يَفِى كَفَى) أى لو وفى كفى . ومنه قوله :

٨٧٥ لَوْ يَسْمَعونَ كما سَمِعتُ حديثَها * خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجودَا

وهذا فى الامتناعية . وأما التى بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضى الى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

* ولَوْ يَشَأْ طارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ *

(قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية عينى (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ماعلى بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أى فاتته الموت اه وفيه نظر أما أولا فلأن الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ماتقدم فى باب الاضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا

---

(٨٧٢) قاله لبيد العامرى . والشاهد فى مدرك الفلاح حيث وقع خبرا لان الواقعة بعد لو وهو اسم . والفلاح النجاة وأدركه جواب لو . وأراد بملاعب الرماح أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة ، وغيره لبيد الى هذه القافية

(٨٧٣) قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وهو الأصح مما قيل انه للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد فى وقوع خبر ان بعد لو اسما ، و به ردّ ابن الناظم على الزمخشرى بقوله : وزعم الزمخشرى ان خبر ان بعد لو لا يكون الا فعلا وهو باطل بهذا و بقوله تعالى «ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام» . قلت زعمه ليس على الاطلاق ، بل معناه ان الأصل أن يكون خبر ان بعد لو فعلا فاذا تعذر يكون اسما كما فى الآية . والثمام ـ بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم ـ : نبت ضعيف له خوص ربما حشى به . قوله ماتأود أى ماتعوج

(٨٧٤) قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر ان بعد لو اسما وهو قوله فائت الموت ، وفاته أخو الحرب جواب لو . والفرس القارح : الذى عمره خمس سنين . والعدوان شديد العدو والجرى . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، ويذكر الأخ فى أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان

(٨٧٥) قاله كثير عزة من الكامل . وذكر ابن عقيل آخر :

رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ * يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا

والشاهد فى وقوع المضارع بعد لو ، ولكن معناه مصروف الى المضى . والكاف للتشبيه وما مصدرية . وخروا جواب لو من الخرور وهو السقوط . وكان القياس أن يقول خروا لها لأن الضمير فى حديثها لعزة ولكنه صرح استلذاذا واقامة للوزن . والركع جمع راكع ، والسجود جمع ساجد . والرهبان جمع راهب . ومدين بلدة مشهورة بساحل بحر الطور

وقوله : نامَتْ فُؤادُكَ لَوْ يَحزُنْكَ ما صَنَعتْ * إِحدى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا

وخرّج على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو « ينصرْكم » و « يشعرْكم » و « يأمرْكم »
والأول على لغة من يقول شابّة بالألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم . الثاني جواب لو إما ماض
معنى نحو: لو لم يخف الله لم يعصه . أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو : « لَوْ نَشاءُ لجعلناه حُطاماً »
أكثر من تركها نحو : « لو نشاء جعلناه أجاجاً » وإما منفى بما فالأمر بالعكس نحو : « ولو شاء ربك ما فعلوه »
ونحو قوله :

٨٧٦ وَلَوْ نُعْطَى الْخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا * وَلَكِنْ لاَ خِيارَ مَعَ اللّيالى

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى « لو كان لى مثل أحُد ذهبا ما يسرنى أن لا يمر علىّ ثلاث
وعندى منه شىء » فهو على حذف كان : أى ما كان يسرنى . قيل وقد يجاب لو بجملة اسمية نحو : « ولو أنهم آمنوا
واتّقوا لمثوبةٌ من عند الله خير » وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ، ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

الشاهد والذى بعده (قوله وخرج) أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون (قوله اما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كما فى التصريح (قوله أو وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه حطاما لأن فى تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أى إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا إشارة إلى عدم تراخى الجعل أجاجا أفاده فى التصريح قال السيوطى وقد يقترن جوابها بإذن ونذر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال فى المغنى وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا ولأنه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شىء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شىء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله :
* لو كان قتل ياسلام فراحة * أى ياسلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدمامينى لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أى لثبت ويدل عليه بقية البيت
* لكن فررت مخافة أن أوسرا * إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى الى المعرة والذل ففر (قوله لمثوبة من عند الله خير) أى عاشروا به أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أى والله لمثوبة (قوله للتمنى) أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى أفاده الدمامينى هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا .

---

(٨٧٦) من الوافر، لم يعلم قائله. والاستشهاد فيه فى قوله لما افترقنا، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما. قوله ولو نعطى على صيغة المجهول. وقوله الخيار مفعول ثان

﴿ أمَّا ولَوْلاَ ولَوْ مَا ﴾

(أمَّا كَمهْمَا يَكُ مِن شىء) أى أما ـ بالفتح والتشديد ـ حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد : أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو : « فأمَّا الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون » الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَفا ٭ لِتِلْوِ تِلْوِها وُجوبًا أُلِفَا) فاء مبتدأ خبره ألف ، ولتلو متعلق

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله كمهمايك من شىء) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجوداً ومن شىء بيان لمهما . فان قلت أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والابهام . قلت دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ماقيل من أن من زائدة وشىء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدا (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لأن التشبيه الذى فى المتن لايفيده وكذا قوله والتفصيل لاقوله والتوكيد أيضا وان زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولابد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شىء كما لايخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد . وأجيب بأنه قد يجىء الشرط على ماظاهره عدم التوقف كقوله :

٭ من كان ذابت فهذا بتى ٭ لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب ألاترى أن المعنى من كان ذابت فانى لاأخونه لأن لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما افادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لامحالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لايرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب (قوله فبدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لايصح أن تكون عاطفة إذ لايعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه بتصرف. قال الشمنى وقد يقال لايمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت . وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اه ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الأمر إلى الظاهر فان قلت مهما التى أما فى تقديرها لايلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا . قلت قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن ان للشك وهو لايناسب الشرط لأن وجود شىء ما محقق وأيا تستدعى زيادة القدر للزومها الاضافة كأن يقال أى شىء يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ماقدمه الشارح أن مهما بمعنى ماقال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اه فتفطن (قوله وفا لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهمايك من شىء

بألف . ومعنى تلو تال . ووجوبا حال من الضمير فى ألف . وأشار بقوله : (وَحَذْفُ ذِى ٱلْفَاقَلَّ فى نَثْرٍ إذا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعها قد نُبِذَا) ـ أى طرح ـ إلى أنه لا تحذف هـذه الفاء الا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالقول فيجب حذفها معه نحو : « فأمَّا الذين اسْودَّت وُجوهُهم أَكَفرتم » أى فيقال لهم أكفرتم . ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

٨٧٧ فأمَّا القتالُ لاَ قِتالَ لَدَيْكُمُ * ولَكِنَّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكِبِ

أو ندور نحو ما خرّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : أما بعد ما بال رجال ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما التفصيل فهو غالب أحوالها

واعلم أن هـذه الفاء مؤخرة من تقـديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شىء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جىء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أولأنها أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدأ الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو أما قائم فزيد كذا فى الفارضى قال السندوبى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فانه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشىء آخر فانه لايحذف شىء من كلامهم ويجرى الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء فى غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم مايمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم مايمتنع الخ أى نحو فأما اليتيم فلاتقهر (قوله ووجوبا حال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح فى أنه لايجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد فى مواضع كثيرة عن عدم صلاحية مابعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لـكنى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لايقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول فى همع الهوامع للسيوطى ونصه و يجوز حذفها أى الفاء فى سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شىء يصح تبعا ولايصح استقلالا هـذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لاتحذف فى غير الضرورة أصلا وأن الجواب فى الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اهـ (قوله فأما القتال الخ) قال البعض لايصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اهـ وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لـكن وخبرها محذوف أى ولـكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولـكنكم كذا فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله فى عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين فى عراض مكسورة كما فى القاموس (قوله أو ندور) كما فى قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأنى أنظر اليه إذ ينحدر فى الوادى وقول عائشة رضى الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول

---

(٨٧٧) ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء والشاهـد فيه ههنا فى حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لاما وهو قوله لاقتال لديكم ، وكان القياس أن يقال فلاقتال

كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه « أمّا السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملون فى البحر » « وأمّا الغلامُ » « وأمّا الجدار » الآيات . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم . فالأول نحو « يٰأيُّها الناسُ قد جاءكم برهانٌ من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبينا ، فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيُدخلهم فى رحمةٍ منه وفضل » أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثانى نحو : « هو الذى أنزل عليك الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هنّ أمُّ الكتاب وأُخرُ متشابهاتٌ ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنةِ وابتغاء تأويله » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « والراسخون فى العلمِ يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا » أى كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى ، والايمان بهما واجب ، فكأنه قيل وأما الراسخونَ فى العلمِ فيقولون » وعلى هذا فالوقف على إلا الله ، وهذا المعنى هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة فتأملها . وقد تأتى لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق ، وأما التوكيد فقلَّ من ذكره . وقد أحكم الزمخشرى شرحه ، فإنه قال : فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول زيد ذاهب ، فاذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب . ولذلك قال سيبويه

والتقدير فأقول مابال رجال كذا فى بعض النسخ وقد يقال ما جوزه فى الحديث الثانى يجوز فى الحديث الأول وقول عائشة وفى بعض النسخ أونَدَر نحو ماخرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ماتقدم وفى بعض النسخ أوندر نحو ماخرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد مابال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفى بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم فى آية البقرة) هى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم اما أن يقدر فيها مجمل أى فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أى فى مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أى القسم المحذوف ماذكر فى موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) ر[illegible] هذا يقتضى أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدلول [illegible] لا فتأمل (قوله وعلى هذا) أى كون قوله والراسخون فى العلم الخ فى موضع القسم الثانى قائما مقامه فالوقف على الا الله [illegible] عليه لايؤولون فيكون قوله والراسخون فى العلم الخ منقطعا عماقبله و يؤيده قراءة ابن مسعود ان تأويله الا عند الله [illegible] وقراءة أبىّ وابن عباس فى رواية طاوس عنه و يقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم التشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقا فى هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم قال الشمنى قال السعد والحق أنه ان أريد بالمتشابه مالاسبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به مالايتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ماتشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار اليه فى آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم مافى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا ذكرا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أى بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أى لابد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شىء فزيد ذاهب فقد علق

فى تفسيره: مهما يكن من شىء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط . انتهى ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول ما ذكره من قوله : أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط . الثانى يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره . الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك . الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : أحدها المبتدأ كالآيات السابقة . ثانيها الخبر نحو أما فى الدار فزيد . ثالثها جملة الشرط نحو « فأما إنْ كان مِن المقرّبين فرَوْح وريحان » الآيات

ذهابه على وجود شىء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق والدار جحوا فى بعد التى فى الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث (قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وهى قائمة مقامهما) قد يقال ان أما لم تقم الامقام مهما وماتقدم عن سيبويه فى تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب مايؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل مافى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها و بين جوابها ماهو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء أما وللتنبيه على أن مابعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين مافى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الا مرفوعا على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع ايذانا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما اكرام الأمير فأكرم زيدا اهـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث فى العلة بأنها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أى أو ماهو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدمامينى واذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم فى قوله تعالى . فأما الانسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار فى موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الانسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها فى الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول . قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه يعنى والشىء وما يتعلق به فى حكم الشىء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذى يقول نفس الانسان فالأولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجىء الحال من المبتدا ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وانما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لم تنحصر فى الفعلية ثم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان

رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو « فأما اليتيمَ فلا تَقهرْ » الآيات . خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو أما زيدا فاضربه ، وقراءة بعضهم « وأما ثمود فهديناهم » بالنصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل . سادسها ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو أما اليوم فإنى ذاهب ، وأما فى الدار فان زيدا جالس ، ولا يكون العامل ما بعد ان لأن خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ،

وغيره قال ابن هشام وإنما ارتكب ذلك لوجهين : أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحد كان الجواب لأسبقهما . الثانى أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها اه وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو علىّ فى أحد قوليه أن الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثانى كالأول أفاده الشمنى قال الدماميني ولقائل أن يقول لانسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرا والأصل مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فا آن الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لأنها التى أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثوانى أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأن التقديم لأغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى (قوله لفظا أو محلا) مثال الأول . فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثانى وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أى منصوب لفظا أو محلا ومثالاه الآتيان من الأول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فأكرمه دمامينى (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأن يقال فهدينا هديناهم (قوله لأن أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول لزم الفصل بأكثر من واحد والثانى بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاصل اه مغنى ونظر الدمامينى فى التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأن الفعل الذى نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كامثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لا عملا (قوله أو للفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأو لتنويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فانى ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وان تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدمامينى إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو أما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أو لأما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءا مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فانى ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء فى جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذى

وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف . الخامس تمم أما العبيدَ فذو عبيدبالنصب ، وأما قريشا فأنا أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا ، وحال ان كان منكرا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به . السادس ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى « أما ذا كُنتم تعملون » ولا التى فى قول الشاعر :

* أبا خراشَةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ *

بل هى فيهما كلمتان ، والتى فى الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم . والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة . وقد سبق الكلام عليها فى باب كان . السابع قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله :

رأت رَجلاً أيْمَا إذا الشَّمسُ عارَضَتْ * فيَضْحَى .وأيْمَا بالعَشِىِّ فيخصَرُ

قبله هذا كله على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا يعمل مابعد ان فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فانى ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندى بخطه اه سيوطى فعلم أن مخالفتهم ليست فى الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطى بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع فى المعمول راجعه اه والثانى هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مرّ آنفا لأن الحرف لاينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها فى الفضل (قوله وعلى ذلك) أى جواز تقدير مايليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أى لاطراده فى كل موضع وأصالة الفعل فى العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل مابعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دمامينى (قوله أو مفعول لأجله) أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أى فيما بعدها مطلقا لأن الأصل فى العامل الاطراد وأما لاتعمل فى المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التى) اسم ليس لانعت أما (قوله أم المنقطعة) أى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التى لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أى التى استفهم بها وحدها ان جعلت ذا موصولة أو مع ذا ان ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الأولى) نعت ميم (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أى برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى آلمه البرد فى أطرافه اه شمنى فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبى العلاء المعرى :

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط فى الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة ﴿ فائدة ﴾ قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهى نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فتضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطى

